بسم الله الرحمن الرحيم

بهاء الدين بن النحّاس:
حياته وآراؤه النحويّة

إعداد الطالب
محمد محمود ضيف الله المقبل

إشراف الأستاذ الدكتور
حنّا جميل حدّاد

٢٠٠٤م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جامعة اليرمـوك
كليـــــة الآداب
قسم اللغة العربيّة

بهاء الدين بن النحّاس: حياته وآراؤه النحويّة

إعداد الطالب :
محمد محمود ضيف الله المقبل

بكالوريوس لغة عربيّة وآدابها ، جامعة اليرموك، 1992م
ماجستير لغة عربيّة ،لغة ونحو، جامعة اليرموك، 2000م

قدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلّبات درجة الدكتوراة
في جامعة اليرموك تخصّص لغة عربيّة لغة ونحو

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وافق عليها:

الأستاذ الدكتور: حنّا جميل حـــدّاد.....مشرفا ورئيسا
أستاذ اللغة والنحو – جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور: عفيف عبد الرحمن.....عضـــــوا
أستاذ الأدب القديم – جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور: سمير شريف ستيتيّة.....عضـــــوا
أستاذ علم اللغة – جامعـــة اليرمـــوك

الأستاذ الدكتور: سلمان القـــــضاة.....عضـــــوا
أستاذ اللغة والنحو – جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور:محمـــــد حسن عوّاد.....عضـــــوا
أستاذ اللغة والنحو – الجامعة الأردنية

2004م

الإهداء

إلى أستاذي المشرف

مع الاحترام و التقدير

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محمد

المحتويات

الموضوع الصفحة

قائمة المحتويات ---------- أ

المقدمة ---------- س

الفصل الأول : حياته ١

مصادر ترجمة بهاء الدين بن النّحاس ---------- ٣

اسمه ولقبه وكنيته ---------- ٧

مولده ونشأته ووفاته ---------- ٨

شيوخه وتلاميذه ---------- ٩

شيوخه ---------- ٩

١- ابن اللتّي ---------- ٩

٢- ابن يعيش ---------- ١٠

٣- ابن رواحه ---------- ١٠

٤- ابن خليل ---------- ١١

٥- جمال الدين بن عمرون ---------- ١١

٦- أبو عبد الله الفاسي ---------- ١٢

٧- علم الدين أبو محمد اللورقي ---------- ١٢

٨- الكمال الضرير ---------- ١٣

٩- ابن مالك ---------- ١٣

تلاميذه ---------- ١٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- علاء الدين بن النفيس ----------١٥

٢- أبو بكر محمد بن قاسم ----------١٥

٣- احمد بن أبي بكر بن عرّام ----------١٦

٤- إبراهيم بن هبة الله بن علي القاضي نور الدين الجميزي الإسنوي----------١٦

٥- أحمد بن محمد بن جبارة بن عبد المولى المداويّ الصالحي الحنبلي ----------١٦

٦- عبد الرحمن بن مسعود بن أحمد----------١٦

٧- وجيهة بنت عليّ بن يحيى بن سلطان ----------١٧

٨- محمد بن محمد بن محمد بن احمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن سيّد الناس ----------١٧

٩- ابن برهان----------١٨

١٠- ابن المرحل ----------١٨

١١- أبو حيّان الأندلسيّ----------١٨

١٢- محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن القاضي، الإمام، ضياء الدين المناوي.----١٩

١٣- الحافظ شمس الدين الذهبي ----------١٩

١٤- ابن عدلان ----------٢٠

١٥- إبراهيم بن لاجين بن عبد الله ----------٢٠

١٦- ابن مكتوم ----------٢١

١٧- ابن بناتة المصريّ----------٢١

١٨- رجب بن قراجا بن عبد الله بن زيد الدين الأزديّ----------٢١

صفاته وأخلاقه----------٣٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مكانته العلمية وآراء العلماء فيه ---------- ٢٣

مصنفاته ---------- ٢٥

الفصل الثاني

آراء ابن النحاس النحويّة ---------- ٢٩

١-الكلم والكلام والجملة

١-١ أقسام الكلمة ---------- ٣٠

١-٢ الفرق بين الكلم والكلام ---------- ٣٢

١-٣ الفرق بين الكلام والجملة ---------- ٣٢

١-٤-البناء والإعراب ٣٣

١-٤ -١ القول في بناء الكلمة على حرف واحد ---------- ٣٣

١-٤-٢ سبب بناء الاسم ---------- ٣٣

١-٤-٣ متى يبنى الفعل إذا اتّصل بنون التوكيد ---------- ٣٣

١-٤-٤ الكلمات قبل التركيب ---------- ٣٤

١-٤-٥ الخلاف في علل البناء ---------- ٣٤

١-٤-٦ الفرق بين الإعراب التقديري والإعراب المحلي ---------- ٣٥

١-٤-٧ أسماء حركات الإعراب وحركات البناء ---------- ٣٦

١-٥ العامل ---------- ٣٦

١-٥-١ الشروط التي يجب أن يتحقّق بها تنازع العوامل ---------- ٣٦

١-٥-٢ التنازع ---------- ٣٦

١-٥-٣ الأفعال أصل في العمل ---------- ٣٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-٥-٤ عامل الفاعل ---------- ٣٨

١-٥-٥ التعادل ---------- ٣٨

١-٥-٦ العامل في الظرف والمجرور (خبرين) ---------- ٣٨

١-٥-٧ تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدّما على اسم إنّ ---------- ٤٠

١-٥-٨ منع إيقاع المعمول بالصفة ---------- ٤٠

١-٥-٩ فعل الشرط وفعل جوابه متجازمان ---------- ٤١

١-٥-١٠ الجازم أضعف من الجار ---------- ٤١

١-٥-١١ لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ---------- ٤١

١-٥-١٢ الاختلاف في حذف حروف العلة للجزم ---------- ٤١

١-٥-١٣ حذف العامل ---------- ٤٢

١-٦ الجملة الفعلية ٤٣

١-٦-١ الفرق بين نعم وبئس وحبّذا ---------- ٤٣

١-٦-٢ لزوم (أل) في فاعل فَعُل ---------- ٤٣

١-٦-٣ الاختلاف في أفعل به ---------- ٤٤

١-٦-٤ الفاعل ---------- ٤٥

١-٦-٥ الحصر: الفاعل في المفعول أو المفعول في الفاعل ---------- ٤٥

١-٦-٦ حذف الفاعل ---------- ٤٩

١-٦-٧ ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به ---------- ٤٩

١-٦-٨ ما هو الأولى بالحذف: الفعل أو الفاعل؟ ---------- ٥٠

١-٦-٩ المفعول به (باب أعلم وأرى) ---------- ٥٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-٦-١٠ اجتماع الفضلات ---------- ٥١

١-٦-١١ باب الاشتغال ---------- ٥١

١-٦-١٢ الاختصاص ---------- ٥٢

١-٦-١٢-١ أكثر الأسماء دخولاً في باب الاختصاص ---------- ٥٣

١-٦-١٣ التحذير ---------- ٥٣

١-٦-١٤ التمييز والحال: جواز تقديم التمييز على الفعل ---------- ٥٣

١-٧ الجملة الاسميّة ٥٤

١-٧-١ الابتداء بالنكرة ---------- ٥٤

١-٧-٢ المبتدآت التي لا أخبار لها ---------- ٥٨

١-٧-٣ الإخبار بالظرف الناقص ---------- ٥٩

١-٧-٤ حذف الخبر ---------- ٦١

١-٧-٥ نواسخ المبتدأ والخبر ---------- ٦٥

١-٧-٦ تقديم خبر ليس عليها ---------- ٦٥

١-٧-٧ حرفيّة ليس ---------- ٦٦

١-٧-٨ دخول (ليت) و(لعلّ) على المبتدأ الموصول. ---------- ٦٦

١-١٣-٩ القول في عساي وأخواتها ---------- ٦٧

١-٧-١٠ (ما) ---------- ٦٧

٣-ما يتعلق بالجملتين الفعليّة والاسميّة ---------- ٦٨

٢-١ الحروف والأدوات الدّالة على معنى ٦٨

٢-١-١ الميم في (اللهمّ) ---------- ٦٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-١-٢ الأصل في حذف حرف النداء----------٦٨

٢-١-٣ إظهار (أن) بعد (كي) ----------٦٩

٢-١-٤ (أن) و(أنْ) ----------٦٩

٢-١-٥ الفصل بين (أنْ) وخبرها ----------٧٠

٢-١-٦ (إنْ) المخففة----------٧٠

٢-١-٧ ذكر ما افترقت فيه النون الخفيّة والتنوين ----------٧٠

٢-١-٨ معنى النفي مبني على معنى الإيجاب ما لم يحدث أمر من خارج----------٧١

٢-١-٩ ما لا يؤدّي إلى ضرورة أولى مما يؤدّي إليها----------٧١

٢-١-١٠ (إذن)----------٧٢

٢-١-١١ الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة---------٧٢

٢-١-١٢ مع حرف أم ظرف؟----------٧٢

٢-١-١٣ بيد ----------٧٣

٢-١-١٤ حتّى----------٧٣

٢-١-١٥ الكاف في (ليس كمثله شيء)----------٧٤

٢-١-١٦ زيادة الباء ----------٧٤

٢-١-١٧ العطف بالفاء----------٧٥

٢-٢ الإضافة ----------٧٥

٢-٢-١ المضاف إلى ياء المتكلم ----------٧٥

٢-٢-٢ (كلا) و(كلتا) ----------٧٦

٢-٢-٣ تنوين كل وبعض ----------٧٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٢-٤ ما يضاف إلى الجملة من ظروف المكان ---------- ٧٧

٢-٢-٥ باب الشرط مبناه على الإبهام وباب الإضافة مبناه على التوضيح---------- ٧٧

٢-٢-٦ جواز إيصال الفعل إلى غير بدون واسطة ---------- ٧٧

٢-٢-٧ الضمير العائدة إلى النكرة ---------- ٧٨

٢-٣ التوابع---------- ٧٩

٢-٣-١ العطف---------- ٧٩

٢-٣-٢ النعت (نعت اسم الإشارة) ---------- ٨٠

٢-٣-٣ التوكيد: وقوع كل من أكتع وأخواتها منفردة ---------- ٨٠

٢-٣-٤ تأكيد الضمير بضمير ---------- ٨٠

٢-٤ التضمين---------- ٨١

٣- قضايا صرفيّة

٣-١ موانع الصرف---------- ٨٢

٣-١-١ منع (جوار) من الصرف ---------- ٨٢

٣-١-٢ منع (أسود وأرقم وأدهم) من الصرف ---------- ٨٢

٣-١-٣ منع (مثنى) من الصرف---------- ٨٢

٣-٢ معاني استعمال المفرد ---------- ٨٤

٣-٣ التثنية (جوازها وعدمه) ---------- ٨٥

٣-٤ الاختلاف في (ايمن الله) ---------- ٨٥

٣-٥ (مهيمن) ---------- ٨٥

٣-٦ التغيير يأنس بالتغيير ---------- ٨٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣-٧ الممدود----------٨٦

٣-٨ معنى الفعل (لم يشكنا)----------٨٦

٣-٩ إبدال الواو تاء ----------٨٦

٣-١٠ الغالب واللازم بجريان في العربيّة مجرى واحداً----------٨٧

٣-١١ فُعال----------٨٧

٣-١٢ علّة حذف الواو بين الياء والكسرة----------٨٨

٣-١٣ ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر ----------٨٨

٣-١٤ الاسم الموصول: ذوات ----------٨٩

٣-١٥ (ذو) (اسم موصول) ----------٨٩

٣-١٦ أف (فيها سبع لغات)----------٨٩

٤- في الأصول العامّة ----------٩١

٤-١ التقاء الساكنين ٩١

٤-٢ حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم ----------٩١

٤-٣ حمل الشيء على نقيضه----------٩١

٤-٤ العارض لا يعتدّ به----------٩٢

٤-٥ الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل----------٩٢

٤-٦ الفعل أثقل من الاسم----------٩٣

٤-٧ النقل عن النفي----------٩٤

٤-٨ يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل----------٩٤

٤-٩ الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة ----------٩٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤-١٠ حمل الأصول على الفروع----------٩٤

٤-١١ الفرع أحط رتبة من الأصل ----------٩٥

٤-١٢ اللبس محذور----------٩٥

٤-١٣ ما يجوز في حرف العلة إذا كان بدلا من همزة----------٩٥

٤-١٤ الفرق بين البدل والعوض ----------٩٦

٤-١٥ تاء التأنيث هي الأصل أم الهاء----------٩٦

٤-١٦ من الاختصار ----------٩٦

٤-١٧ اختصار المختصر لا يجوز ----------٩٧

الفصل الثالث: دراسة بعض آراء ابن النّحّاس النحويّة ٩٨

مذهبه النحوي ----------٩٩

أثر آراء ابن النحاس في الدرس اللغوي ----------١٠٠

١- الآراء التي تفرّد بها ابن النّحّاس ١٠٢

١-١ تعريف الحرف----------١٠٢

١-٢ الكلمات قبل التركيب ١٠٤

١-٣ الابتداء بالنكرة----------١٠٥

١-٤ حذف الواو بين الياء والكسرة----------١٠٨

٢- الآراء التي وافق فيها النحاة ١١٠

٢-١ الفرق بين الكلام والجملة ----------١١٠

٢-٢ البناء والإعراب----------١١٣

٢-٢-١ الخلاف في علل البناء----------١١٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٢-٢ الفرق بين الإعراب التقديري والإعراب المحلّي----------١١٧

٢-٢-٣ أسماء حركات الإعراب وحركات البناء ----------١١٨

٢-٣ العامل----------١١٨

٢-٣-١ الأفعال أصل في العمل----------١٢١

٢-٣-٢ سبب رفع الفاعل ونصب المفعول----------١٢٢

٢-٣-٣ العامل في الظرف والمجرور خبرين----------١٢٢

٢-٣-٤ لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ----------١٢٣

٢-٣-٥ حذف حروف العلة للجزم----------١٢٥

٢-٣-٦ الجازم أضعف من الجارّ ----------١٢٦

٢-٤ الجملة الفعليّة ١٢٦

٢-٤-١ الفرق بين نعم وبئس ١٢٦

٢-٤-٢ الاختلاف في أفعل به ----------١٢٨

٢-٤-٣ تقديم الفاعل وتأخير المفعول----------١٢٩

٢-٤-٤ حصر الفاعل في المفعول والمفعول في الفاعل----------١٣٠

٢-٤-٥ ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به----------١٣٠

٢-٤-٦ حذف مفاعيل أعلم وأرى----------١٣١

٢-٤-٧ الاختصاص ----------١٣٣

٢-٤-٨ التحذير----------١٣٥

٢-٤-٩ تقديم التمييز على الفعل----------١٣٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٥ الجملة الاسميّة ١٣٧

٢-٥-١ المبتدآت التي لا أخبار لها----------١٣٧

٢-٥-٢ الإخبار بالظرف الناقص ----------١٣٩

٢-٥-٣ حذف الخبر----------١٤٠

٢-٥-٤ نواسخ المبتدأ والخبر ----------١٤١

٢-٥-٥ تقديم خبر ليس عليها----------١٤٢

٢-٥-٦ دخول (ليت) و(لعلّ) على المبتدأ الموصول----------١٤٢

٢-٥-٧ عساي وأخواتها ١٤٤

٢-٦ الحروف والأدوات الدالة على معنى..... ١٤٥

٢-٦-١ الميم في (اللهمّ) ----------١٤٥

٢-٦-٢ حذف حرف النداء ----------١٤٧

٢-٦-٣ أنّ وأنْ----------١٤٨

٢-٦-٤ ما اقترفت فيه النون الخفيفة والتنوين----------١٤٨

٢-٦-٥ لم ولمّا ----------١٤٩

٢-٦-٦ لام الجرّ----------١٥٠

٢-٦-٧ مع حرف أم ظرف ----------١٥١

٢-٦-٨ بيد ----------١٥٢

٢-٦-٩ حتى ----------١٥٣

٢-٦-١٠ زيادة الباء ----------١٥٥

٢-٦-١١ العطف بالفاء----------١٥٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٦-١٢ الكاف في (ليس كمثله شيء) ---------- ١٥٧

٢-٧ الإضافة ١٦٠

٢-٧-١ المضاف إلى ياء المتكلم ---------- ١٦٠

٢-٧-٢ كلاَّ وكلتا ---------- ١٦١

٢-٧-٣ ما يضاف إلى الجملة من ظروف المكان ---------- ١٦٢

٢-٧-٤ إيصال الفعل إلى (غير) بدون واسطة ---------- ١٦٣

٢-٧-٥ الضمير العائد إلى النكرة ---------- ١٦٤

٢-٨ التوابع..... ١٦٥

٢-٨-١ نعت اسم الإشارة ---------- ١٦٥

٢-٨-٢ التوكيد باكتع وأخواتها---------- ١٦٦

٢-٨-٣ توكيد الضمير بضمير ---------- ١٦٧

٢-٩ التضمين---------- ١٦٨

٢-١٠ قضايا صرفية ١٦٩

٢-١٠-١ منع (جوار) من الصرف---------- ١٦٩

٢-١٠-٢ منع مثنى من الصرف ---------- ١٧١

٢-١٠-٣ لا يرخم المتعجب منه ---------- ١٧٣

٢-١٠-٤ الفرق بين المصدر واسم المصدر ---------- ١٧٤

٢-١٠-٥ أف ---------- ١٧٥

٢-١١ قضايا في أصول النحو ١٧٦

٢-١١-١ التعليل بكثرة الاستعمال ---------- ١٧٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-١١-٢ العارض لا يعتدّ به ---------- ١٧٨

٢-١١-٣ الفعل أثقل من الاسم ---------- ١٧٩

٢-١١-٤ كسر نون المثنى ---------- ١٧٩

٢-١١-٥ ما يجوز في حرف العلة إذا كان بدلاً من همزة ---------- ١٨١

٢-١١-٦ الفرق بين البدل والعوض ---------- ١٨٢

٢-١١-٧ تاء التأنيث هي الأصل أم الهاء ---------- ١٨٣

٢-١١-٨ باب الاشتغال ١٨٣

٣- الآراء التي خالف فيها النحاة ١٨٥

٣-١ حذف الفاعل ---------- ١٨٥

٣-٢ اجتماع الفضلات ---------- ١٨٨

٣-٣ ذوات ---------- ١٨٨

٣-٤ (ما الحجازية) ---------- ١٨٩

٣-٥ إبدال الواو تاء ---------- ١٨٩

٣-٦ ما لا يؤدّي إلى ضرورة أولى مما يؤدي إليها ---------- ١٩٢

خاتمة ---------- ١٩٤

النتائج ---------- ١٩٥

ملخّص باللغة العربية ---------- ١٩٧

ملخّص باللغة الإنجليزية ---------- ١٩٨

الفهارس العامّة ---------- ١٩٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الآيات ---------- ٣٠٠

فهرس الأحاديث النبوية ---------- ٣٠٣

فهرس الأشعار ---------- ٣٠٣

فهرس الأعلام ---------- ٣٠٦

فهرس الكتب ---------- ٣١٤

المصادر والمراجع ---------- ٣١٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين محمد بن عبدالله النبي العربي الأمين، والأنبياء أجمعين، وبعد:

فيُعدّ بهاء الدين بن النّحّاس محمد بن إبراهيم بن محمد، المتوفىّ سنة ثمان وتسعين وستّ مئة أحد النحاة المغمورين الذين لم ينالوا نصيباً من الدراسة، فلم يدرس أحد الجانب النحويّ والحياتيّ لابن النّحّاس.

وقد تنبّهت إلى موضوع هذه الدراسة (بهاء الدين بن النّحّاس حياته وآراؤه النحويّة)، بعد أن وقع نظري على مجموعة من أرائه في كتب النحاة – خاصة كتاب الأشباه والنظائر – وبعد أن اطّلعت على سيرة حياته، فعرفت أنّه كان ذا مكانة مرموقة في زمنه؛ لذا رغبت في دراسته دراسة نحويّة؛ لأنني وجدت أن المكتبة العربية تفتقر إلى دراسة متخصصة في إبراز الجانب النحويّ لابن النّحّاس، فلم يكن هناك دراسات سابقة قد درست ابن النّحّاس نحوياً،لا على مستوى الرسائل الجامعية ولا على مستوى الكتب.

وهدفت من هذه الدراسة إلى تعريف الدارسين ببهاء الدين بن النّحّاس تعريفاً يكون أساسه الترجمة الوافية له، والتعرّف إلى آرائه النحويّة، مما تركه منثوراً في كتب النحو، آملاً أن تكون هذه الدراسة لبنة تضاف إلى صرح العربية، و تعطي الرجل حقّه.

واقتضت الدراسة أن أسلك فيها طريقاً يقوم على قسمتها إلى: مقدّمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، وملخّص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عرضـــت في المقدمة سبب اختياري هذه الدراسة، ، والهدف منها، ومنهجي فيها، وأقسامها والدراسات السابقة.

فجاء الفصل الأول: (حياته): مبدوءاً بتحليل لمصادر ترجمة بهاء الدين بن النّحّاس، ذكرت فيه أوّل من ترجم له – وكان من معاصريه – ثم تتبّعت هذه المصادر تاريخياً حسب وفاة مؤلفيها، وبيّنـــت مـــا جاء منها بإضافات وما جاء منها ناقلاً، ثم تحدّثت عن اسمه ولقبه وكنيته ذاكراً – في الهـــامش – اختلاف المؤرّخين في كنيته ولقبه، وبحثت في مولده ونشأته ووفاته.وعرضت لشيوخه وتلامـــيذه بترجمة مختصرة لكلّ، ذكرت فيها أسماءهم، وأنّ ابن النّحّاس درس عليهم، وأنّ هؤلاء التلامـــيذ درســـوا عليه، موثقاً ذلك من غير كتاب من كتب التراجم، كما عرضت لصفاته وأخلاقه ومصنّفاته، وذكرت أنّه لم يصل إلينا شيء منها إلاّ مخطوطة في شرح قصيدة للشوّاء الحلبي.

وجمعت في الفصل الثاني آراء ابن النّحّاس من غير مناقشة، أو دراسة، أو تدخّل في الرأي إلاّ في ما يخصّ تخريج الشواهد، وقمت بتبويب الآراء في أربعة أقسام: الأوّل: الكلم والكلام والجملـــة، وضعت فيه ما جاء عن الكلم، ثم عن الكلام، ثم عن الجملة بنوعيها الفعلية: ما يخصّ، الفعل والفاعل والمفعول وما يتعلّق به، والاسمية: ما يتعلق بالمبتدأ، ثم بالخبر، ثم بنواسخهما. ثانياً: ما يتعلّق بالجملتين الفعلية والاسمية، وبدأت بالحروف والأدوات الدالة على معنى، ثم بالإضافة، وما يـــتعلّق بالمضاف والمضاف إليه، ثم التوابع، ثم التضمين. ثالثاً: قضايا صرفية، بدأتها بالمنع من الصرف، ثم حديث ابن النّحّاس عن معاني استعمال المفرد، وجواز التثنية، وقضايا أخرى. رابعاً: في الأصول العامة، جمعت فيه ما ذكر عن بعض الآراء في الأصول النحوية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّـــا الفصل الثالث: دراسة بعض أراء ابن النّحّاس النحويّة فقد بدأته بحديث عـــن مذهب ابن النّحّاس النحويّ، وعن أثره في الدراسات اللغويّة بشيء من الإيجاز، ثم درست آراء ابن النّحّاس في ثلاثة أقسام: الآراء التي تفرّد بها، والآراء التي وافق فيها النحاة، والآراء التي خـــالفهم فـــيها، وكنت أتناول رأي ابن النّحّاس، ثم أعرض آراء النحاة المتقدمين، فبدأت بسيبويه – غالـــباً – وكنـــت عازماً أن اقتصر عليه إلا أنّني وجدت ابن النّحّاس يوافق شيخيه ابن يعيش وابن مـــالك فـــي كثير من الآراء؛ لذلك ذكرت آراءهما، ثم رأي ابن عصفور في المقرّب – إن وجد – وغـــيرهم من النحاة، معلقاً على ذلك ما استطعت، وكنت قد درست هذه الآراء مرتّبة قدر الإمكان الترتيـــب نفسه في الفصل الثاني. وكان دأبي في هذه الدراسة أن أنكر الرأي النحويّ بإيجاز، إلاّ إذا ظهر لي رأي يحتاج إلى بحث وتفصيل.

وأمـــا الخاتمـــة فقد عرضت فيها أهم ما جاء في الدراسة وفصولها، والنتائج التي خلصت إليها.

وبعـــد ذلـــك ختمـــت دراستي بملخّص في اللغتين العربية والإنجليزية، ذكرت فيه عنوان الدراسة، وفصولها.

وقد حثثت نفسي كثيراً بكلّ ما توافر لي من جهد ووقت، مستلهماً بحوث أستاذي المشرف، مسترشـــداً بأعماله الجليلة، وبآرائه السديدة، آخذاً بملحوظاته القيّمة، حتى خرجت الدراسة على هذا النحو، فإن كان فيها حسن فهو بتوفيق من الله، ثم بتوجيه من أستاذي المشرف، الذي ما توانى عن تقديـــم العون والمساعدة لي في أثناء دراستي، فقد أخذ بيدي نحو البحث والعمل الجادّ، فله منّي كلّ الشكر والعرفان. وإن كان فيها غير ذلك، فهو من نفسي. ومردّه إليّ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كمـــا أشـــكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرّموا عليّ بقبول قراءة هذه الدراســـة، ومناقشتها، الأستاذ الدكتور عفيف عبد الرحمن، والأستاذ الدكتور سمير ستيتية، والأستاذ الدكـــتور ســـلمان القضاة، والأستاذ الدكتور محمد حسن عوّاد، وإنني لعلى يقين أنّني سأستفيد من ملحوظاتهم وتوجيهاتهم.

وبعد، فكلّي أمل أن أكون قد وفّقت في دراستي لبهاء الدين بن النّحّاس : حياته وآرائه،وأن أكون قد أضفت شيئا إلى المكتبة العربية.

وما توفيقي إلا بالله

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأوّل

حياته

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- مصادر ترجمة بهاء الدين بن النّحّاس:

حظـــي بهاء الدين بن النّحّاس باهتمام كتّاب السّير والمؤرّخين، على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم، فترجموا له، وذكروا كثيراً من أخباره، مع أنّهم لم يبيّنوا مراحل حياته، وتلقّيه العلم. فمـا وجدتـــه في تراجمهم إنْ هو إلاّ ذكر لزمـــــان ولادة ابن النّحّاس ومكانها ثم انتقاله إلى مصر، وتلقّيه العربيّة والقراءات والنحو على علمائها.

وأقـــدم الذين ترجموا لابن النّحّاس وذكروا طرفاً من أخباره ابن رشيد السّبْتي في كتابه "ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة" في نحو ثلاثين صـــفحة، احـــتوت هـــذه الترجمة على اسمه ولقبه وكنيته وبعض شيوخه، والأحاديث التي كان يـــرويها بجملـــتها، كما نقل بعض أشعاره ورسائله وإملاءاته، وتحدّث عن صفاته ومكانته. ولم يذكـــر السبتي تاريخ وفاة ابن النّحّاس، وذلك يعود إلى أنّه معاصر له، فهو يقول: "وأملى عليّ- أبقاه الله-" في غير موضع.

ووجدت في الفترة نفسها تقريباً مؤرّخا آخر عايش بهاء الدين بن النّحّاس وهو التجـــيبي (٧٣٠هـــ) في كتابه "مستفاد الرحلة والاغتراب" فذكر اسمه ولقبه وكنيته، وزاد في ذكر صفاته وأخلاقه، وبعض أخباره، وقراءته عليه، وبعض روايات الأحاديث، ومولده ووفاته.

ويـــورد ابـــن الجـــزَريّ شمس الدين بن أبي بكر (٧٣٨هـــ) في كتابه: "تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه" المعروف بتاريخ ابن الجزري، ترجمة لابن الـــنّحّاس، يذكر فيها اسمه ولقبه، وبعض أخباره، وتاريخ وفاته،ومكانها، وسماعه من ابن اللتّي وغيره، ويتم الترجمة بذكر بعض نظمه.

وجاء عبد الباقي عبد المجيد اليماني (٧٤٣هـــ) في كتابه "إشارة التعيين في تراجم النّحاة واللغويـــين" فعرّف بابن النّحّاس، وذكر بعض شيوخه، واعتناءه بكتب النحو والأدب، وسماعه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدواويـــن الشعريّة، وقراءته كتب النّحو، وبعض أخباره. ويعدّ اليماني أوّل مؤرّخ يذكر أنّ ابن الـنّحّاس لـم يصـنّف شيئاً إلاّ ما أملاه شرحاً للمقرّب، وشرح القصيدة التي في الأفعال لأبي المحاسن الشوّاء الحلبي (٦٣٥هـ) ثم يذكر بعض أشعار ابن النّحّاس ورثاءه لشيخه ابن مالك.

أمّـا شـمس الديـن الذهبـي (٧٤٨هـ) في كتبه "الإشارة إلى وفيات الأعيان" و"دول الإسـلام"، و"العـبر في خبر من غبر" فاقتصر في ترجمته لابن النّحّاس على ذكر اسمه ولقبه وتاريخ وفاته، وأنّه روى عن ابن اللتّي وابن يعيش.

وتـرجم لابـن الـنّحّاس خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ) في كتابيه: "أعيان العصر وأعوان النصر" و"الوافي بالوفيات" في ما يقارب خمس صفحات، ذكر فيها اسمه ولقبه وكنيته، وشيوخه، وتلاميذه- في أماكن متفرقة من الكتابين-وصفاته وأخلاقه، ومصنّفاته، ووفاته، مقارناً بهاء الدين بن النّحاس بغيره من العلماء كابن يَعيش، وابن عُصفور، وأبي جعفر النّحّاس، وأبي البقاء العُكْبَري، وابن جنّيّ والسخاوي وابن بَرّي.

ثم جاء محمد بن شاكر الكتبي (٧٦٤هـ) في كتابه "فوات الوفيات والذيل عليها" بترجمة لا تكاد تختلف عن ترجمة الصفدي إلاّ ما نقله عن أبي حيّان الأندلسيّ أشهر تلاميذ ابن النّحّاس عندما تحدّث عن مكانة شيخه.

ومـا جـاء مـن تـراجم لابن النّحّاس بعد ذلك، ما هو إلاّ إعادة لما سبق، مع بعض الاختلافات، فمنها ما ذكر اسمه ولقبه ووفاته كما في "مرآة الجنان" لليافعي (٧٦٨هـ)، "وطبقات الشافعية" للأسنوي (٧٧٢هـ) إلا أنّ الأسنويّ ذكر أنّ لابن النّحّاس تعليقة معروفة على المقرّب، وأنّه مات بسكنه بالمدرسة القطبيّة بالبندقانيين. وفي "تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه" للحسن بن عمر بن حبيب (٧٧٩هـ) ذكر اسمه ولقبه وكنيته، وبعض صفاته وأخلاقه، ووفاته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا الفيروزأبادي (٨١٧هـ) في كتابه: "البلغة في تراجم أئمة اللغة" فيورد الترجمة التي ذكرها اليماني في إشارة التعيين"، مع حذف ما لا يناسب زمنه.

ولم يكن ابن الجزري (٨٣٣هـ) في كتابه "غاية النهاية في طبقات القراء" بأحسن وصف ممن سبقه؛ لأنّه لم يضف جديدا إلى ما ذكر. أمّا تقيّ الدين المقريزي (٧٥٤هـ) في كتابه "المقفّى الكبير" فترجمته لابن النّحّاس ناقصة من بدايتها، وقد قام محقق الكتاب بإتمامها اعتماداً على من سبقه. ولم يأت جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي (٨٧٤هـ) في كتابيه "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة" و"الدليل الشافي على المنهل الصافي" بشيء جديد عمّن سبقه.

أما السيوطي (٩١١هـ) في كتابه: "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة" فقد نقل ما جاء عند محمد بن شاكر الكتبي تقريباً، مع بعض التقديم والتأخير، وما ذكره زيادة على نقله قوله: نقلنا عن (ابن النّحّاس) في أوّل جمع الجوامع قوله: أنّ الحرف معناه في نفسه، على خلاف قول النّحاة قاطبة، إنّ معناه في غيره، وأنّه لم يصنّف شيئاً إلا ما أملاه شرحا لكتاب المقرّب.

وما أن وصلت إلى القرن الحادي عشر الهجري حتى وجدت ترجمات قصيرة-بشكل عام- اعتمدت على سابقاتها، كحاجي خليفة (١٠١٧هـ) في كتابه: "كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون"، وأحمد بن محمد التلمساني (١٠٤١هـ) في كتابه:"نفح الطيب عن غصن الأندلس الرّطيب"، وابن العماد الحنبليّ (١٠٨٩هـ) في كتابه "شذرات الذهب في أخبار من ذهب".

وأمّا محمّد باقر الخوانساري (١٣١٣هـ) في كتابه:" روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات" فقد ترجم لبهاء الدين بن النّحّاس عندما ترجم لأبي جعفر النّحّاس، معتمداً بشكل كبير

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على "بغية الوعاة" للسيوطي، مثبتاً لقب النّحّاس لأبي جعفر، وابن النّحاس لبهاء الدين محمد بن إبراهيم.

أمّـا مـن المحدثين فقد وجدت بطرس البستاني في موسوعته: "دائرة المعارف" ومحمد راغـب الطـبّاخ الحلبيّ في كتابه: "إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء" ينقلان عن "بغية الوعاة" للسيوطي، الأول نقل مع بعض الزيادة، والثاني نقل كلّ ما عند السيوطي.

وآخـر مـا وجدت من كتب التراجم التي عنيت بابن النّحّاس وعرّفت به:"تاريخ الأدب العربـي" لـبروكلمان، و"معجم المؤلفين" لعمر رضا كحالة، و"الأعلام" لخير الدين الزركلي؛ إذ تـرجم هـؤلاء لابن النّحاس ترجمة قصيرة، لكنها امتازت عن سابقاتها بذكرها لمصنّفات بهاء الدين بن النّحّاس، وأحياناً لأماكن وجودها.

ووجـدت أيضاً بعض الترجمات عند بعض محققي كتب التراث النّحوي، أو الكتب التي تحدّثـت عن النحويّين المتقدّمين، والمدارس النحوية. فقد ذكر محقق كتاب "الاقتراح" للسيوطي ترجمة لابن النّحّاس، وكذا فعل محقق"شرح قطر الندى" لابن هشام، ومحقق "شرح عمدة الحافظ" لابن مالك، ومحقق "تقريب المقرّب في النحو" لأبي حيّان.

ولابن النّحّاس ترجمة في كتاب "الدراسات اللغوية في مصر من القرن الخامس الهجري إلى القرن التاسع الهجري" وكتاب "المدرسة النّحويّة في مصر والشام".

وأخرج بعد هذا العرض ممّا اطّلعت عليه من كتب التراجم المختلفة، بأنّ بهاء الدين بن الـنحّاس كـان يحـتلّ مكانة علميّة جيّدة في عصره، بحيث يشار إليه، فبعض المؤرّخين قرنه بنحويّين مشهورين هم: ابن يعيش وابن عصفور وابن جنّي وغيرهم بعبارات تُعلي من شأن ابن الـنّحّاس كثيراً، لكنّ هذه المكانة غير ملموسة للغويّين والنحويّين في هذا الوقت، لعدم توفّر أي مصـنّف ينبئ عنها. كما أنّه نال من المؤرّخين إعجاباً واحتراماً وتقديراً لم يقتصر على المكانة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العلميّة، بل تعدّاها إلى الصفات والمآثر والأخلاق، التي تعكس سلوك العالم المتواضع مع شيوخه وتلاميذه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اسمه ولقبه وكنيته[1]:

هــو الشيخ الإمام (العلاّمة حجّة العرب) [2] محمد بن إبراهيم بن محمد (بن إبراهيم) [3] بــن أبـــي نصر [4] الحلبيّ [5] الشافعيّ [6] النحويّ [7] المشهور بابن النّحّاس [8] ويلقّب بهاء الدين، ويكنّى أبا عبد الله (إمام في العربيّة والآداب والخلاف) [9]، (شيخ البلاد المشرقيّة قاطبة في علم اللسان) [10]، و(شيخ النحاة في عصره) [11].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

((١) ملء العيبة ١٠٧/٣. وما بين الأقواس أخذ من كتب تراجم أخرى وكان البدء بملء العيبة لأنّ مؤلفه رافق ابن النّحاس وقابله، إذ يقول: "لقيت الشيخ الإمام...."

(٢) العبر في خبر من غبر ٣٨٦/٥، ومرآة الجنان ١٧٢/٤، والدليل الشافي ٥٧٩/٢، والنجوم الزاهرة ١٤٧/٨، وشذرات الذهب ٥/ ٤٤٢.

(٣) النجوم الزاهرة ١٤٧/٨.

(٤) ورد فـي: العبر في خبر من غبر ٣٨٩/٥ أنّه: ابن أبي عبد الله، وكذا في: طبقات الشافعية للأسنوي ٥٠٧/٢، وشذرات الذهب ٥/ ٤٤٢. وورد فـي نفح الطيب ٢٢٨/٢، أنّه: ابن نصر، وورد في مستفاد الرحلة ص٨٢ أنه: ابن الصدر الأجل العدل، وفي غاية النهاية ١٥/٢، أنّه: ابن أبي النضر. والصحيح ما أثبت.

(٥) مولده بحلب: انظر: مستفاد الرحلة ص٨٨، وتذكرة النبيه ٢١٧/١-٢١٨.

(٦) مستفاد الرحلة ص ٨٢، وتذكرة النبيه ٢١٧/١.

(٧) فوات الوفيات ٢٩٤/٣، النجوم الزاهرة ١٤٧/٨، والدليل الشافي ٥٧٩/٢-٥٨٠، وأعلام النبلاء ٤٩٠/٤.

(٨) ورد في روضات الجنات ٢١٨/١ أنه: ابن نحّاس- دون (ال). وفي مكان آخر ٥٦/٣ ، ابن النّحاس.

(٩) ملء العيبة ١٠٧/٣.

(١٠) مستفاد الرحلة ص٨٢. وورد في: بغية الوعاة ١٣/١: أنه شيخ الديار المصرية في علم اللسان، وفي دول الإسلام ٢٠١/٢: شيخ العربـية في مصر، وفي أعيان العصر ١٩٤/٤: شيخ العربية في الديار المصرية، وكذا في: فوات الوفيات ٢٩٤/٣. مرآة الجنان ٤/ ١٧٢، وغاية النهاية ١٥/٢-١٦، وشذرات الذهب ٣٨٩/٥، ودائرة المعارف الإسلامية ٦٣٤/٥.

(١١) طبقات الشافعية للأسنوي، ٥٠٧/٢.

مولده ونشأته ووفاته:

ذكرت كتب التراجم أنّه ولد سنة سبع وعشرين وستّ مئة في يوم الأربعاء، آخر يوم من جمادي الآخرة، بمدينة حلب[1].

واشتغل بها في علوم الأدب، والقراءات والخلاف. ثم استوطن القاهرة، وأعدّ نفسه للتدريس، وتخرّجت به الطلبة، وصاروا أئمة[2]. قرأ كتاب سيبويه جميعه على علم الدين أبي محمد اللورقي[3].

ومن شعره في وصف حاله: [الكامل]

إنّيَ تركتُ لذي الورى دنياهُمُ ... وقَعَدتُ أنتظر السورى وأرقُبُ

وقطعْتُ في الدنيا العلائقَ ليسَ لي ... ولدٌ يموتُ ولا جِدارٌ يَخْرِبُ[4]

توفّي ابن النّحّاس بالقاهرة المعزيّة حاضرة الديار المصريّة في يوم الأربعاء[5]، في جمادى الأولى[6]، من سنة ثمان وتسعين وستّ مئة. وكانت جنازته مشهورة، لم يتخلّف عنها

---

(١) مستفاد الرحلة ص٨٨، وانظر: تذكرة النبيه ٢١٧/١-٢١٨ والدليل الشافي ٥٧٩/٢-٥٨٠، النجوم الزاهرة ١٤٧/٨، وهديّة العارفين ١٣٩/٦، وبغية الوعاة ١٣/١، ودائرة المعارف الإسلامية ٦٣٤/٥، وإعلام النبلاء ٤٩٠/٤، إلا أنّ بروكلمان ذكر أنّه ولد في الثلاثين من جمادى الآخرة سنة سبع وثلاثين وست مئة، ٢٦ يناير ١٢٤٠م. انظر تاريخ الأدب العربي ٢٩٧/٥.

(٢) طبقات الشافعية للأسنوي: ٥٠٧/٢.

(٣) ملء العيبة ١٠٨/٣- وانظر ترجمة (اللورقي) في (شيوخه وتلاميذه).

(٤) إشارة التعيين، ص٢٨٧. وانظر أيضاً: المغنّى الكبير ٥١/٥. (والشطر الثاني من البيت الأول مكسور، ولعلّه ينتهي بـ(الراقب)).

(٥) مستفاد الرحلة ص٨٨.

(٦) العبر في خبر من غبر ٣٨٩/٥، وانظر: تذكرة النبيه ٢١٧/١-٢١٨، وطبقات الشافعية للأسنوي: ٥٠٧/٢ ويضيف: مات بمسكنه في المدرسة القطبية بالبندقانيين. وورد في الدليل الشافي ٢٧٩/٢-٢٨٠: أنّه توفّي في يوم الثلاثاء السابع من جمادي الأولى، وكذا في: النجوم الزاهرة ١٤٧/٨، وشذرات الذهب ٤٤٢/٥. وفي فوات الوفيات ٢٩٦/٣، أنّه توفي يوم الثلاثاء السابع من جمادي الآخرة، وهذا في: اعيان العصر ١٩٥/٤، وغاية النهاية ٤٦/٢، وبغية الوعاة ١٤/١، وإعلام النبلاء ٤٩١/٤، ودائرة المعارف الإسلامية ٥/ ٦٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أحد، وبطلت يوم دفنه جميع دروس المدينة[1]. ودفن بالقرافة عند والدته بالقرب من تربة الملك المنصور[2].

شيوخه وتلاميذه:

شيوخه:

لم تذكر كتب التراجم مراحل تلقي ابن النّحاس العلم، ولم تبيّن تدرّجه في ذلك، حتى غدا شيخ العربيّة في الديار المصريّة، إلا أنّها ذكرت أنّه تتلمذ على عدد من الشيوخ، وفي ما يأتي ذكر لهم:

فقد سمع من ابن اللتّي، والموفّق بن يعيش وابن رواحة وابن خليل، وقرأ القرآن على أبي عبدالله الفاسي والكمال الضرير، وأخذ العربية عن الشيخ جمال الدين محمد بن عمرون، وابن مالك، وأبي الحسين ابن أبي الربيع.

١- ابن اللتّي:

هو أبو المنجّى عبد الله بن عمر بن علي بن عمر بن زيد بن عمر بن أبي البركات القتابيّ البغداديّ، المعروف بابن اللتّي[3]. الشيخ الصالح المسند المعمّر رحلة الوقت الطاهر القزّاز. ولد في ذي القعدة سنة خمس وأربعين وخمس مئة، اشتهر اسمه، وبعد صيته، توفيّ

---

(١) مستفاد الرحلة، ص٨٨.

(٢) تاريخ ابن الجزري ٤٤٨/١- والملك المنصور هو: السلطان المنصور حسام الدين المنصور مملوك السلطان الملك المنصور قلاوون. كان من خيار الملوك في الإسلام، شجاعاً، معدوداً من الفرسان، بطلاً، جواداً له ذبّ عن الإسلام، صحيح الودّ لمن يصحبه، خان الزمان ملكه وكانت قتلته ليلة الجمعة وقد صام نهار الخميس عاشر شهر ربيع الآخر سنة ثمان وتسعين وست مئة. أعيان العصر ١٦٥/٤-١٦٦.

(٣) مستفاد الرحلة، ص٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بـــبغداد في جمادى الأولى سنة خمس وثلاثين وستّ مئة[1]. روى عنه خلائق، منهم: بهاء الدين بن النّحّاس[2].

٢- ابن يعيش:

هويعـــيش بن علي بن يعيش بن أبي السّرايا محمد بن علي بن المفضّل (بن عبد الكريم ابـــن محمد بن يحيى بن حيّان القاضي بن بشر بن حيّان الأسديّ)[3] الأندلسيّ الأصل، الموصليّ ثم الحلبيّ المولد والنشأة، يكنّى أبا البقاء، وينعت بموفق الدّين، سمع بالموصل، وحلب ودمشق، كـــان ماهـــراً في صناعة التصريف، وله تصانيف مشهورة منها: كتاب شرح المفصّل، وشرح الملوكي لابن جنّي[4]. كانت ولادته لثلاث خلون من شهر رمضان، سنة ثلاث وخمسين وخمس مـــئة بحلـــب، وتوفيّ بها في سحر الخامس والعشرين من جمادى الأولى، سنة ثلاث وأربعين وســـت مـــئة، ودفـــن مـــن يومه بتربته بالمقام المنسوب إلى إبراهيم الخليل، صلوات الله عليه وسلامه[5]. سمع منه الحديث بهاء الدين بن النّحّاس[6].

٣- ابن رواحة:

هـــو عـــزّ الدين أبو القاسم بن الحسين بن أبي محمد عبد الله بن الحسين بن رواحة بن إبراهـــيم بـــن عـــبد الله بـــن رواحة بن عبيد الله بن محمد بن عبد الله بن رواحة، الأنصاريّ،

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٥/٢٣-١٧.

(٢) مسـلء العيبة ١٠٧/٣، وتاريخ حوادث الزمان ٤٤٨/١، وسير أعلام النبلاء ١٦/٢٣، وأعيان العصر ١٩٤/٤، وفوات الوفيات ٣/ ٢٩٤، وبغية الوعاة ١٣/١، والبلغة ص١٨٢، وشذرات الذهب ٤٤٢/٥، وإعلام النبلاء ٤٩٠/٤.

(٣) وفيات الأعيان ٤٦/٧.

(٤) إشارة التعيين ص٣٨٨.

(٥) وفيات الأعيان ٤٦/٧-٥٣.

(٦) العبر في خبر من غبر ٣٨٩/٥، وأعيان العصر ١٩٤/٤، وفوات الوفيات ٢٩٤/٣، وبغية الوعاة ١٣/١، وشذرات الذهب ٤٤٢/٥ ، وتاريخ الأدب العربي ٢٧٩/٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحمـــويّ. ولـــد بساحل صقلية سنة ستّين وخمس مئة، وتوفّي سنة ستّ وأربعين وستّ مئة في جـــباب الـــتركمان، المـــنزلة التي بين حلب وحماة، وهو راكب على الجمل، فكانت ولادته في مركب، ومات على جمل[1]. ومن الذين سمعوا منه بهاء الدين بن النّحاس[2].

٤- ابن خليل:

هو يوسف بن خليل بن قراجا بن عبد الله الدمشقيّ، المحدّث الحافظ ذو الرحلة الواسعة، شـــمس الديـــن أبـــو الحجاج، ولد سنة خمس وخمسين وخمس مئة بدمشق، تشاغل بالكسب إلى الثلاثيـــن مـــن عمـــره، ثمّ طلب الحديث، وكتب ما لا يوصف بخطّه المليح المتقن، ورحل إلى الأقطار، وكان إماماً، حافظاً، ثقة، ثبتاً عالماً، واسع الرواية، جميل السيرة متّسع الرحلة. وخرج وجمـــع لنفسه معجماً عن أزيد من خمس مئة شيخ، وفوائد وغير ذلك. توفيّ سحر يوم الجمعة، منتصـــف وقيل عاشر- جمادي الآخرة، سنة ثمان وأربعين وستّ مئة بحلب ودفن بظاهرها[3]. وسمع الحديث منه: بهاء الدين بن النّحّاس[4].

٥- جمال الدين بن عمرون:

هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الشيخ جمال الدين أبو عبد الله الحلبـــيّ الـــنحويّ، ولد سنة ستّ وتسعين وخمس مئة تقريباً. أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وبـــرع به، وتصدّر لإقرائه، وتخرّج به جماعة، وجالس ابن مالك، توفيّ في ثالث ربيع الأول سنة تسع وأربعين وستّ مئة[5].وأخذ عنه: بهاء الدين بن النّحّاس[6].

---

(١) وفيات الأعيان ١٤٦/٤، وانظر: العبر في خبر من غبر ١٨٩/٥.

(٢) أعيان العصر ١٩٤/٤، وفوات الوفيات ٢٩٤/٣، وبغية الوعاة ١٣/١، وأعلام النبلاء ٤٩٣/٤، ودائرة المعارف ٦٣٤/٥.

(٣) كتاب الذيل على طبقات الحنابلة ٢٤٤/٢-٢٤٥.

(٤) أعيان العصر ١٩٤/٤، وفوات الوفيات ٢٩٤/٣، وبغية الوعاة ١٣/١، وأعلام النبلاء ٤٩٣/٤، ودائرة المعارف ٦٣٤/٥.

(٥) بغية الوعاة ٢٣١/١.

(٦) أعيان العصر ١٩٤/٤، وفوات الوفيات ٢٩٤/٣، وروضات الجنّات ٢١٨/١، وأعلام النبلاء ٤٩٠/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦- أبو عبد الله الفاسي:

هــو محمــد بن حسن بن محمد بن يوسف أبو عبد الله الفاسي، نزيل حلب، إمام كبير، أســتاذ كــامل، علاّمة، ولد بفاس بعد الثمانين وخمس مئة، ثم قدم مصر. تفقّه على مذهب أبي حنــيفة، وتقــدّم فــي علم الكلام. وكان إماماً، متقناً، ذكيّاً، واسع العلم، كثير المحفوظ، بصيراً بالقــراءات وعللها، مشهورها وشاذها، خبيراً باللغة، مليح الكتابة، وافر الفضائل، كثير الديانة، ثقــة حجّــة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بمدينة حلب. توفيّ في أحد الربيعين سنة ستّ وخمسين وســتّ مــئة بحلب، وكانت جنازته مشهورة[١].وأخذ عنه خلق كثير منهم: الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس[٢].

٧- علم الدين أبو محمد اللورقي:

هــو القاســم بن أحمد بن الموفّق بن جعفر الشيخ علم الدين أبو محمد اللورقيّ المرسيّ الشافعيّ، الإمام العالم المقريّ النّحويّ الأصوليّ. ولد سنة خمس وسبعين وخمس مئة، برع في العربيّة والفلسفة. شرح المفصّل في أربعة مجلدات، فأجاد، وأفاد، وشرح الجزوليّة، والشاطبيّة، وكــان مليح الشكل، حسن البزّة، توفيّ في سابع رجب سنة إحدى وستّين وستّ مئة[٣]. وقد قرأ بهاء الدين بن النّحّاس كتاب سيبويه جميعه على علم الدين اللورقي[٤].

---

(١) غاية النهاية، ٢/١٢٢-١٢٣.

(٢) المصدر نفسه٢/١٢٢، وأعيان العصر ٤/١٩٤، وفوات الوفيات ٢/١٠.

(٣) غاية النهاية ٢/١٥-١٦. وانظر أيضاً: نفح الطيب ٢/٥٠.

(٤) ملء العيبة ٣/١٠٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨- الكمال الضرير:

هو شيخ القرّاء أبو الحسن علي بن شجاع بن سالم بن علي الهاشميّ العباسيّ المصريّ الشافعيّ، صاحب الشاطبيّ وزوج ابنته. ولد سنة اثنتين وسبعين وخمس مئة. قرأ القراءات على الشاطبيّ وشجاع المدلجيّ وأبي الجود. وسمع البوصيريّ وطائفة. وتصدّر للإقراء دهراً. وانتهت إليه رئاسة الإقراء. وكان إماماً يجري في فنون من العلم. وفيه تودّد وتواضع، ولين ومروّة تامّة. توفيّ سابع ذي الحجّة سنة إحدى وستّين وستّ مئة[١]. ومن تلامذته في العربية والقراءات: بهاء الدين بن النّحّاس[٢].

٩- ابن مالك:

هو محمد بن عبد الله بن مالك الإمام العلامة الأوحد جمال الدين الطائيّ الجيّاني الشافعيّ النحويّ، نزيل دمشق، ولد سنة ستّ مئة، وسمع بدمشق، وتصدّر بحلب لإقراء العربيّة، وصرف همّته إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية، وأربى على المتقدّمين. وكان إماماً في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها. وأمّا النّحو والصّرف فكان فيهما بحر لا يشقّ لجّه، وأمّا اطّلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو، فكان أمراً عجيباً. وكان الأعلام يتحيّرون في أمره. وأمّا الاطّلاع على الحديث فكان فيه غاية، وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن. وكان نظم الشعر عليه سهلاً. وله مصنّفات كثيرة[٣]. توفي في شعبان سنة اثنتين وسبعين وست مئة[٤]. وانتفع به جماعة كثيرة منهم: بهاء الدين بن النّحّاس[٥].

---

(١) العبر في خبر من غبر ٢٦٦/٥. وانظر أيضاً نكت الهميان ٢١٢-٢١٣.

(٢) أعيان العصر ١٩٤/٤، وفوات الوفيات ٢٩٤/٣، وغاية النهاية ١٥/٢، وبغية الوعاة ١٣/١، وروضات الجنّات ٢١٨/١، وإعلام النبلاء ٤٩٠/٤.

(٣) فوات الوفيات ٤٠٧/٣-٧٠٨، وتاريخ ابن الوردي ٢٨٩/٢، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٨/٥.

(٤) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٥٠/٢.

(٥) غاية النهاية ١٨١/٢، ونفح الطيب ٢٢٧/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رثاه تلميذه بهاء الدين بن النحاس بقوله[1]: [الكامل

قلْ لابنِ مالكٍ ان جَرَتْ بكَ أدْمُعي حُمْراً يُحاكيها النّجيعُ القانِي

فلقدْ جرحْتَ القلبَ حين نُعِيت لي فتدفقتْ بدمائِه أجْفـــانِـــي

١٠- يــروي السبتي في "ملء العيبة" حواراً دار بين بهاء الدين بن النحّاس وشخص قادم من المغــرب. فقال المغربي: كان أوّل ما فاتحني به ابن النحّاس أن قال: أيعيش سيّدنا أبو الحسين ابن أبي الربيع؟

قلت: نعم.

فقــال: ذاك شــيخنا إفادة بوصول كتابه إلينا، أو بوفادته علينا، أو معنى هذا يعني شرحه لكتاب إيضاح الفارسي المسمّى بالكافي في الإفصاح[2].

وأبــو الحسين ابن أبي الربيع هذا هو: عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمــام أبــو الحسين ابن أبي الربيع القرشيّ الأمويّ العثمانيّ الإشبيليّ، إمام أهل النّحو في زمانــه. ولد في رمضان سنة تسع وتسعين وخمس مئة، جاء إلى سبتة لمّا استولى الفرنج على إشبيليّة، وأقرأ بها النّحو دهره. وصنّف: شرح الإيضاح، والملخّص، والقوانين، وشرح سيبويه، وشــرح الجمل؛ عشرة مجلّدات، لم يشذّ عنه مسألة في العربيّة. توفّي سنة ثمان وثمانين وستّ مئة[3].

---

(١) إشارة التعيين، ص٢٨٨. وانظر أيضاً نفح الطيب ٢/٢٢٧.

(٢) ملء العيبة ٣/١٠٨-١٠٩.

(٣) بغية الوعاة ٢/١٢٥-١٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تلاميذه[1]:

تصدّر بهاء الدين بن النّحّاس للتّدريس في جامع ابن طولون، والتّفسير بالقبة المنصوريّة، وكلاهما في مصر. وكان يقصده طلاّب العلم والعربيّة، وغيرهم، وتخرّج به جماعة من النحويّين والأئمة وفضلاء الأدب. ومن أشهر هؤلاء التلاميذ:

١- علاء الدين بن النفيس:

هو علي بن أبي الحزم القرشيّ الدمشقيّ الحكيم المنطقيّ الطبيب الأوحديّ الملقّب علاء الدين بن النفيس، نشأ بدمشق واشتغل بها في الطّبّ. وكتب: المهذّب في الكحل، وشرح القانون لابن سينا، ويُخبِر أبو حيّان بأنه سمع عليه من علم الطّبّ، وأنّه صنّف في أصول الفقه، والفقه والعربيّة، والحديث، وعلم البيان. توفيّ سحر يوم الجمعة الحادي والعشرين من ذي القعدة سنة سبع وثمانين وستّ مئة بالقاهرة[2]. وقرأ الأنموذج للزمخشري على الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس، الذي كان يقول فيه: لا أرضى بكلام أحد في القاهرة في النحو غير كلام علاء الدين بن النفيس[3].

٢- أبو بكر بن محمد بن قاسم الشيخ الإمام العلاّمة ذو الفنون، شيخ الإقراء والعربيّة بالشام مجد الدين المرسيّ ثم التونسيّ الشافعيّ، تفرّد في وقته بمعرفة العربيّة وغوامضها الأدبيّة. وتوفيّ يوم السبت سادس عشري ذي القعدة سنة ثماني عشرة وسبع مئة، ومولده تقريباً سنة ستّ وخمسين وستّ مئة بتونس[4]. وحضر حلقة الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس. وقرأ العربية عليه[5].

---

(١) ذكرت كتب التراجم عدداً قليلاً من تلامذته عندما ترجمت له. وتمّ العثور على الآخرين بالبحث في فهارس الأعلام لهذه الكتب.

(٢) النجوم الزاهرة ٣٧٧/٧، وانظر أيضاً شذرات الذهب ٤٠٢/٥-٤٠٣.

(٣) روضات الجنات ٢٩٠/٥-٢٩١.

(٤) الدارس في تاريخ المدارس ١٤٤/١، وانظر أيضاً: دول الإسلام ٢٢٥/٢.

(٥) أعيان العصر ٣٢/١، وشذرات الذهب ٨٧/٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- أحمد بن أبي بكر بن عرّام، بهاء الدّين الأسوانيّ الاسكندرانيّ المولد، وكان ينظم وينثر، مقدامـا، متديّناً، سالكاً نهج الخير. صنّف في الفقه والعربيّة، توفيّ بالقاهرة سنة عشرين وسبع مئة، ومولده سنة أربع وستين وستّ مئة[١]. وقرأ النّحو على الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس[٢].

٤- إبراهيم بن هبة الله بن علي القاضي نور الدين الجميزي الإسنوي. رحل إلى القاهرة في صباه، وأخذ عن البهاء بن النحّاس، صنّف في الفقه والأصول والنّحو، ونثر ألفية ابن مالك وشرحها. توفيّ في أوّل سنة إحدى وعشرين وسبع مئة، وقد قارب السبعين[٣]. لازم بهاء الدين بن النّحاس وأخذ عنه النحو[٤].

٥- أحمد بن محمد بن جبارة بن عبد المولى المداويّ الصالحيّ الحنبليّ. الإمام المفتي العلاّمة المُقـرئ النّحويّ شهاب الدين أبو العباس، أجاد في النّحو، واشتهر بالقراءات، وسكن حلب مدّة، وارتحل منها، وأقام بالقدس إلى أن توفيّ. كان ذا زهد وبلاغة، شرح الشاطبيّة شرحاً مطولاً وله تعاليق. توفيّ سنة ثمان وعشرين وسبع مئة[٥].

وهو أحد تلامذة بهاء الدين بن النّحّاس بقراءته عليه[٦].

٦- عبد الرحمن بن مسعود بن أحمد العلاّمة شيخ الحنابلة شمس الدين ابن قاضي القضاة سعد الدّين الحارثيّ المصريّ الحنبليّ. توفّي يوم الجمعة سادس عشري ذي الحجّة سنة اثنتين وثلاثين

---

(١) أعيان العصر ١/١٨٦-١٨٧.

(٢) الطالع السعيد ص٧٤، والوافي بالوفيات ٦/٢٧٠، والدرر الكامنة ١/١١٩.

(٣) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٢٤٤-٢٤٥.

(٤) الطـالع السـعيد ص١٩٩؛ وأعـيان العصر ١/١٣٢، والوافي بالوفيات ٦/١٥٧، طبقات الأسنوي ١/١٦١ والدرر الكامنة ١/٧٦، وطبقات الشافعية ابن قاضي شهبة ٢/٢٤٤، والمنهل الصافي ١-١٨٣ وبغية الوعاة ١/٤٣٣، وشذرات الذهب ٦/٥٤.

(٥) الوافي بالوفيات ٨/٢٥-٢٦

(٦) أعيان العصر ١/٣٤٣، الوافي بالوفيات ٨/٢٥-٢٦، وبغية الوعاة ١/٣٦٣، وروضات الجنات ١/٣١٢-٣١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وســبع مــئة، ومولــده سنة إحدى وسبعين وستّ مئة[1].أخذ النّحو والعربيّة عن بهاء الدين بن النّحّاس[2].

٧- وجيهة بنت عليّ بن يحيى بن سلطان، الأنصاريّة الصّعديّة، ثم الاسكندريّة. ولدت قبل سنة أربعيــن وست مئة، وسمعت كثيراً، وأجاز لها جماعة، وخرّج لها بعض أهل الحديث مشيخة. وحدّث عنها جماعة كثيرة. توفيّت سنة اثنتين وثلاثين وسبع مئة بالاسكندريّة[3]. سمعت من بهاء الدين بن النّحّاس[4].

٨- محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن سيّد الناس، الأديب فــتح الديّن أبو الفتح ابن الإمام الفقيه أبي عمر، وابن الإمام الحافظ الخطيب أبي بكر اليعمريّ الأندلســيّ الإشــبيليّ ثــمّ المصــريّ. برع في الحديث والأدب، وكتب الخطّ الحسن بالمغربيّ والمصــريّ. وحدّث وصنّف في السير كتابه المسمّى عيون الأثر. توفيّ يوم السبت حادي عشر شــهر شعبان سنة أربع وثلاثين وسبع مئة. ومولده في العشر الأول من ذي الحجّة سنة إحدى وســبعين وســتّ مئة[5]. قرأ المفصّل في النّحو على الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس، وأخذ النّحو والعربيّة عنه[6].

---

(١) أعيان العصر ٣/٤٥-٤٦.

(٢) الوافي بالوفيات ١٨/٧٠، والدرر الكامنة ٢/٤٥٦، وشذرات الذهب ٦/١٠١.

(٣) البدر الطالع ص٨٤٤.

(٤) الدرر الكامنة ٥/١٨٠؛ والبدر الطالع ص٨٤٤.

(٥) البدر الطالعص ص ٧٦٦-٧٦٨ وانظر: تاريخ ابن الوردي ٢/٢٩٦، و دول الإسلام ٢/٢٢٥، والوافي بالوفيات ١/٢٨٩-٣١١، والنجوم الزاهرة ٩/٢٢٣.

(٦) أعيان العصر ٥/٢٠٣، والدرر الكامنة ٤/٣٣١، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/٢٩٦، وشذرات الذهب ٦/١٠٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩- ابن برهان:

هــو محمــد بن إبراهيم العدل الرئيس الفاضل صلاح الدين أبو عبد الله المعروف بابن بــرهان، قرأ طرفا من العربيّة على الشيّخ بهاء الدين بن النحّاس. توفّي في سنة ثلاث وأربعين وسبع مئة[١].

١٠- ابن المرحل:

هــو عــبد اللطــيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العزّ نعمة الإمام البارع المحقّق النّحوي، شهاب الدّين، أبو الفرج، الحرانيّ، المصريّ، المعروف بابن المرحل، اشتغل في العلم، ومهر في النّحو، وقد انتهت إليه، وإلى الشيّخ أبي حيّان مشيخة النّحو بالديّار المصريّة، أخذ عنه جمال الدّين ابن هشام، وهو الذي نوّه باسمه، وعرّف بقدره. توفي في المحرّم سنة أربع وأربعين وسبع مئة بالقاهرة وقد جاوز الستّين[٢]. أخذ النّحو عن بهاء الدّين بن النّحّاس[٣].

١١- أبو حيّان الأندلسيّ:

هو الشيّخ الإمام حجّة العرب، سيبويه المتأخرّين، أثير الدين أبو حيّان: محمد بن يوسف ابــن علي بن يوسف بن حيان النفزيّ الأندلسيّ، الغرناطيّ مولدا ومنشأ، شيخ البلاد المصريّة، والشــاميّة، انتهت إليه رياسة العربيّة في زمانه، وقصده الطلاّب لعلم الإعراب، الذي وضع فيه مصــنفات تنــيف على الخمسين. مولده في أخريات شهر شوال سنة أربع وخمسين وستّ مئة بمَطْخَشارِش من حصون غرناطة[٤]. توفّي بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة في يوم السّبت بعد

---

(١) البداية والنهاية ١٨٥/١٤ وانظر تتلمذه على ابن النّحّاس في أعيان العصر ٢٢٣/٤ والوافي بالوفيات ٢٣/٢.

(٢) الدرر الكامنة ٢٠/٣-٢١.

(٣) طبقات الشافعيةلابن قاضي شهبة ٣٠/٣-٣١.

(٤) إشارة التعيين ٢٩٠-٢٩٢. وانظر أيضاً: تاريخ بن الوردي ٣٢٨/٢-٣٢٩، ونكت الهميان ص ص ٢٨٠-٢٨٦، والنجوم الزاهرة ٩١/١٠-٩٣، والبدر الطالع ص ص ٨٠٦-٨٠٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العصر الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبع مئة[1]. قرأ النّحو والعربيّة وكتاب سيبويه على بهاء الدين بن النّحّاس[2]. وتصدّى لإقراء العربيّة بعد وفاة شيخه، وصار شيخ النحويّين من ذلك الوقت إلى حين وفاته[3].

١٢- محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن، القاضي، الإمام، ضياء الدين المناوي. مولده بمنية القائد* سنة خمس وخمسين وست مئة. أفتى، وحدّث، ودرّس بقبة الشافعي، وغيرها. وولي وكالة بيت المال، ونيابة الحكم في القاهرة. وكان ديّنا، مهيباً، سليم الصدر، كثير الصمت والتصميم، لايجابي أحداً، منقطعاً عن الناس. توفيّ في رمضان سنة ست وأربعين وسبع مئة ودفن بالقرافة[4]. قرأ النّحو على بهاء الدين بن النّحّاس[5].

١٣- الحافظ شمس الدين الذهبي:

محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الشيخ الإمام الحافظ شمس الدّين أبو عبد الله الذّهبي. كان في حفظه لا يجارى، وفي لفظه لا يبارى، أتقن الحديث ورجاله، ونظر علله وأحواله، عرف تراجم النّاس، وإزال الإبهام في تواريخهم والإلباس، مع ذهن يتوقّد ذكاؤه، ويصحّ إلى الذهب نسبه وانتماؤه. جمع الكثير، وأكثر من التصنيف، وكتب بخطّه ما لا يحصى، ارتحل وسمع بدمشق وبعلبك وحمص وحماة وطرابلس ونابلس والرملة وبلبيس والقاهرة والاسكندرية والحجاز والقدس وغيرها. توفّي في ثالث ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبع مئة،

---

(١) أعيان العصر ٣٢٧/٥.

(٢) الوافي بالوفيات ٢٨٦/٥، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٦٧/٣-٦٨، وبغية الوعاة ٢٨٠/١، وشذرات الذهب ١٤٥/٦، وروضات الجنات ٩٠/٨.

(٣) أعيان العصر ٣٢٧/٥.

* هي مدينة في أوّل الصعيد قبلي الفسطاط، بينها وبين مصر يومان، معجم البلدان ٢١٩/٥.

(٤) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤٧/٣-٤٨.

(٥) الدرر الكامنة ٣٧١/٣-٣٧٢، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤٧/٣، وشذرات الذهب ١٥٠/٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ودفـــن فـــي مقابر باب النصر، ومولده في ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين وستّ مئة[1]. عُرف بالذهبـــي لأن أباه برع في صناعة الذهب المدقوق، ويبدو أنّه اتخذ صنعة أبيه مهنة له في أوّل أمره لذلك عرف عند معاصريه بالذهبي[2]. قرأ على الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس[3].

١٤- ابن عدلان:

هو محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان بن محمود بن لاحق بن داود، الإمام العلاّمة، شيخ الشافعيّة، شمس الدين الكنّاني، المصريّ المعروف بابن عدلان، ولد في صفر سنة ثـــلاث وستّين وستّ مئة، وكان عارفاً بالنحو والقراءات والأصول. توفّي شهيداً في ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبع مئة[4]. قرأ النّحو على بهاء الدّين بن النّحّاس[5].

١٥- إبراهـــيم بـــن لاجين بن عبد الله الشيّخ الإمام العالم البليغ برهان الدين الأغريّ الرشيديّ الشـــافعيّ. وكانت وفاته بالقاهرة سنة تسع وأربعين وسبع مئة، ومولده سنة ثلاث وسبعين وستّ مئة[6]. أخذ النّحو عن الشيخ بهاء الدّين بن النّحّاس[7].

١٦- ابن مكتوم:

هو تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد بن سليم بن محمد القيسيّ الحنفـــيّ ولد في العشر الأول ذي الحجّة سنة اثنتين وثمانين وست مئة بالقاهرة صنّف، وجمع،

---

(١) الدرر الكامنة ٤٢٦/٣-٤٢٧، وانظر أيضاً: البدر الطالع ٦٢٦-٦٢٩.

(٢) سير أعلام النبلاء الجزء الأول: كلام المحققين، ص٢٦.

(٣) أعيان العصر ٢٨٨/٤-٢٩١. والوافي بالوفيات ١٥/٢، وفوات الوفيات ٢٩٧/٣، ودائرة المعارف ٦٣٥/٥.

(٤) طبقات الشافعية ابن قاضي شهبة ٥٤/٣-٥٥.

(٥) الوافـي بالوفـيّات ١٦٨/٢، وطـبقات الشافعية للسبكي ٢١٤/٥؛ الدرر الكامنة ٤٢٣/٣؛ وشذرات الذهب ١١٤/١، وسبدر سمسع ٦٢٥-٦٢٦.

(٦) أعيان العصر ١٣٥/١-١٣٧. وانظر: طبقات الشافعية للسبكي ٨٣/٦؛ وطبقات الشافعية للأسنويّ ٦٠٢-٦٠٣.

(٧) أعـيان العصـــر ١٣٦/١، والوافـــي بالوفيات ١٦٤/٦، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٦/٣، والدرر الكامنة ٧٧/١، والمنهل الصافي ١٨٤/١-١٨٥، وشذرات الذهب ١٥٨/٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ودرّس، وكتـــب بخطّه الكثير وناب في الحكم، توفيّ سنة تسع وأربعين وسبع مئة[1]. أخذ النّحو عن بهاء الدّين بن النّحّاس[2].

١٧- ابن نُباتة المصريّ:

هو جمال الدين أبو بكر محمد بن محمد بن الحسن بن أبي الحسن بن صالح بن علي بن يحيى بن طاهر بن محمد بن عبد الرحيم بن بناتة الفارقيّ المصريّ الأصل، ولد بزقاق القناديل بالقاهـــرة، في الربيع الأول سنة ستّ وثمانين وستّ مئة. حدّث عن التقيّ عبيد، وبهاء الدين بن النحاس وآخرين. كانت له مطارحات ومساجلات مع علماء عصره. توفي بالمرستان في السابع مـــن شهر صفر ثمان وستّين وسبع مئة، ودفن بمقابر الصوفيّة بالقاهرة[3]. سمع من بهاء الدّين بن النّحّاس وروى عنه[4].

١٨- رجـــب بن قَراجا بن عبد الله بن زيد الدين الأرْزنيّ. أخبرني* أبو حيّان قال: زين الدين رفيقنا على الشيخ بهاء الدين، وأخذ عنه وكان له اعتناء بشيء من الأدب واللغة[5].

---

(١) الجواهر المضيئة في طبقات الحنفيّة ١/١٩٢.

(٢) الدرر الكامنة ١/١٨٦؛ وبغية الوعاة ١/٣٢٦؛ وشذرات الذهب ٦/١٥٩؛ وروضات الجنّات ١/٣٠٩.

(٣) الوافي بالوفيات ١/٣١١-٣٣١، وانظر النجوم الزاهرة ١١/٧٦، والبدر الطالع ٧٦٩-٧٧١.

(٤) الوافي بالوفيات ١/٣١٧-٣١٨، والنجوم الزاهرة ١١/٧٦، والذيل على العبر ١/٢٢١، والبدر الطالع ص٧٦٩.

* الكلام لـــ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي.

(٥) أعيان العصر ٢/٣٦٤-٣٦٥- لم يذكر تاريخ وفاته. وانظر أيضاً: الدرر الكامنة ٢/١٩٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صفاته وأخلاقه:

وصفه تلميذه أبو حيّان كما ذكر ذلك ابن رشيد السبتي في "ملء العيبة"، فقال بهاء الدين أبـــو عـــبد الله بن محمد بن النحّاس، شيخ أهل البلاد في علم اللسان، ذاكر العربية، معظّم عند الخاصّـــة والعامّـــة. ويضيف ابن رشيد السبتي: له كرم ذات، وفضل أدوات، ومروءة ظاهرة، وخلق طاهرة ورواء وبهاء[1].

وكـــان كثير المشاركة، عظيم المؤانسة، مظنّة للرجال في ماله وجاهه، خفيف القدم في حوائج إخوانه، مشاركاً لهم بأقصى ما يمكنه، عالي المنزلة، جليل القدر[2]. وكان حسن الأخلاق، منبســـطاً على الإطلاق، متّسع النفس في حالتي الغنى والإملاق، نكيّ المخالطة والعشرة، عديم الـــتخلّف عـــن أشكاله وأضرابه، موصوفاً بإيضاح المعضلات، كثير التلاوة والأذكار في نوافل الأســـحار، موثوقـــاً بديانـــته، مقطوعاً بأمانته*، صغير العمامة، يمشي في الليل بين القصرين بقمـــيص وطاقـــيّة فقط، وربّما ضجر من الاشتغال بالنّحو، فأخذ الطلبة ومشى بهم. وألقى لهم الـــدروس، لا يتكلّم في حلّ النّحو إلاّ بلغة العوام، لا يراعي الإعراب، لا يكاد يأكل وحده، ينهى عن الخوض في العقائد[3].

وهـــو ذو حرمة وافرة، وديانة مشهورة، لا يبالي بملبوس ولا مركوب، قادر على حلّ المشكلات من النّحو والمنطق وإقليدس، مطّرح الكلفة، محبّب إلى الناس[4].

---

(١) ملء العيبة ٣/١٠٧-١٠٨.

(٢) مستفاد الرحلة ٨٣.

* انظر حادثة تؤيد ذلك في: الأشباه والنظائر ١/٢٧٨.

(٣) أعيان العصر ٤/١٩٤-١٩٨، وانظر: فوات الوفيات ٣/٢٩٤-٢٩٦؛ وروضات الجنّات ١/٢١٨-٢١٩، وبغية الوعاة ١/١٣-١٤ ؛ دائرة المعارف ٥/٦٣٤-٦٣٥.

(٤) تذكرة النبيه ١/٢١٧-٢١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مكانته العلمية وآراء العلماء فيه:

حظـــي بهاءالدين بن النّحّاس بثقة كبيرة من المترجمين له، ومن تلامذته. فالجميع يثني عليه، ويشيد بتقدّمه، ويقدّر علمه، حتى وصل ذكره بلاد المغرب.

فهو أحد أعلام علماء الديار المصريّة، الإمام في العربيّة والآداب والخلاف، الشيخ الفاضل العالم الصّـدر الرئـيس الكـامل حجّة العرب[١]. يشار إليه في عصره[٢]. وهو خالب درر فصاحة اللســان، وخالـب درر ملاحة البيان، الذي لم يُر بالحجاز الشريف والشام والقاهرة، والصعيد الأعلـى، وكثير من بلاد الإسلام، من يقاربه في التحقيق لصناعة العربيّة، والتدقيق لغوامضها، والاســتبحار فـي علـم اللسان العربي. كان لكبار العلماء في زمانه في اللسان العربي أستاذاً، ولسـائر طـلاّب العلم مجمعاً وملاذاً. أما علمه بالعربيّة فإليه الرحلة من الأقطار، ومن فوائده تدرك الأمانيّ وتنال الأوطار، قد أتقن النّحو وتصريفه، وعلم حدّ ذلك ورسمه وتعريفه. ، تخرّج به الأفاضل، وتحرّج منه كل مناظر ومناضل، وانتفع الناس به، وبتعليمه، وصاروا فضلاء من توقيفه وتفهيمه، وكتب خطّاً أزري بالوشي إذا حبك، والذهب إذا سبك[٣].

وهو شيخ المفسّرين في الجامع الطولوني والقبّة المنصوريّة، محدّث[٤].

نـادرة عصره في فنون كثيرة[٥]. كان من الأذكياء، وله خبرة بالمنطق وإقليدس، وكتب الخطّ المنسوب[٦].

---

(١) ملء العيبة ١٠٧/٣، ١٢٦.

(٢) تاريخ ابن الجزري ٤٤٨/١.

(٣) الوافي بالوفيات ١٠/٢-١٥.

(٤) طبقات الشافعيّة للأسنوي ٥٠٧/٢.

(٥) النجوم الزاهرة ١٤٧/٨.

(٦) بغية الوعاة ١٣/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقـــال الشـــيخ أثيرالدين أبو حيّان في حقّه: كان الشيخ بهاء الدين، والشيخ محيي الدين محمـــد بن عبد العزيز المازونيّ شيخي الديار المصريّة، ولم ألق أحداً أكثر سماعاً لكتب الأدب من الشيخ بهاء الدين[1].

وكـــان مـــن العلماء الأذكياء الشعراء[2]، انفرد بسماع صحاح الجوهري[3]، وحفظ ثلث ســـيبويه[4]. روى كـــتاب سيبويه، والإيضاح، والتكملة لأبي عليالفارسيّ، والمفصّل والحماسة، وديوان حبيب، وديوان المتنبي، وأبي العلاء المعرّي، الجميع بالسماع[5].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) فوات الوفيات ٢٩٦/٣، وانظر أيضاً: روضات الجنّات ٢١٨/١-٢١٩. ولم يعثر الباحث على ترجمة للمازوني.

(٢) أعيان العصر ١٩٦/٤.

(٣) فوات الوفيات ٢٩٦/٣.

(٤) طبقات الشافعية للأسنوي ٥٠٧/٢.

(٥) غاية النهاية ١٥/٢-١٦.

مصنفاته:

تذكر بعض كتب التراجم أنّ بهاء الدين بن النحّاس قد ترك مجموعة -ليست بالكثيرة- من المصنفّات، يبدو أنّها فقدت، إلا ديوانه المطبوع في بيروت عام ثلاثة عشر وثلاث مئة وألف هجريّ[١]، وشرحه لقصيدة الشواء الحلبيّ في ما يقال بالياء والواو، وهي مجلّدة لطيفة[٢].

فقد ذكر ابن رشيد السبتي- وهو معاصر له- أنّ بهاء الدين بن النحّاس قد شرع أن يصنع ديواناً على نحو قلائد العقيان واليتيمة والخريدة[٣]. لكنّه لم يذكر له أيّ مصنّف آخر.

ويروي خليل بن أيبك الصفديّ أنّ ابن النّحاس لم يصنّف شيئاً إلا ما أملاه على الأمير سنان الدين الرومي شرحاً لكتاب المقرّب لابن عصفور، وذلك من أوّل الكتاب إلى باب الوقف أو نحوه[٤]. وذكر هذا أيضاً السيوطي على لسان أبي حيّان الأندلسيّ[٥]. وهذا ما نجده أيضاً في تذكرة النحاة لأبي حيّان[٦].

ويذكر جمال الدين الأسنوي أنّ له تعليقة معروفة على المقرّب[٧].

---

(١) ذكر ذلك بروكلمان في: تاريخ الأدب العربي ٢٩٧/٥، وعمر رضا كحالة في: معجم المؤلفين ٢١٩/٨ طبعة دار إحياءالتراث العربي والأعلام ٢٩٧/٥.

(٢) إشارة التعيين ٢٨٦-٢٨٧، وانظر: البلغة في تراجم أئمة اللغة ١٨٢-١٨٣، وكشف الظنون ١٣٤٤/٢، وتاريخ الأدب العربي ٥/ ٥٢، ومعجم المؤلفين ٢١٩/٨. ورد هذا الشرح تحت رقم ١٤٩٩ بعنوان: هدأ مهاة الكلّتين (شرح قصيدة الشواء الحلبي) تأليف بهاءالدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الحلبي المعروف بابن النّحاس أوّله: الحمد لله منطق اللسان بفصل الخطاب وفضل البيان... وبعد فإنّ بعض من يعزّ علي جاء في بقصيدة الأديب شهاب الدين محاسن بن إسماعيل...المعروف بالشواء...التي جمع فيها بعض ما يقال بالياء والواو والتمس منّي أن أنبه على ما جمعه...آخره: فقال أبو الطيّب: وتثنية الحمى حميان وحموان. انظر: فهرس مخطوطات مكتبة كويرلي ١٦٨/٢.

(٣) ملء العيبة ١٣١/٣.

(٤) أعيان العصر ١٩٨/٤، وذكر في كشف الظنون ١٠٨٥/٢ أنّ ابن النحّاس شرح المقرّب وكتبه إملاء.

(٥) انظر: بغية الوعاة ١٤/١.

(٦) انظر مثلاً ص٣٣٣ وما بعدها.

(٧) طبقات الشافعية للأسنوي ٥٠٧/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويذكـــر حاجي خليفة أن لابن النّحّاس شرح المقدّمة للمبرّد ، شرح كتاب المقرّب[1]. ويذكر في مكـــان آخر أن لابن النّحّاس شرحاً للمقرّب في النحو لابن عصفور كتبه إملاء[2]. وقول حاجي خليفة الأوّل قول غير دقيق، أو على الأقل ليس هناك ما يدعمه فلا توجد- حسب علمي- مقدّمة للمبرد، ولئن كانت موجودة فهي لم تصل إلينا، كما لم يصل إلينا أيضاً كتاب المقرّب في النحو، الذي نسبه حاجي خليفة إلى المبرّد. والكتاب الموجود بهذا الاسم هو لابن عصفور.

وورد عند الزركلي أنّ له: هدي أمّهات المؤمنين- مخطوطاً- والتعليقة[3]- مخطوطة- في شرح ديوان امرئ القيس[4].

ويضـــيف بـــروكلمان، وله: مجموع فيه تعليقات لابن جنّي بخطّ يده: الإسكوريال ثان ٧٧٨[5].

وورد في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، أنّ لابن جنّي "المذكرات" وهي مذكرات عـــن حـــدود ومعان كتبها أبو الفتح عن الإمام ثعلب النّحوي، وهي ضمن المجموعة التي لبهاء الدين بن النّحّاس من محفوظات مكتبة الفاتيكان بإيطاليا[6].

ويبدو لي أنّ ما أورده السيوطي، في بغية الوعاة، على لسان أبي حيّان الأندلسيّ، من أنّ ابن النّحّاس لم يصنّف شيئاً إلاّ ما أملاه شرحاً لكتاب المقرّب، فيه إشارة إلى أنّ ابن النّحاس لم يترك مصنّفات سارت بين الناس، وفي هذا تجنّ على ابن النّحاس.

---

(١) كشف الظنون ١٣٩/٦.

(٢) المرجع نفسه ١٠٨٥/٢.

(٣) قام بتحقيقها:صبر الفجاوي ونسبها إلى أبي جعفر النّحاس.

(٤) الأعلام ٢٩٧/٥، وذكر ذلك أيضاً بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢٩٧/٥ وهي موجودة في: الاسكوريال ثان ٣٠٢.

(٥) تاريخ الأدب العربي ٢٩٧/٥.

(٦) مجلـــة المجمـــع العلمي العربي بدمشق. مقال بعنوان "أبو الفتح ابن جنّي وأثره في اللغة العربية، محمد أسعد طلس، المجلد الثاني والثلاثون، الجزء الأول، كانون الثاني ١٩٥٧ ص ص ٦٦١-٦٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقـد ذهب محقّق كتاب تقريب المقرّب لأبي حيّان، أنّه مما يبدو أنّ قول أبي حيّان هذا كـان قبل أن يؤلّف ابن النّحاس مؤلفاته الآنفة الذكر، أو ربّما أراد به صرف أنظار الناس عن مؤلّفات أستاذه، ليجلب أنظارهم إلى مؤلّفاته[1]. وأرى أنّ الاحتمالين قائمان. وقد يدعم الاحتمال الثانـي مـا ذكره خليل بن أيبك الصفدي: "وغالب روايات الشيخ أثير الدين كُتُبَ الأدب عنه- أعني الشيخ بهاء الدين رحمه الله تعالى"[2].

ويـتحدث ابن النّحّاس عن نفسه قائلا : " وكنت على عزم ألا يظهر عنّي تأليف ، ولا يذكر لي تصنيف ، استقصارا لنفسي علم الله عن درجة الفضلاء ، وحطّا لها عن مرتبة العلماء ، وضـيق صدر لما منيت به من مفارقة الوطن ، وبعد الأهل والسكن ، حين أجلاني عن حلب المعمـورة مسـقط رأسي ، وموطن لذّتي وكناسي ، التتار المخذولون ، أمكن الله منهم ،بعد أن باشـرتهم مرتيـن، ورأيت منهم ما يشده الخاطر ، ويقذي العين ، وحللت بدار غربة فريدا ، ونزلت بموطن غير مألوف وحيدا ، وتألما لما جرى عليّ بعد ذلك من استيلاء بعض من ربّيته ، وأحسـنت إليه جهدي ، وأفدته جيد ما عندي ، على ما حصّلته من كتب العلماء وتصانيفهم ، وعنيت به من جمع فوايدهم وتواليفهم ، فباعها جميعا قبل فراغي لتحصيل ما فيها من الفوايد ، والتملّي بما اشتملت عيه من الفرايد، وحصل على ثمنها، وجمع لروحي ألم فراق معشوقها من مخبآت صدور العلماء ،وبعدها عن وطنها ، فإنا لله وإنّا إليه راجعون، تسليما لما قضاه، ورضى بمـا قدّره وارتضاه. فهذه معذرة لمن رأى في وضعي قصورا،وعاين شبا قلمي كليلا، وطرف

(١) تقريب المقرّب، ص٥٦.

(٢) أعيان العصر ٢٠١/٤، والوافي بالوفيات ١٥/٢.

(٣)مخطوطة: هداء مهاة الكلّتينوخلاء ذات الحلّتين، الورقتان: الثانية والثالثة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كلمي حسيرا، ولو تصدّى متصدّ للزيادة على ما كتبت لوجد لسان قلمه شبحا طويلا، ولأتى بما أبلغ بيانا وأقوم قيلا...." [1].

أمّا كتاب "التعليقة" فيؤكّد وجوده اعتماد غير نحويّ في نقولاته على هذا المؤلّف- على الأقلّ- حتى بدايات القرن العاشر الهجري، وبعدها فُقِد [2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) مخطوطة: هداء مهاة الكلّتين وجلاء ذات الحلّتين، الورقتان :الأولى والثانية.

(٢) انظر مثلاً: شرح اللمحة البدرية ١٠٩/١، ٢١٥؛ والفرائد الجديدة ١٢٦/١، وهمع الهوامع ٣٢/٢، والأشباه والنظائر، في كثير من المواطن- تزيد على سبعين- وعقود الزبرجد في كثير من المواطن.

الفصل الثاني

آراء ابن النّحّاس النحويّة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جمعت في هذا الفصل الآراء التي نسبت إلى ابن النّحّاس من مظانها، ووضعتها في أربعة أقسام:

١- الكلم والكلام والجملة

١-١ أقسام الكلمة:

يذكـــر ابـــن هشام أنّ أقسام الكلمة ثلاثة باتّفاق من يعتدّ به، وهي: اسم وفعل وحرف. والكلمـــة إمـــا أن يصحّ إسنادها إلى غيرها أوْ لاَ، إن لم يصح فهي الحرف، وإن صحّ، فإما أن يقـــترن بـــأحد الأزمنة الثلاثة أوْ لاَ، فإن اقترنت فهي الفعل، وإلاّ فهي الاسم. وأن دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ، و"دلالة الحرف على معنى في غيره، وهذا وإن كان مشهوراً عند النحويين إلاّ أن الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس نازعهم في التعليقة وزعم أنّه دالّ على معنى في نفسه"[1].

"وعبارة ابن النّحّاس*: اعلم أنّ معنى قول النّحاة: إنّ الكلمة لها معنى في نفسها، أوْ لا معنى لها في نفسها، يعنون به أنّ الكلمة إن فُهم تمام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمة فهي المعبّر عنها بأنّ لها معنى في نفسها. وإن كان فَهْم معناها متوقّفاً على ضميمة فهي المعبّر عنها بأنّ معناها في غيرها، ومعنى ذلك أنّك إذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى، نحو: الرجل وهـــو عـــبارة عن شخص، وكذا سائر الأسماء يفهم منه معنى في حال إفراده، والفعل أيضاً إذا ذكـــرته وحده يفهم منه معنى، نحو: قام، يفهم منه اقتران القيام بالزمن الماضي، وليس الحرف كذلك لأنّك إذا ذكرت حرفاً، لا يفهم منه معنى إلاّ إذا اقترن بضميمه من أحد قسيميه، فإن قيل:

---

(١) انظر شرح اللمحة البدرية ١/٢١١-٢١٥.

* وقـــال السيوطي في همع الهوامع ١/٨: "وقدخرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس، فذهب في تعليقه على المقرّب إلى إنّه يدلّ على معنى في نفسه".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لا يجـوز أن يكـون الحـرف بلا معنى عند ذكره وحده؛ لأنّه يبقى من قبيل المهملات، وإنّما الحـرف موضـوع لا مهمل، قلنا: لا نسلّم أنّه يلزم من قولنا: إنّ الحرف لا يفهم منه معنى في حال الإفراد أن يكون من قبيل المهملات؛ لأنّ الحرف وضع لأن يفهم منه معنى عند التركيب، ولـيس المهمـل كذلـك، فإنّ المهمل ليس له معنى، لا في حال الإفراد، ولا في حال التركيب، والحـقّ أنّ الحـرف له معـنى في نفسه، لأنّا نقول: لا يخلو المخاطب* بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة أوّ لا، فإن لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهمه المعنى على أنّه لا معنى له، لأنّه لو خوطب بالاسم والفعل، وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك، وإن خوطب به من يفهـم موضـوعه لغـة، فإنّه يفهم منه معنى عملا بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خاطبنا إنساناً بـــ(هل) وهو يفهم أنّها موضوعة للاستفهام، وكذا في سائر الحروف، فإذن عرفنا أنّ له معنى في نفسه.

ولنا طريق آخر، وهو أن نقول: وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة فلا نسلّم أنّه لا يفهم منه معنى، واللغويون كلّهم قالوا مثلاً: إنّ هل للاستفهام، ولم يقيّد بحال التركيب دون حال الإفـراد، فـإن قيل: أيّ فرق بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت؟ قلنا: الفـرق بيـنهما أنّ كـلّ واحد من الاسم والفعل يفهم منه في حال الإفراد عين ما يفهم منه عند التركيب بخلاف الحرف؛ لأنّ المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب أتمّ مما يفهم منه في حال الإفراد(١)".

---

* يـنقل السـيوطي هذا النص في همع الهوامع ٢٤/١ مع بعض التغيير في الصيغة يقول: قال (يعني ابن النّحّاس): لأنّه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة؛ فلا دليل في عدم فهم المعنى على إنّه لا معنى له، لإنّه إن خوطب بالاسم والفعل ، وهو لا يفهم موضوعهما لغـة كـان كذلـك. وإن خوطـب به من يفهمه، فإنّه يفهم منه معنى عملاً بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خوطب بـ "هل" من يفهم أنّ موضـوعها الاستفهام. وكذا سائر الحروف. قال: والفرق بينه وبين الاسم والفعل: أنّ المعنى المفهوم منه مع غيره أتمّ منه حال الإفراد بخلافهما، فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الإفراد.

(١) الأشباه والنظائر ٥٥/٣-٥٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-٢ الفرق بين الكلم والكلام:

قال السيوطي: "الكلم: القول المركّب من ثلاث كلمات فصاعداً، أفاد أم لا؟ فهو أخصّ من الكلام، لأنّه يكون بالتركيب من ثلاث، وأعمّ منه؛ لعدم اشتراط الفائدة.

والكلام عكسه، فيتأتى في اجتماعهما في: قد قام زيد، وارتفاعهما في: إن قام، ووجود الكلام دون الكلم في زيد قائم، وعكسه في: إن قام زيد. وهل يشترط أن تكون الثلاث من الأنواع الثلاثة، أو لا، فتكون من نوع أو من نوعين؟ ذكر ابن النّحّاس فيه خلافاً*. والصحيح عدم الاشتراط[١]".

١-٣ الفرق بين الكلام والجملة:

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس في تعليقته على المقرّب: "الفرق بين الكلام والجملة: أنّ الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين. ويسمى الهيئة الاجتماعيّة، وصورة التركيب. وأنّ الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء التي يقع فيها التركيب؛ لأنّ لكلّ مركّب اعتبارين: الكثرة والوحدة. فالكثرة باعتبار أجزائه والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة. والأجزاء الكثيرة تسمّى مادّة، والهيئة الاجتماعيّة الموحّدة تسمّى صورة[٢]"

١-٣-١ الفرق بين التأليف والتركيب:

"قال الإمام بهاء الدين بن النّحّاس في التعليقة: الفرق بين التأليف والتركيب أنّه لا بدّ في

---

* لم يذكر هذا الخلاف.

(١) همع الهوامع ١/٤٨.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/١٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التأليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب، فالمركّب أعمّ من المؤلّف"[1].

١-٤ البناء والإعراب

١-٤-١ القول في بناء الكلمة على حرف واحد:

"قال ابن النّحّاس في التعليقة: كلّ كلمة على حرف واحد مبنيّة، يجب أن تبنى على حركة تقوية لهـــا، وينبغي أن تكون فتحة طلباً للتخفيف، فإنْ سكن منها شيء كالياء في غلامي فطلب لمزيد التخفيف[2]".

١-٤-٢ سبب بناء الاسم:

"قال ابن النّحّاس في التعليقة: فإن قيل فلم بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد؟ فالجواب: أنّ الاسم بعيد من الحرف، فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته، فلو قوّته لم يظهر ذلك فيه، فلا جرم اعتبرناه قولاً واحداً[3]".

١-٤-٣ متى يبنى الفعل إذا اتّصل بنون التوكيد؟

"قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس في تعليقه على المقرّب: إذا اتّصل بالفعل نون التوكيد، ولـــم يكـــن معـــه ضـــمير بارز لفظاً، ولا تقديراً، بنى معها إجماعاً، نحو: هل تضربَنّ للواحد المخاطب. وهل تضربِنّ للواحدة الغائبة ٠

واخـــتلف في علّة البناء: فمذهب سيبويه أنّ الفعل ركّب مع الحرف فبني كما بني الاسم لمّا ركّب مع الحرف، في نحو: لا رجلَ. ومذهب غيره أنّ النون لمّا أكّدت الفعل قوّت فيه معنى

---

(١)الأشباه والنظائر ٩٨/١.

(٢) نفسه ٢٤/٢.

(٣) نفسه ٢٢٧/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفعلـية، فعـاد إلى أصله. وهو البناء، قال: ويبنى على الخلاف في العلّة خلاف فيما إذا اتّصل بـالفعل المؤكّد ضمير اثنين، نحو: تضربانّ، أو ضمير جمع المذكّر، نحو: تضربُنّ، أو ضمير المخاطـبة المؤنثة، نحو: تضربنّ. هل هو معرب أم مبني؟ فمن علّل بالتركيب هناك قال: هذا معرب؛ لأنّ العرب لا تركّب ثلاثة أشياء فتجعلها كالشيء الواحد، ويكون حذف النون التي كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النونات أو النونين.

ومن علّل بتقوية معنى الفعل، كان عنده مبنيّاً، ويكون حذف النون هنا للبناء[1]".

١-٤-٤ الكلمات قبل التركيب:

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس في تعليقه على المقرّب: "الكلمات قبل التركيب هل يقال لها مبنيّة، أو لا توصف بإعراب ولا بناء؟ فيه خلاف، نحو قولنا: زيد، عمرو، بكر، خالد، أو، واحـد، اثـنان، ثلاثة. فإن قلنا: إنّها توصف بالبناء فالأصل حينئذٍ في الأسماء البناء، ثمّ صار الإعراب لها أصلاً ثانياً عند العقد والتركيب؛ لطريان المعاني التي تلبس لولا الإعراب، لكونها تدلّ بصيغة واحدة على معان مختلفة.

وإن قلـنا: إنّها لا توصف بالإعراب ولا بالبناء، كان الإعراب عند التركيب أصلاً من أوّل وهلـة لا نائـباً عـن غيره، ويكون دخوله الأسماء لما تقدّم من طريان المعاني عليها عند التركيب[2]".

١-٤-٥ الخلاف في علل البناء:

قال ابن النّحّاس في التعليقة: في علل البناء خلاف:

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/١٤٩.

(٢) نفسه ٢/١٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ- فمذهب ابن السرّاج وأبي عليّ ومن تبعه أنّ علل البناء منحصرة في شبه الحرف، أو تضمّن معناه.

ب- وعدّ الزمخشريّ والجزولي وابن معط وابن الحاجب، وجماعة آخرون علل البناء خمسة: هذين، والوقوع موقع المبنيّ، ومناسبة المبنيّ، والإضافة إلى المبنيّ.

ج- وزاد ابن عصفور سادسة، وهي الخروج عن النظائر، كأيّ في:

(أيّهم أشدّ) [مريم: ٦٩] ووجه خروجها عن نظائرها حذف صدر صلتها من غير طول.

قال ابن النّحّاس: وينبغي على هذا التعداد أن يضاف إليهنّ سابعة، وهي تنزّل الكلمة منزلة الصدر من العجز، كبعل في: بعلبك، وخمسة في: خمسة عشر[1].

١-٤-٦ الفرق بين الإعراب التقديري والإعراب المحلّي:

قال البهاء بن النّحّاس في تعليقه على المقرّب: الفرق بين الموضع في المبنيّ والموضع في المعتل؛ أنّا إذا قلنا في قام هؤلاء: إنّ هؤلاء في موضع رفع، لا نعني به أنّ الرفع مقدّر في الهمزة، كيف ولا مانع من ظهوره، لو كان مقدّراً فيها؛ لأنّ الهمزة حرف جلد يقبل الحركات، وإنّما نعني به أن هذه الكلمة في موضع كلمة إذا ظهر فيها الإعراب تكون مرفوعة، بخلاف العصا، فإنّا إذا قلنا: (طالت العصا، وقلنا: العصا) في موضع رفع نعني به أنّ الضمة مقدّرة على الألف نفسها، بحيث لولا امتناع الألف من الحركة، واستثقال الضمة والكسرة في ياء القاضي لظهرت الحركة على نفس الآخر[2].

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٥. وانظر سائر العلل في ٢ /٢٥ - ٢٦

(٢) الفرائد الجديدة ١/١٢٦ وما بين القوسين غير موجود في الأشباه، انظر الجزء الثاني، ص ص ١٧٢-١٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-٤-٧ أسماء حركات الإعراب وحركات البناء:

"قـــال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس في (التعليقة على المقرّب): اختلف النّحاة هل يطلق أحدهمـــا على الآخر، فيقال مثلاً للمعرب: مضموم، وللمبني: مرفوع، أم لا، على ثلاثة مذاهب؛ فمنهم من قال: لا يجوز إطلاق واحد منهما على الآخر؛ لأنّ المراد الفرق، وذلك يعدمه، ومنهم مـــن قال: يجوز مجازاً، والمجاز لا بدّ له من قرينه، وتلك القرينة تبيّنه، ومنهم من قال: يجوز إطلاق أسماء البناء على الإعراب ولا ينعكس"[١].

١-٥ العامل:

١-٥-١ الشروط التي يجب أن يتحقق بها تنازع العوامل:

منها: تقدّم العاملين وتأخّر المعمول:

"قـــال ابـــن النّحّاس: لا أعلم في التنزيل العظيم ما هو صريح في إعمال الثاني إلاّ قوله سـبحانه: (وإذا قـــيل لهم تعالوا يستغفرْ لكم رسول الله) [المنافقون: ٥] ولو أعمل الأوّل لقيل: تعالوا يستغفرْ لكم إلى رسول الله. ومثله في الحديث: (إنّ الله لعن أو غضب على سبط من بني إســرائيل فمســخهم....)[٢]، وهو عكس الآية؛ لأنّ الثاني تعدّى بالجار، ولو أعمل الأوّل لعدّاه بنفسه"[٣].

١-٥- ٢ التنازع:

"مـــنعه ابـــن مالك ووافقه البهاء بن النّحّاس وابن أبي الربيع في العامل المكرر المعنى لغرض التأكيد نحو:

---

(١) الأشباه والنظائر ١/١٧٠.

(٢) صحيح مسلم ٣/١٥٤٦ حديث رقم ١٩٥١. وتكملته: (.....دواب يدبون في الأرض).

(٣) الأشباه والنظائر ٤/١٥٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أتاكِ أتاكِ اللاحقون.[1]

فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ وأهلُهُ.[2] [طويل]

لأنّ الثاني في حكم الساقط، فلا يعتدّ به.

قال أبو حيّان: ولم يصرح بالمنع في ذلك أحد سواهم، بل صرّح الفارسيّ في المثال الثاني بأنّه من التنازع والإضمار في أحدهما".[3]

حُكي عن الفراء: أنّه يجوز إعمال الثاني قياساً، ويضمر في الأوّل (بشرط تأخّر الضمير)، نحو ضربني وضربت زيداً هو. حكاه ابن مالك. قال البهاء بن النّحّاس: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير ابن مالك[4].

١-٥- ٣ الأفعال أصل في العمل:

قال ابن النّحّاس في التعليقة: الأفعال أصل في العمل من حيث كان كلّ فعل يقتضي العمل أقلّه في الفاعل. وللحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت إنّما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه، (وإنّما كان الاختصاص موجباً للعمل؛ ليظهر أثر الاختصاص)- كما أنّ الفعل لمّا اختصّ بالاسم كان عاملاً فيه، فعرفنا أنّ الاختصاص موجب للعمل، وأنّه موجود في الحرف المختصّ عاملاً بأصالته في العمل لذلك، ولا كذلك الاسم؛ لأنّه لا يعمل منه شيء، إلاّ بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف، إذا قلنا إنّه هو العامل، ومعنى

---

(١) البيت بلا نسبة في همع الهوامع ٩٩/٣، وكذا في: معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (١٤٣٥)، وورد فيه كما يأتي: [طويل]
فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

(٢) البيت بلا نسبة في همع الهوامع ٩٩/٣.

(٣) همع الهوامع ٩٩/٣-١٠٠.

(٤) نفسه ٩٦/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأصالة أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره[1]".

١-٥-٤ عامل الفاعل:

"ذهب قوم من الكوفيين إلى أنّ الفاعل ارتفع بإحدائه الفعل، وذهب خلف الأحمر إلى أنّ العامل في الفاعل معنى الفاعليّة. كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النّحّاس في التعليقة. وذهب هشام إلى أنّه يرتفع بالإسناد[2]".

١- ٥- ٥ التعادل:

فيه فروع:

منها: "قال ابن النّحّاس في التعليقة: إنّما رفع الفاعل ونصب المفعول به؛ لقلّة الفاعل لكونه لا يكون إلاّ لفظاً واحداً، وكثرة المفعول لكونه متعدداً، والرفع أثقل من النصب، فأعطى الثقيل للواحد، والنصب للمتعدد، ليتعادلا[3]".

١-٥-٦ العامل في الظرف والمجرور (خبرين):

"قال ابن النّحّاس في التعليقة: إذا وقع الظرف والمجرور خبرين، فلا بدّ لهما من عامل، واختلف النّحاة في تقدير العامل، ما هو؟ فذهب بعضهم إلى أن العامل المقدّر فعل تقديره استقرّ، أو كان، أو وجد، أو ثبت. قالوا: لأنّ بنا حاجة إلى تقدير عامل. وتقدير ما هو أصل في العمل- وهو الفعل- أولى من تقدير ما ليس بأصل.

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٥٧/١ وما بين القوسين موجود أيضاً في: حاشية على شرح الفاكهي ٨٧/١. ويضيف: "وإيضاحه أنّ اختصاص الشيء بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه، فإذا أثر في المعنى أثر في اللفظ ليكون اللفظ على حساب المعنى".

(٢) الأشباه والنظائر ٢٥٩/١.

(٣) نفسه ١١١/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قــالوا: ولأنّ لــنا موضــعاً يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل، وهو ما إذا وقع الظــرف أو المجرور صلة، لأنّ الصلة لا تكون مفرداً، فإذن* وجب هنا تقديره بالفعل، فإن لم يكن بالخبر واجباً فلا أقلّ من رجحانه.

وذهب بعضهم إلى أنّ العامل المقدّر هنا اسم لا فعل تقديره كائن أو مستقر، أو موجود أو ثابت.

قــالوا: لأنّ بــنا حاجة إلى جعل الظرف أو المجرور خبراً، والأصل في الخبر المفرد، فيقدّر العامل الذي وقع الظرف موقعه مفرداً على ما هو الأصل في الخبر.

قــالوا: ولأنّ لــنا موضعاً يتعيّن فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد، وهو ما إذا وقع الظرف أو المجرور بين أمّا وفائها، نحو: أمّا عندك فزيد، وأمّا في الدار فزيد، فهنا يجب تقديره بالمفــرد، لأنّ: (أمّا وفاءها) لا يفصل بينهما بجملة، وإذا وجب تقديره هنا بالمفرد، فلا أقلّ من الــرجحان فــيما إذا وقع خبراً، وهو رأي ابن عصفور، ويترجّح هذا بأنّ تقديره بالفعل لزم في حال كونه غير خبر، وتقديره بالمفرد لزم في حال كونه خبراً، فكان تقديره بالمفرد أولى.

وقــال: واعلم أنّه على كلّ تقدير سواء قلنا: العامل فيه فعل أو اسم، أنّا نعتقد أنّا حذفنا ذلك العامل لمّا اعتزمنا أن نجعل الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور، لا الاستقرار.

ولذلــك التزمــنا حــذف العــامل بعد نقل الضمير الذي كان في العامل إلى الظرف أو المجرور واستتاره فيه، ويبقى الضمير مرتفعاً بالظرف، أو بالجار والمجرور. كما كان مرتفعاً بذلك العامل لنيابة الظرف أو المجرور عن ذلك العامل، ولا يجوز إظهار ذلك العامل حينئذٍ. قال أبو علي: إظهار عامل الظرف شريعة منسوخة[1]".

---

* في الأصل (فإذا).

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٥٠-٢٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-٥-٧ تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قُدّما على اسم إنّ:

"قـــال ابن النّحّاس في التعليقة: اختلف النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدمّا علـــى اسم إنّ، فقال قوم: يقدّر الاستقرار بعد اسم إنّ؛ لئلا نكون قد فصلنا بين إنّ واسمها بغير الظرف والمجرور. وقال قوم: لا، بل نقدّره قبل الظرف والمجرور، ولا نعتدّ بهذا فصلاً؛ لكونه لازم الإضمار، ولا يجوز إظهاره[١]".

١-٥-٨ منع إيقاع المعمول بالصفة:

"علّل منع ذلك بعض شيوخنا، بأن معمول الصفة محال أبدا على الأوّل، فأشبه المضمر، لأنّـــه قـــد علم أنّك لا تعني من الوجوه إلاّ وجه زيد في نحو: مررت بزيد الحسن الوجه. قال: وحكى لي هذا التعليل أيضاً بهاء الدين بن النّحّاس عن عبد المنعم الاسكندراني* من تلاميذ ابن بـــرّي، قـــال لـــي: وكان قد ظهر لي ما يشبه هذا، وهي أنّ الصفة هي في الحقيقة للوجه، وإن أســـندت إلـــى زيد مثلاً، فقد تبيّن الوجه بالصفة، فلا يحتاج إلى تبيين. قلت له: الصفة قد تكون لغـــير التبييـــن، كالمدح والذم وغيرهما، فهلاّ جاز أن يوصف بصفات هذه المعاني؟ فقال أصل الصفة أن تأتي للتبيين، ومجيئها لما ذكرت هو بحقّ الفرع، وإذا امتنع الأصل، فأحرى أن يمتنع الفرع[٢]".

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٥٢/١.

* هو عبد المنعم بن صالح بن أحمد بن محمد التيمي القرشي ت ٦٣٣هـــ. انظر ترجمته في: معجم المؤلفين ١٩٣/٦.

(٢) همع الهوامع ٦٨/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-٥- ٩ فعل الشرط وفعل جوابه متجازمان:

قال ابن النّحّاس في التعليقة: حكى ابن جنّيّ في كتاب له يسمّى الدمشقيات، غير الدمشقيات المشهورة له بين الناس قولاً عن الأخفش: إنّ فعل الشرط، وفعل جواب الشرط يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر[١].

١-٥- ١٠ الجازم أضعف من الجارّ:

قال ابن النّحّاس في التعليقة: الجازم في الأفعال نظير الجارّ في الأسماء، وأضعف منه. لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء. وإذا كان حذف حرف الجرّ، وإبقاء عمله ضعيفاً، فأنْ يضعف حذف الجازم وإبقاء عمله أولى وأحرى[٢]".

١-٥- ١١ لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد:

قال ابن النّحّاس في التعليقة: إذا جعلنا مجموع حامض حلو خبراً، فالعائد ضمير من طريق المعنى؛ لأنّ المعنى: هذا مزّ، ولا يكون هذا العائد في أحدهما؛ لأنّه حينئذٍ يكون مستقلاً بالخبرية، وليس المعنى عليه، ولا فيهما؛ لأنّهما حينئذٍ يكونان قد رفعا ذلك الضمير، فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد، وذلك لا يجوز[٣]".

١-٥-١٢ الاختلاف في حذف حروف العلة للجزم:

قال ابن النّحّاس في التعليقة: أجمع النحاة على أنّ حروف العلّة في نحو: يخشى ويغزو ويرمي تحذف عند وجود الجازم، واختلفوا في حذفها لماذا؟

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٦٦/١-٢٦٧.

(٢) نفسه ١١٦/٢.

(٣) نفسه ٢٦٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالذي فهم من كلام سيبويه أنّها حذفت عند الجازم، لا للجازم.

ومذهب ابن السرّاج، وأكثر النّحاة أنّ حذف هذه الحروف علامة للجزم، وهذا الخلاف مبنيّ على أنّ حروف العلّة التي في الفعل في حالة الرفع، هل فيها حركات مقدّرة أو لا؟

فمذهب سيبويه أنّ فيها حركات مقدّرة في الرفع وفي الألف في النصب فهو إذا جزم يقول: الجازم حذف الحركات المقدّرة، ويكون حذف حرف العلّة عنده لئلا يلتبس الرفع بالجزم.

وعند ابن السرّاج: أنّه لا حركة مقدّرة في الرفع. وقال: لمّا كان الإعراب في الأسماء لمعنى حافظنا عليه بأن نقدّره إذا لم يوجد في اللفظ، ولا كذلك في الفعل فإنّه لم يدخل فيه إلا لمشابهة الاسم، لا للدلالة على معنى، فلا نحافظ عليه بأن نقدّره إذا لم يكن في اللفظ. فالجازم لمّا لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف. وقال: إنّ الجازم كالمُسهل إن وجد في البطن فضلة أزالها، وإلاّ أخذ من قوى البدن، وكذا الجازم، إن وجد حركة أزالها، وإلاّ أخذ من نفس الحروف[1]*.

١-٥- ١٣ حذف العامل:

قال ابن النّحّاس في التعليقة: هنا نكتة لطيفة، وهو أنّ الاسم العامل ومعموله يتنزّل منزلة المضاف والمضاف إليه في باب النداء، وباب لا، فكما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، كذلك يحذف العامل ويبقى معموله، إلاّ أنّه لمّا كان الأكثر إذا حذف المضاف يعرب المضاف إليه بإعرابه، ولا كذلك العامل والمعمول، كثر حذف المضاف وقلّ حذف العامل[2]*.

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/١٤٩-١٥٠.

(٢) نفسه ١/٢٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- ٦ الجملة الفطيّة

١-٦- ١ الفرق بين نعم وبئس وحبّذا:

"قال ابن النّحّاس في التعليقة: (حبّذا) كنعم وبئس في المبالغة في المدح والذمّ، إلاّ أنّ بينهما فرقاً، وهو أنّ (حبّذا) مع كونها للمبالغة في المدح تتضمن تقريب الممدوح من القلب، وكذلك في الذمّ تتضمن بعد المذموم من القلب. وليس في نعم وبئس تعرّض لشيء من ذلك.

قال: ومما افترقا فيه: أنّه يجوز في حبّذا الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، من غير خلاف، نحو: حبّذا رَجلاً زيدٌ. وجرى في نعم وبئس خلاف، فمنعه جماعة، وجوّزه آخرون منهم الفارسيّ والزمخشريّ، وفصّل جماعة منهم ابن عصفور، فقالوا: إنْ اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز، وأفاد التمييز معنى زائداً جاز الجمع بينهما، وإلاّ لم يجز.

قال: وإنّما جرى الخلاف في نعم وبئس، ولم يجر في حبّذا؛ لأنّ بينهما فرقا، وهو أنّ الفاعل في (حبّذا)- وهو اسم الإشارة- مبهم، فله مرتبة من مرتبتي فاعلي نعم وهما المظهر والمضمر. فليس اسم الإشارة واضحاً كوضوح فاعل نعم المظهر، فلا يحتاج إلى تمييز، ولا مبهما كإبهام المضمر في نعم، فيلزم تمييزه. بل لمّا كان فيه إبهام فارق به الفاعل المظهر في نعم، جاز أن يجمع بين الفاعل والتمييز في حبّذا. ولمّا قلّ إبهامه عن إبهام المضمر في نعم جوّزنا عدم التمييز في حبّذا ظاهراً ومقدّراً. ولم نجزه في نعم[1]".

١-٦- ٢ لزوم (أل) في فاعل فَعُل:

قال ابن النّحّاس: لزوم الألف واللام في فاعل فَعُل فيه خلاف مبنيّ على الخلاف الذي في فَعُل الذي للمبالغة، هل هو من باب نعم وبئس، أو من باب التعجب؟.

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فمـن قـال: هـو من باب نعم وبئس اشترط في الفاعل لزوم الألف واللام، وغيره ما يشترطه في فاعل نعم وبئس. ومن قال: هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله الألف واللام. وبـاب التعجـب فـيه أظهر بدليل جواز دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل، كما دخلت في باب التعجب في أفعل به[1]».

١-٦-٣ الاختلاف في أفعل به:

قـال ابن النّحّاس في التعليقة: اختلف النحاة في قولنا: أفعل به: في التعجب، هل معناه أمر أو تعجّب مع إجماعهم على أنّ لفظه لفظ الأمر؟

فذهب الكوفيّون إلى أنّ معناه أمر كلفظه. وذهب البصريّون إلى أنّ معناه التعجّب، على الخـلاف فـي التعجّب، هل هو إنشاء أو خبر؟ قال: ويتبني على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور، هل هو في موضع نصب أو رفع؟

فمـن قـال بأنّ معنى أفعل الأمر، وأنّ فيه فاعلاً مستتراً قال بأنّ الجارّ والمجرور في موضـع نصـب بأنّه مفعول، وتكون الباء عنده إما للتعدية، كمررت به، أو زائدة، مثل: قرأت بالسورة.

ومـن قال بأنّ معنى أفعل التعجب لا للأمر، قال بأنّ الجارّ والمجرور في موضع رفع بالفاعليـة، ولا ضـمير في أفعل، وتكون الباء عند هذا القائل زائدة مع الفاعل، مثلها في: كفى بالله[2]».

(١) الأشباه والنظائر ٢/١٦٢.

(٢) نفسه ٢/١٦١-١٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-٦-٤ الفاعل:

- الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول:

قال ابن النّحّاس: وإنّما كان الأصل في الفاعل التقديم؛ لأنّه يتنزّل من الفعل منزلة الجزء، ولا كذلك المفعول[١]".

" قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس: الفاعل أصل المرفوعات وسائرها محمول عليه خلافاً لابن السرّاج وأبي علي ومن رأى رأيهما، والدليل على ذلك أنّ المعنى الذي دخل الإعراب الكلام لأجله وهو رفع اللبس بالمفعول ولا كذلك المبتدأ، فكان الفاعل أصلاً في الرفع، وأصل هذا الخلاف مأخوذ من قول سيبويه وفعله، فإنّه قال: واعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء، فنصّ هنا على أنّ المبتدأ قبل الفاعل، وقدّم في ترتيب أبواب كتابه باب الفاعل على باب المبتدأ".[٢]

١-٦-٥ الحصر: الفاعل في المفعول، والمفعول في الفاعل:

"وذهب الشيخ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النّحّاس إلى أنّ النّحاة أجمعوا على أنّه إذا حصر أحدهما وجب تأخيره، وتقديم الآخر، فإذا أردت الحصر في المفعول قلت: إنّما ضرب عمرو هندا، وإذا أردت الحصر في الفاعل قلت: إنّما ضرب هندا عمرو".[٣]

- وقد توسّع أبو حيّان في المسألة السابقة في كتابه تذكرة النّحاة[٤]، فيقول:" قال شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي عرف بابن النّحّاس في شرحه لمقرب ابن عصفور وانتهى فيه إلى باب الوقف قوله: -يعني ابن عصفور- أو يكون

(١) الأشباه والنظائر ٢/٦٧.

(٢) الغيث المسجم ٢/١٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٣/١٣٥٠.

(٤) تذكرة النحاة، ص ص ٣٣٣-٣٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفـاعل مقـروناً بـإلاّ إلى آخره. مثال المقرون بإلاّ: ما ضرب زيداً إلا عمرو، ومثال معنى المقرون بإلا: إنّما ضرب هذا عمرو، فإنّما هنا تفيد الحصر كما أفادته "إلاّ" إذا جاءت بعد النفي. واعلم أن هذه المسألة يجوز أن يقترن كلّ واحد من الفاعل والمفعول بالأمثال اقتران الفاعل بإلاّ، وكونـه في معنى المقرون بإلا ما تقدم، ومثال اقتران المفعول بإلاّ: ما ضرب عمرو إلاّ هنداً، ومـثال كونه في معنى المقرون بإلاّ: إنّما ضرب عمرو هنداً. وأجمع النحاة على أنّه متى أريد الحصـر في واحد منهما مع (إنّما) وجب تأخيره وتقديم الآخر، فتقول: إنّما ضرب عمرو هنداً، إذا أردت الحصر في المفعول، وإنّما ضرب هنداً عمرو، إذا أردت الحصر في الفاعل، واختلفوا فيه إذا كان مع (ما وإلاّ) على ثلاثة مذاهب فذهب قوم منهم الجزولي والشلوبين إلى أنّه في (ما وإلاّ) كمـا كان في "إنّما" أيّهما أريد الحصر فيه وجب تأخيره بعد (إلا) وتقديم غير المحصور، وذهب الكسائي إلى أنّه يجوز فيه التقديم والتأخير ما جاز في كلّ واحد منهما إذا لم يكن معه (ما وإلاّ). وذهب البصريون والفراء وابن الأنباري إلى أنّه إن كان الفاعل هو المقرون (بإلاّ) وجب تقديم المفعول، وإن كان المفعول هو المقرون (بإلاّ) لم يجب تقديم الفاعل على المفعول بل يجوز تقديم الفاعل على المفعول وتأخيره عنه، أما دليل الأولين في وجوب تأخير المقرون بإلا وتقديم الآخـر فالقـياس علـى إنّما حيث وجب تأخير المحصور فيه وتقديم غير المحصور، أما دليل الكسائي فقول الشاعر في تأخير الفاعلِ والمفعولِ مقرون بإلاّ: [طويل]

تَـزَوَّدْتَ مِـنْ لَـيلى بتكلّـيم سـاعَةٍ فمـا زَادَ إلاّ ضِـعْفَ مـا بـي كلامُهـا[1]

فأخّر الفاعل والمفعولُ مقرونٌ بإلاّ، ومثله قول الشاعر في الحماسة: [طويل]

(١) البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص١٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولمّـــا أبـــى إلا جَماحـــاً فـــؤادُهُ ولـــم يَسْـــلُ عـــن لـــيلَى بمـــالٍ ولا أهلِ[1]

وكذلك قول الشاعر: [طويل]

وهـــل ينبـــتُ الخَطـــيَّ إلا وَشـــيجُهُ ويُغْـــرَسُ إلا فـــي منابِـــتِه الـــنَّخلُ[2]

فأخّـر النخل وهو مفعول ما لم يسم فاعله وقدّم "في منابته" المقترن بإلاّ، وقول الشاعر في تأخير المفعولِ والفاعلُ مقرونٌ بإلاّ: [طويل]

فلَـــم يـــدرِ إلاّ اللهُ مـــا هَيّجَـــتْ لـــنا عَشِـــيَّةَ آنـــاءِ الديّـــارِ وَشَـــامُها[3]

ومثله قول الشاعر: [بسيط]

مَـــا عَـــابَ إلاّ لئـــيمٌ فِعْـــلَ ذي كَـــرَمٍ ولا هجَـــا قَـــطّ إلاّ جُـــبَّأً بَطَـــلا[4]

وكذلك قول الشاعر: [بسيط]

نُبِّئْـــتُهُم عَذّبـــوا بالـــنّارِ جَـــارَهُم وَهَـــل يعـــذّبُ إلاّ اللهُ بالـــنّارِ[5]

فأخّر المفعول وهو هيّجت في الأول وبالنار في البيت الثاني، مع أن الفاعل مقرون بإلا فـيهما، وفـرق بيـن إنّمـا وما وإلا بأن إنّما لا دليل معنا على الحصر في أحدهما إلا تأخير

---

(١) لمجنون ليلى في ديوانه ص١٥٩.

(٢) البيت بلا نسبة.

(٣) البيت لذي الرّمّة في ديوانه ص٤٣٠، مع بعض التغيير:

فلم يدر إلاّ الله ما هيّجت لنا أهلَة أناء الديار وشامُها

والبيت في المقرّب ص١٥٧، ويرى ابن عصفور إنّه على إضمار فعل.

(٤) البيت بلا نسبة في تذكرة النّحاة، ص٣٣٤، وكذا في: معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (٢٠٩٠).

(٥) البيت بلا نسبة في تذكرة النّحاة، ص٣٣٤؛ وكذا في معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (١٣٤٦).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحصـــور، فلم يجز تقديمه لئلا يلتبس المحصور بغير المحصور، بخلاف ما وإلاّ فإن اقتران الاســم بــإلا دليل على الحصر فيه تقدّم أو تأخّر، فلا لبس، وأما دليل البصريين والفراء وابن الأنــباري فإنّهم قالوا: لا بد وأن يتقدم غير المحصور ويتأخر المحصور ليحصل الفرق بينهما، وإنّما جوّزنا تأخر الفاعل إذا كان المفعول هو المقرون بإلاّ لما ذكره الكسائي من البيتين وهما: تزودت، وهل ينبت الخطي، ولأن المفعول إذا كان هو المقرون بإلا وأخرنا الفاعل عنه في اللفظ فقلــنا: ما ضرب إلا عمراً زيد، عرف بان المقدم مؤخر في النيّة وهو إلا عمراً، والمؤخر وهو زيــد الفــاعل وهــو مقــدّم فــي النية، فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه وهو النيّة ولغير المحصـــور تقديــم، فجــرى الكلام على ما ينبغي من تقديم غير المحصور وتأخير المحصور بخــلاف ما إذا كان الحصر في الفاعل، نحو قولنا: ما ضرب عمراً إلا زيد، فإننا هنا لو قدّمنا الفــاعل وأخّــرنا المفعول فقلنا: ما ضرب إلا زيد عمراً، فإنّه يكون الفاعل وقع في رتبته من التقديم والمفعول قد وقع في رتبته من التأخير، فلا يكون واحد منهما منويّاً به غير موضعه، فلا نكون قد أعطينا الموضع ما يقتضيه من تقديم غير المحصور لفظاً أو نيّة، فلا يجوز حينئذٍ. وأما الجــواب عــن ما أنشَدَ الكسائي وقاله: أما البيتان اللذان أنشدهما فالجواب عنهُما أنا لا نُسلم (ما هيّجــت) منصوب بــ (يدري) الملفوظ بها في البيت بل هو منصوب بفعل آخر تقديره "ترى ما هيّجــت" وكذلــك "بالــنار" في البيت الثاني تقديره (يُعذَّبُ)، وأما قوله: إنّ إلاّ قرينة، دالة على الحصر فيما اقترنت به فلا يحصل لبس، فنقول: لا نُسلّم، بل يحصل لبس وهو أن يظن أننا أردنا الحصـــر في الاسمين اللذين بعد إلا وكأننا قلنا: ما ضرب أحدٌ أحداً إلا زيد عمراً، فإنا إذا أردنا هذا المعنى نقول: ما ضرب إلا زيد عمراً، فعلمنا أن ما ذكره من انتفاء اللبس غير صحيح، بل اللــبس حاصل فلا يجوز حينئذٍ إذا كان الفاعل مقروناً بإلا تقديمه وتأخير المفعول، فإن قيل هذا الجــواب الذي أجبت به الكسائي وأفسدت به كلامه يلزم ابن الأنباري والفراء والبصريين حيث

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أجازوا تأخير الفاعل إذا كان المفعول مقروناً بإلا، قلنا: لا يلزم لما بينا من أنّه وإن كان مؤخراً لفظــاً فالنية به التقديم بخلاف المفعول مع الفاعل المقرون بإلا فإنّه إذا أخرته مؤخراً لفظاً ونيةً فافــترقا، والمصــنف رحمه الله كأنّه اختار مذهب البصريين وابن الأنباري فإنّه ذكر في القسم الــذي يجب تقديم المفعول فيه أنّه إذا كان الفاعل مقروناً بإلا وجب تقديم المفعول، ولم يذكر في القسم الذي يجب فيه تقديم الفاعل أنّه إذا كان المفعول مقروناً بإلاّ وجب تقديم الفاعل ولا تعرض لك وظهر أنّه اختار هذا المذهب، وكذلك يظهر من كلام ابن مُعْطٍ رحمه الله فإنّه قال في فصوله كما قال ابن عصفور والله أعلم".

١-٦-٦ حذف الفاعل:

"قال ابن النّحّاس في التعليقة: اعلم أنّ الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع:

أحدها: إذا بُني للمفعول، نحو: ضرب زيد، فهاهنا يحذف الفاعل، وهو غير مراد.

والثاني: في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهراً، يكون محذوفاً، ولا يكون مضمرا؛ لأنّ المصدر غير مشتق عند البصريين، فلا يتحمّل ضميراً، بل يكون الفاعل محذوفاً مراداً إليه، نحو: يعجبني ضرب زيد، أو يعجبني شرب الماء.

والثالــث: إذا لاقــى الفــاعل ســاكناً من كلمة أخرى، كقولك للجماعة: اضربوا القوم، وللمخاطبة اشربي الماء، ومنه نونا التوكيد، نحو: هل الزيدون يقومُنَّ، وهل تضربنَّ يا هند؟[1]".

١-٦-٧ ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به:

"قال ابن النّحّاس في التعليقة: إذا كان للفعل مفعولات أقيم مقام الفاعل المفعول المصرّح

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لفظاً وتقديراً، دون المصرّح لفظاً فقط. وكذلك عمل الفرزدق في قوله: [الطويل].

ومـــنا الـــذي اختير الرجالَ سماحةً وجـــودا إذا هـــبَّ الـــرياحُ الـــزعازعُ[1]

فأقـــام المصرّح وهو الضمير المستتر في (اختير) ونصب غير المصرّح وهو الرجال. ولا تحفل بقول من قال: يجوز إقامة أيّهما شئت، وذلك أنّ القاعدة أنّ المحذوف المنويّ كالملفوظ بـــه، وهاهـــنا حرف الجر المحذوف مراد، فلو ظهر لم يجز إلاّ إقامة المصرّح، فكذلك إذ كان مراداً[2]*.

١-٦-٨ ما هو الأولى بالحذف: الفعل أو الفاعل؟

قـــال ابـــن النّحّاس في التعليقة: إذا تردّد الإضمار بين أن نكون قد أضمرنا خبراً، أو أضـــمرنا فعلاً، كان إضمار الخبر وحذفه أولى من إضمار الفعل وحذفه، لأنّ آخر الجملة أولى بالحذف من أوّلها؛ لأنّ الأوّل موضع استجمام وراحة، وآخرها موضع تعب وطلب استراحة[3]*.

١-٦-٩ المفعول به (باب أعلم وأرى):

القول في حذف مفاعيل هذا الباب:

قـــال ابـــن الـــنّحّاس فـــي التعلـــيقة: يجوز حذف الأوّل والثاني من مفاعيل هذا الباب اختصاراً، وأمّا حذف الثالث اختصاراً فمبنيّ على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي ظننت

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه، ص٤٠٧.

(٢) الأشباه والنظائر ١/٢٩٩.

(٣) نفسه ٢/٥٢-٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اختصارا، فمن أجاز الحذف هناك أجازه في الثالث هنا[1]".

١-٦-١٠ اجتماع الفضلات:

"قال الشيخ بهاء الدين في التعليقة: إذا اجتمع فضلات، وليس فيها مفعول مرجّح، اختلف النّحاة فيها: فمنهم من قال: يجوز إقامة أيّها شئت على السواء، ومنهم من قال: برجحان بعضها، ثم اختلفوا، فقالوا: أكثر المغاربة وبعض المشارقة: المصدر المختصّ أرجح، وعلّلوه بأنّ الفعل وصل إليه بنفسه، ولا كذلك المفعول المقيّد.

وقال ابن معط: المفعول المقيّد أولى، ثمّ بعده المصدر، ثمّ لم يتعرّضوا لها بعد ذلك. والذي ظهر لي أنّ الأولى إقامة المفعول المقيّد، ثمّ ظرف المكان، ثم ظرف الزمان، ثمّ المصدر المختصّ، وذلك المفعول المقيّد لا يحتاج إلى مجاز في كونه مفعولاً به، وغيره يحتاج إلى التوسع فيه بجعله مفعولاً، فكان المفعول المقيّد أولى من غيره لذلك[2]".

١-٦-١١ باب الاشتغال:

"قال ابن النّحّاس في التعليقة ضابطاً باب الاشتغال:

١- يجوز تعدّي فعل المضمر المنفصل والسببي إلى ضمير في جميع الأبواب.

٢- ويجوز تعدّي الفعل المذكور إلى الظاهر مطلقاً سواء ظاهره وغيره في جميع الأبواب.

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/١٥٩.

(٢) عقود الزبرجد ١/٢٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- ويجـوز تعـدّي فعل الظاهر إلى مضمره المتّصل، في باب ظننت، وفي علمت، وفقدت، ولا يجوز في غير ذلك.

٤- ويجـوز تعـدّي فعل المضمر المتّصل إلى مضمره المتّصل في باب ظننت، وفي علمت وفقدت، ولا يجوز في غير ذلك.

٥- ولا يجـوز تعـدّي فعل المضمر المتّصل إلى ظاهره في باب من الأبواب إلاّ لفظ النفس.

٦- ولا يجوز تعدّي فعل الظاهر إلى ظاهره في باب من الأبواب إلاّ لفظ النفس[١].

١-٦-١٢ الاختصاص:

قال ابن النّحّاس في التعليقة: وهذا المنصوب يشبه المنادى وليس بمنادى، وهو منصوب بفعـل مضمر لا يجوز إظهاره، كما لم يجز ظهوره مع المنادى، وموضع هذا الاسم مع الفعل الناصب نصب على الحال؛ لأنّه لمّا كان في التقدير: أنا أخصّ أو أعني، فكأنّه قال: إنا نفعل كذا مخصوصـين بيـن الناس أو معنيين، فالحال من فاعل نفعل لا من اسم إنّ؛ لئلاّ يبقى الحال بلا عامل، وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان، نحو: نحن بني ضبّة أصحاب الجمل. ومعشـر مضـافة، نحـو: (إنّا معشر الأنبياء لا نورّث) [٢]، و(إنّا معشر الصعاليك لا طاقة لنا بالمروءة)، وأهل البيت، نحو: رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت، وآل فلان، نحو قولهم: نحن آل فلان كرماء[٣].

(١) الأشباه والنظائر ٢/٧٤-٧٥.

(٢) مسند أحمد ٢/٤٦٣، حديث رقم ٩٩٧٣.

(٣) عقود الزبرجد ١/١١٠-١١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-٦-١٢-١ أكثر الأسماء دخولاً في باب الاختصاص:

- مـــا نصبتْه العرب على الاختصاص أربعةُ أشياء، وهي: معشر، وآل، وأهل، وبنو. ولا شـــك أنّ العـــرب نصـــبت في الاختصاص غيرها. وعبارة ابن النّحّاس في التعليقة: أكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب هذه الأربعة.(١)

- "وقـــال ابـــن الـــنّحّاس في التعليقة: لا يجوز أن يأتي المنصوب على الاختصاص من الأســـماء المـــبهمة، نحـــو: إنّي هذا أفعل كذا؛ لأنّ المنصوب إنّما يذكر لبيان الضمير. فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من الضمير، ولذلك لا يجوز أن يؤتى به نكرة، فلا يقال: إنا قوما نفعل كذا؛ لأنّ النكرة لا تزيل لبساً".(٢)

١-٦-١٣ التحذير:

"قال ابن النّحّاس في التعليقة: إنّما لزم إضمار الفعل في باب التحذير؛ لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه".(٣)

- حديث: (إيّاكم أن تتخذوا تبور أنبيائكم منابر).

١-٦-١٤ التمييز والحال: جواز تقديم التمييز على الفعل:

"قال ابن النّحّاس في التعليقة: أجاز المازني والمبرّد، والكوفيّون تقديم التمييز على الفعل قياســـاً علـــى الحـــال، ومنعه أكثر البصريين، والقياس لا يتّجه؛ لأنّ الفرق بين الحال والتمييز

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/١٠٦.

(٢) نفسه ٢/٢٩٤.

(٣) الأشباه والنظائر ١/٢٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ظاهر، لأنّ التمييز تفسير لذات المميّز، والحال ليس بمفسّر، فلو قدّمنا التمييز، لكان المفسِّر قبل المفسَّر، وهذا لا يجوز[1]*.

وقال ابن النّحّاس في التعليقة: الحال تشبه الظرف في أنّها مقدّرة بـــ (في)، وتفارقه في أنّ (فـــي) تدخل على لفظ الظرف، وفي الحال تدخل على حال مضافة إلى مصدرها. نحو: جاء زيد قائماً، أي: في حالة قيامه[2].

١-٧ الجملة الاسمية

١-٧-١ الابتداء بالنكرة:

الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر. وينكّران بشرط الفائدة[3].

قـــال الشـــيخ بهاء الدين بن النّحّاس في تعليقه على (المقرّب): اعلم أنّ تنكير المبتدأ اختلفـــت فيه عبارات النّحاة: فقال ابن السراج: المعتبر في الابتداء بالنكرة حصول الفائدة، فمتى حصلت الفائدة في الكلام جاز الابتداء، وُجِدَ شيءٌ من الشرائط أو لم يوجدْ.

وقال الجُرجانيُّ: يجوز الإخبار عن النكرة بكلّ أمر لا تشترك النفوس في معرفته نحو: رجلٌ من تميمٍ شاعر أو فارس. فالمجوِّز عنده شيء واحد، وهو جهالة بعض النفوس ذلك، وما ذكره لا يحصر المواضع.

وقال شيخنا جمال الدين محمد بن عَمْرون: الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة. لا غير. وفسّر قربها من المعرفة بأحد شيئين: إمّا باختصاصها كالنكرة الموصوفة. أو بكونها في غاية العموم، كقولنا: تمرةٌ خيرٌ من جرادة.

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٣٦-٢٣٧.

(٢) نفسه ٢/١٨٩.

(٣) همع الهوامع ١/٣٢٥.

* هذه بداية كلام ابن النّحّاس وينتهي بعد أربع صفحات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فعلـــى هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الأماكن، بل نعتبر كلّ ما يرد، فإن كان جارياً على الضـــابط أجَـــزْناه، وإلا منعناه، وإن سلكنا مسلك تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالـــنّكرة، كمـــا فعـــل جماعةٌ كثيرة فنقول: الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة تَنيف على الثلاثين. وإن لم أجد أحداً من النحاة بلغ بها زائداً على أربعة وعشرين، فيما علمته**.

أحدهـــا: أن تكون موصوفة، وهذا تحته نوعان: موصوف بصفة ظاهرة، كقوله تعالى: **(ولعـــبدٌ مؤمن خير من مشرك)** [البقرة: ٢٢١]. وموصوف بصفة مقدّرة كمسألة السمنُ منوان بدرهم، فإنّ تقديره منوان منه بدرهم، و(منه) في موضع الصفة (للمنوين).

الثاني: أن تكون خلفاً من موصوف: كقولهم: ضعيفٌ عاذ بقرملة. أي: إنسان ضعيفٌ أو حيوان التجأ إلى ضعيف.

الثالث: مقاربة المعرفة في عدم قبول الألف واللام، كقولك: أفضل من زيد صاحبُك.

الرابع: أن تكون اسم استفهام، نحو: من جاءك؟

الخامس: اسم شرط، نحو: من يأتني أكرمْه.

السادس: (كم) الخبرية، نحو: كم غلام لي.

السابع: أن يكون معنى الكلام التعجب، كقولهم: عجبٌ لك.

الثامن: أن يتقدّمها أداة نفي، نحو: ما رجل قائمٌ.

التاسع: أن يتقدمها أداة استفهام، نحو: أرجلٌ قائم؟

العاشر: أن يتقدّمها خبرُها ظرفاً، نحو: عندي رجل.

الحـــادي عشـــر: أن يتقدمها خبرها جارّاً ومجروراً، نحو: في الدّار رجل، وينبغي أن يشترط في هذين القسمين أن يكون مع المجرور أو الظرف معرفةً. وإلاّ فلو قيل: في دارٍ رجل

** النص إلى هنا موجود في الغيث المسجم ١/٣٨٣-٣٨٤ من غير ذكر للأماكن.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لـم يَجُـزْ، وإن كان الخبر مجروراً وقد تقدم. وأجاز الجزوليُّ والواحديّ في كتابه (في النحو) تأخير الخبر في الظرف والمجرور على ضعف. نقله عنهما شيخنا.

الثاني عشر: أن يكون فيها معنى الدعاء، نحو: (سلام عليكم) [الأنعام: ٥٤]وويلٌ له.

الثالـث عشـر: أن يكون الكلام بها في معنى كلام آخر، كقولهم: (شيءٌ ما جاء بك)، وقولهم: (شرٌّ أهرّ ذا ناب)، لأنّه في معنى النفي، أي: ما أهرّ ذا ناب إلا شر.

الرابع عشر: أن تكون النكرة عامة، نحو قول عمر: تمرةٌ خيرٌ من جرادة، ونحو: مسألة خير من بطالة.

الخـامس عشر: أن تكون في جواب من يسأل بالهمزة وأم، نحو: رجل قائم، في جواب من قال: أرجلٌ قائم أم امرأة؟

السـادس عشـر: أن يكـون الموضعُ موضع تفصيل، نحو قولنا: الناس رجلان: رجل أكرمته، ورجل أهنته، وقول امرئ القيس: [المتقارب].

فأقبلتُ زحفاً على الرُّكْبَتَيْن فثوبٌ عَلَيَّ، وثوبٌ أُجُر[1]

السابع عشر: أن تكون معتمدةً على لام الابتداء، نحو: لرجل قائمٌ.

الثامن عشر: أن تكون عاملة، نحو: (أمر بمعروف صدقة).

التاسع عشر: أن تكون (ما) التعجبية، نحو: ما أحسن زيداً! على رأي سيبويه.

العشرون: أن تكون مضافةً إضافة محضة. نحو: غلامُ امرأةٍ خارج.

الحادي والعشرون: أن تكون مضافة إضافة غير محضة، نحو: مثلُك لا يفعل كذا.

---

(١) ديوان امرئ القيس، ص١٥٩، والبيت في الديوان كما يأتي:

فلما دنوت تسدّيتها فثوباً نسيت وثوباً أجر

وكذا في سائر نسخ الديوان على اختلاف المحققين إن وجد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثانـــي والعشرون: أن تكون في معنى الموصوفة، وهو أن تكون مصغّرة. نحو: رجيلٌ قائم، فالتصغير وصف في المعنى بالصغر.

الثالث والعشرون: أن تكون النكرةُ يرادُ بها واحد مخصوص، نحو ما حُكيَ أنّه لمّا أسلمَ عمـــر بن الخطاب رضي الله عنه قالت قريش: (صبَأَ عمر). فقال أبو جهل: (مه، رجلٌ اختار لنفسه أمراً فما تريدون؟) ذكره الجُرجانيُّ في مسائله.

الـــرابع والعشرون: أن يتقدم خبرُها غير ظرف ولا مجرور، بل جملة، نحو: قام أبوه، بشرط أن تكون فيه معرفة أيضاً.

الخامس والعشرون: ما دخل عليها إنَّ في جواب النفي، نحو قولك: إن رجلاً في الدار، في جواب من قال: ما رجلٌ في الدار.

الســـادس والعشرون: أن تكون في معنى الفعل من غير اعتماد، نحو: قائم الزيدان على رأي الكوفيين، والأخفش.

الســـابع والعشرون: أن تكون معتمدة على واو الحال، كقوله تعالى: **(وطائفةٌ قد أهمّتْهم أنفسهم)** [آل عمران: ١٥٤].

الثامـــن والعشرون: أن تكون معطوفة على نكرة، قد وُجد فيها شيء من شروط الابتداء بالنكرة، فصيّرت مبتدأةً. كقول الشاعر: [الطويل].

عندي اصْطِبارٌ، وشكْوَى عند قاتلتي [فهل بأعجب من هذا امروٌ سَمِعا][1]

التاسع والعشرون: أن يُعطفَ عليها نكرةٌ موصوفة. كقوله تعالى: **(طاعةٌ وقولٌ معروف)**

و"(ثوبـــاً) مفعول بـــ(نسيت). ولا يجيز أهل العربيّة، زيدا ضربت، إذا كان معرفة غير سيبويه وفي النكرة خلاف، وأجاز الكوفيّون فيه (فـــثوبٌ نسيت) على الابتداء والخبر. وسوّغه دخول التجنيس وفيه ضعف من أجل عدم العائد عليه". انظر: ديوان امرئ القيس بشرح محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي (٦٠٩هـــ)، تحقيق: أنور أبو سويلم وآخرون، ص٢٢٠.

(١) البيت بلا نسبة، انظر مثلاً: مغني اللبيب ٢/٥٤٠ والأشباه والنظائر ٢/٥٥، ومعجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (١٦٣١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[محمد: ٢١] على أحد الوجهين.

الثلاثون: أن تلي لولا كقول الشاعر: [البسيط]

لــولا اصــطبارٌ لأودى كــلّ ذِي مِقَــةٍ [لَمــا اســتقلّت مطاياهُــنّ للظّعَــنِ].(١)

الحــادي والثلاثون: أن تلي فاء الجزاء، نحو قولهم في المثل: "إن مضى عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّباط".

قــال: فهــذا ما حصل لي من تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة. ولا أدّعي الإحاطــة، فلعل غيري يقف على ما لم أقف عليه، ويهتدي إلى ما لم أهتد إليه، فمن كانت عنده زيادةٌ فليضفها إلى ما ذكرته راجياً ثواب الله عز وجل، إن شاء الله تعالى".(٢)

ويضيف السيوطي شرطاً آخر من شروط الابتداء بالنكرة ذكره ابن النّحّاس، يقول: "قال ابــن مــالك وابــن النّحّاس: أو جملة خبراً، يعني أن يكون الخبر جملة...نحو: قصدك غلامه رجل، وإلحاق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور.

ذكره ابن مالك، ووافقه البهاء بن النّحّاس في تعليقه على المقرّب(٣)".

١-٧-٢ المبتدآت التي لا أخبار لها:

"قال ابن النّحّاس في التعليقة: قولنا: أقائم الزيدان؟ وما ذاهب أخواك: مبتدأ ليس له خبر، لا ملفوظ به ولا مقدّر.

قال: ومن المبتدآت التي لا أخبار لها أيضاً قولهم: أقلّ رجل يقول ذاك، فأقلّ مبتدأ لا

---

(١) البيت بلا نسبة، انظر الأشباه والنظائر ٢/٥٦، ومعجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٣٠٣٤).

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٥٣-٥٦. نهاية كلام ابن النّحّاس في الابتداء بالنكرة.

(٣) همع الهوامع ١/٣٢٦-٣٢٩، وانظر أيضاً الفرائد الجديدة، ص٢١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خـــبر له، لأنّـــه بمعنى الفعل في قولهم: قلّ رجل يقول ذاك، و(يقول ذاك) صفة لرجل، وليس بخبر، بدليل جريه على رجل في تثنيته وجمعه، وكذلك قولهم: كلّ رجل وضيعته، فإنّه لا خبر لـــه علـــى أحـــد الوجهين، وكذلك قولهم: حسبك: مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين؛ لكونه في معنى: اكتف. وكذلك قول الشاعر: [المديد].

غـــيرُ ماســـوفٍ علـــى زَمَـــنٍ ينقَضـــــي بـــــالهمِّ والحَـــــزَنِ[1]

ومثله قول الآخر: [الخفيف]

غـــيرُ لاهٍ عـــداكَ فاطّـــرحِ اللهـــ ـــــوَ ولا تغـــتررْ بعـــارِضِ سِـــلْمِ[2]

فغير في البيتين مبتدأ لا خبر له، على أحد الوجهين؛ لأنّه محمول على (ما). كأنّه قيل: ما يؤسف على زمن، كما في قولهم: ما قائم أخواك".[3]

١-٧-٣ الإخبار بالظرف الناقص:

وقـــوله: (**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَد**)[الإخلاص: ٤] "قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس في التعليقة: فرّق سيبويه بين تقديم الظرف والمجرور وتأخيره، فاختار تقديمه إذا كان مستقراً نحو: مـــا كان فيها أحد خير منك، وتأخيره إذا كان لغواً نحو: ما كان أحد خيراً منك فيها. وعلى هذه القـــاعدة يستعمل إعراب قوله تعالى: (**ولم يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ**) حيث كان (له) ليس مستقراً، لأن الخبر (كفواً)، فاضطرب إعراب الجماعة لهذه الجملة:

---

(١) نسب في مغني اللبيب لأبي نواس، ١/١٨١، لكن البيت غير موجود في ديوان أبي نواس.

(٢) البيت بلا نسبة، الأشباه والنظائر ٢/٤٧، وكذا في: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٢٧٣١).

(٣) الأشباه والنظائر ٢/٤٦-٤٧. وانظر: الغيث المسجم ١/١٣٠-١٣١، إذ يقول الصفدي: "قولهم: حسبك يزيد: مبتدا لا خبر له.....".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقـال الكوفيون*: إنّ (له) خبر (يكن)، و(كفواً) حال من الضمير المستكنّ في (له) بناء على مذهبهم في أن الظرف الناقص إذا تمّ بالحال جاز أن يقع خبراً، وقاسوه على جواز الإخبار بالخـبر الذي لا يتم إلاّ بالصفة كقوله تعالى: (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) [النمل: ٥٥]، وقوله تعالى: (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ) [الشعراء: ١٦٦]، وغير ذلك من الآي ونحوها.

وفـرّق البصريون فأجازوا الإخبار بما لا يتم إلاّ بالصفة، ومنعوا الإخبار بما لا يتم إلا بالحـال، لأن الصـفة من تمام الموصوف، والحال فضله، فلا يلزم من جواز ما هو من تمامه جواز ما هو فضلة.

وقال البصريون: إن خبر يكن إنّما هو (كُفُواً) وليس (له) بخبر، فأورد عليهم تقديمه في أفصح كلام وأعْرَبِهِ مع كونه ليس بمستقر، وأجيب عن ذلك بأنّه وإن كان ليس بمستقر فإنّه جار مجرى المستقر لافتقار الكلام إليه ليكون عائداً من الخبر المعطوف على خبر (الله الصمد)، ولو خلا الكلام منه لم يبق له تعليق بما قبله، فهو كالمستقر في الحاجة إليه.

قـال الزمخشري: هذا الظرف وإن كان لغواً في الآية إلاّ أنّه لكونه أهم وأجدر بالعناية واجـب الـتقديم، من قبل أنّ السورة في تنزيه الباريء سبحانه عن الثاني والكفؤ، فكان للظرف المتعلق بالضمير الراجع إلى الاسم من المكانة واعتماد الكلام عليه، ووجوب صرف العناية إليه شأن من الشأن.

وقـال فـي "كشّافه": فإن قلت، الكلام العربي الفصيح، أن يؤخر الظرف الذي هو غير مستقر، ولا يقدم، وقد نصّ سيبويه على ذلك في كتابه، فما باله مقدّماً في أفصح الكلام وأعربه؟

---

* في الأشباه والنظائر ٢٣٢/٢ ما يأتي: أجاز الكوفيون الإخبار بالظرف الناقص إذا تمّ بالحال، وجعلوا (له) من قوله تعالى: (ولم يكن لـه كُفُواً أحد) خبر يكن، و(كفوا) حال من الضمير المستكنّ في (له)، وقاسوه على جواز الإخبار بالخبر الذي لا يتمّ إلاّ بالصفة، كقوله تعالى: (بل أنتم قومٌ تجهلون) (النمل:٥٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قلــت: هــذا الكــلام إنّما سيق لنفي المكافأة عن البارئ عزّ وجلّ، وهذا المعنى مصبّه ومركزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهمّ شيء وأعناه، وأحقّه بالتقديم وأحراه.

ولــم يوافــق المبرد سيبويه على استحسان تقديم المستقر، وتأخير اللغو، بل جوّز تقديم اللغــو كالمستقر، مستشهداً بهذه الآية الكريمة، وقد ذكرنا الجواب عن التقديم بما فيه كفاية، فلا دليل له في ذلك.

وأعربها بعضهم على أنّ (له) هو الخبر، و(كفواً) حال من (أحد) لتقدمه عليه، لأنّه كان نعتاً له لو تأخر. وقيل بل كفواً حال من (أحد)، لا على كونه صفة فتقدم.

وعلى كلا الوجهين يكون قولنا إنّ (كفواً) هو الخبر، فما العامل في (له)؟ قيل العامل فيه (يكن)، وقيل العامل كفواً، وقيل بل العامل فيه الاستقرار، لأنّه كان صفة لــ(كفواً) لو تأخر، فلما تقدم انتصب على الحال، فيحل فيه الاستقرار.

وقد أعربه بعض البغداديين على أن في (يَكُنْ) ضمير الشأن، وما بعده الخبر، و(كفواً) حال. وهذا من التعسف أظهر من أن يحتاج إلى الكلام عليه. انتهى ما في التعليقة"[1].

١-٧-٤ حذف الخبر:

حديث: (أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ)[2].

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس في التعليقة: هو من باب: أكثرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً، فــ(أكثر) و(أخطب) مبتدأ، وأفعل التفضيل مضاف إلى ما بعده، وهو في (أكــثر) مضاف إلى صريح المصدر، وفي (أخطب) مضاف إلى (ما) بعده. وهو في (أخطب) مضــاف إلــى ما يكون، وهو مؤول بالمصدر، تقديره: كون الأمير، وفي إضافة (أخطب) إلى

(١) عقود الزبرجد ١/٢٤٦-٢٤٧ وانظر أيضاً الأشباه والنظائر: ٢/٢٣٢.

(٢) صحيح مسلم ١/٣٥٠- وفيه زيادة: (...فأكثروا الدعاء) حديث رقم ٤٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكـــون، نـــوع تجوّز، لأن أفعل لا يضاف إلاّ إلى ما هو بعضه، وليس الخطابة بعض الكون، فقـــدروا لذلـــك حـــذف مضـــاف، أي: أخطب أوقات كون الأمير، وليست الخطابة أيضاً بعض الأوقـــات، لكن لما كانت لا تقع إلاّ في الأوقات جازت إضافتها إليها، كما في وقوله تعالى: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهارِ) [سبأ: ٣٣] لمّا كان المكر واقعاً فيهما.

ومـــن الـــنّحاة مـــن أعرب (أكثر) و(أخطب) فاعلاً بفعل مضمر تقديره: يقع، أو ثبت. والذيـــن قالوا: بأنّه مبتدأ، اختلفوا: هل يحتاج إلى تقدير خبر أم لا؟، فقال بعضهم: ليس ثم تقدير خبر لوقوع المبتدأ هنا موقع الفعل، كما في قولهم: أقائم الزيدان؟.

وقال الكسائي وهشام والفرّاء وابن كيسان: إنّ (قائماً) و(ملتوتاً) حال، وهي بنفسها خبر لا سادة مسده.

ثـــم قـــال الثلاثة الأولون: إنّما نصب على الحال، وإن كان خبراً لما لم يكن المبتدأ. ألا تـــرى: أن الملتوت هو السّويق لا الشّرْب، والقائم هو الأمير لا الكون. فلما كان خلاف المبتدأ انتصب على الخلاف، لأن الخلاف عندهم يوجب النصب.

وقال ابن كيسان: إنّما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف، والذين قالوا بتقدير خبر اخـــتلفوا في كيفية تقديره، ومكانه، فذهب البصريون في المشهور عنهم إلى تقديره قبل ملتوت وقـــائم، واختلفوا في كيفيته، فقال الأكثرون: تقديره: إذْ كان قائماً، إن أردت الماضي، وإذا كان قائماً، إن أردت المستقبل.

وقـــال بعضـــهم: تقديره بعد قائم، والتقدير: ثابت أو موجود، أو ما أشبه ذلك، و(قائماً) عندهم حال من الأمير سادّة مسدّ الخبر، والعامل فيها المبتدأ.

وقال ابن خروف: مذهب سيبويه أنّ الحال لا يسدّ مسدّ الخبر إلاّ إذا كانت منصوبة مع صلاحية المعنى. وإذا كانت فعلاً، أو بالواو، فلا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجــوّز الأخفش ما أجازه سيبويه، وإذا كانت فعلاً، وأجاز الفراء ما أجازا، وإذا كانت بالواو.

ونقل ابن مالك: أنّ مذهب الفرّاء منع وقوع الحال المذكورة فعلاً فراراً من كثرة مخالفة الأصــل، لأن ســدّ الحال مسدّ الخبر خلاف الأصل، (ووقوع الفعل موقع الحال خلاف الأصل) فتكثر المخالفة، وما ذكره موجود في الجملة الاسمية، وقد جوزه.

وذكر ابن عصفور أنّ الذي يمنعه الفرّاء، الفعل المضارع المرفوع، وعلله بأنّ النصب كالذي في لفظ المفرد عوض من التصريح بالشرط، والمستقبل المرفوع ليس في لفظه ما يكشف مذهب الشرط.

قــال ابن النّحّاس: وهذا يقتضي أن يمنع الفرّاء أيضاً الجملة الاسمية، لأنّها لا يظهر في لفظها النصب أيضاً.

وشاهد مجيء الحال جملة اسمية هذا الحديث، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: (أقربُ ما يكون العبدُ من ربّه وهو ساجد). وقول الشاعر: [بسيط]

خَيْرُ اقْترابِي مِنَ المَوْلَى حَلِيفَ رضاً وشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهْوَ غَضْبَانُ[1]

١-٧-٤-١

ويحــذف الخبر إذا كان المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسّر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبراً عنه، نحو (ضربي زيداً قائما).

وجوّز الأخفش الرفع بعد أفعل مضافا إلى (ما) موصولة بكان أو يكون، نحو: أخطب ما كان أو ما يكون الأمير قائم، برفعه خبراً عن أخطب. وقال ابن النّحّاس:" وجّه ابن الدهان رفع

(١) عقود الزبرجد ٢/٤٥٦-٤٥٨. والبيت بلا نسبة، وانظر أيضاً: معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (٢٨٥٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأخفش (قائماً) بأن جعل (أخطب) مضافا إلى (أحوال) محذوفة، تقديره: أخطب أحوال كون الأمير قائم»[1].

١-٧-٤-٢

يُحذف الخبر بعد لولا للعلم به؛ لأنّك تقول: لولا زيد لزرتك، أي: لولا زيد مانع أو موجود. قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس رحمه الله: فعلى ما قاله الجماعة يكون بيت المعرّي لحنا، وعلى ما قاله الرمّاني وهو الصحيح لا لحن فيه.

قلت [الكلام للصفدي]. أمّا بيت المعرّي فهو قوله: [الوافر]

يذيبُ الرُّعبُ منهُ كلّ عَضْبٍ ... فلولا الغمدُ يُمسِكُهُ لسالا[2]

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس: قالوا: حذف خبر المبتدأ بعد لولا واجب؛ لأنّ ما في لولا من معنى الوجود دلّ عليه. وقال: إن كان الخبر معلوماً وجب حذفه كما قال النحاة، وإن كان مجهولاً وجب ذكره.

فإنّا إذا قلنا لولا زيد لأكرمتك، إن أردنا به لولا زيد حاضر أو موجود أو غير ذلك، مما يدلّ عليه قوّة الكلام وجب الحذف كما ذكرتم للدلالة عليه وطول الكلام. وإن أردنا به لولا زيد يلبس كذا، أو يركب كذا، أو يفعل فعلاً ليس في اللفظ دلالة عليه، وجب ذكره حينئذٍ، وإلا كان في حذفه تكليف السامع علم الغيب. وأنشد على ظهور الخبر قول الشاعر: [الطويل]

فوَاللهِ لولا اللهُ لا شيءَ غيرُه[3].

---

(١) انظر همع الهوامع ١/٣٣٩-٣٤١.

(٢) شروح سقط الزند، السفر الثاني، القسم الأول، ص١٠٤.

(٣) لم أعثر على قائله.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوله أيضاً: [الطويل]

فوَاللهِ لولا اللهُ تَخْشَى عَواقِبُهْ[1].

وأبياتاً غير ذلك".[2]

ويجب حذف الخبر إذا وقع بعد لولا الامتناعيّة، لأنّه معلوم بمقتضاها؛ إذ هي دالّة على امتناع لوجود. فالمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ. وكـ (لولا) فيما ذكر (لوما) نبّه عليه ابن النّحّاس في تعليقه على المقرّب[3].

١-٧- ٥ نواسخ المبتدأ والخبر:

ذكر ما افترق فيه باب كان وسائر الأفعال: وجه الموافقة والمخالفة:

قال ابن النّحّاس في التعليقة: (ما دام) تخالف سائر أخواتها من وجه، وتوافقها من وجه. أمّا وجه المخالفة فإنّ (ما) فيها مصدريّة في موضع نصب على الظرف، ولذلك لا يتمّ مع اسمها وخبرها كلام، ويحتاج إلى شيء آخر، يكون ظرفاً له، كقولك: لا أكلّمك ما دمت مقيماً، أي مدة دوام إقامتك. و(ما) في سائر أخواتها حرف نفي. وأمّا وجه الموافقة فهو أنّ معناهنّ جميعهنّ الثّبات والدوام"[4].

١-٧- ٥- ١ تقديم خبر ليس عليها:

قال ابن النّحّاس في التعليقة: من أجاز تقديم خبر ليس عليها ودليله أنّ ليس فعل ناقص مثل أخواتها، فإذا جوّزنا في كان وأخواتها يجوز في ليس أيضاً طرداً للباب[5]".

---

(١) لم أعثر على قائله.

(٢) الغيث المسجم ١٥٢/٢-١٥٣.

(٣) همع الهوامع ٣٣٨/١.

(٤) الأشباه والنظائر ١٧٨/٢.

(٥) نفسه ٢٤٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-٧-٥ -٢ حرفيّة ليس:

"قال ابن السرّاج: "أنا أفتي بفعلية ليس تقليداً منذ زمن طويل ثمّ ظهر لي حرفيتها"، نقله ابن النّحّاس في التعليقة[١]".

"قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس في كان وأخواتها: لم يختلف أحد في فعلية شيء منها إلاّ ليس. فإنّ أبا علي ذكر في المسائل الحلبيّات أنّ ليس حرف، وطوّل في الاستدلال على ذلك، وكذلك نقل ابن السرّاج أنّه قال بفعلية ليس تقليداً، وفي كلام سيبويه إشارة إلى حرفيتها محتملة للتأويل، وهو قوله في باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام".[٢]

١-٧-٥ -٣ دخول (ليت) و(لعلّ) على المبتدأ الموصول:

"قال ابن النّحّاس في التعليقة: إذا دخلت على المبتدأ الموصول ليت ولعلّ، نحو: ليت الذي يأتيني، ولعلّ الذي في الدار، فلا يجوز أن تدخل الفاء في خبره، واختلف في علّة ذلك ما هي؟ فمنهم من قال: علّته أنّ الشرط لا يعمل فيه ما قبله، فإذا عملت فيه ليت أو لعلّ خرج من باب الشرط، فلا يجوز دخول الفاء حينئذٍ.

ومنهم من قال: بل العلّة أنّ معنى ليت ولعلّ ينافي معنى الشرط، من حيث كان ليت للتمني، ولعلّ للترجّي، ومعنى الشرط: التعليق، فلا يجتمعان. ويتخرّج على هاتين العلّتين مسألة، وهي دخول (إنّ) على الاسم الموصول هل يمنع دخول الفاء أم لا؟ فمن علّل بالعلة الأولى، منع دخول الفاء مع إنّ أيضاً؛ لأنّها قد عملت فيه. فخرج عن باب الشرط. ومن علّل بالثانية، وهو

---

(١) الأشباه والنظائر ٣/٥٨.

(٢) الغيث المسجم ٢/١٩٩-٢٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تغيّر المعنى جوّز دخول الفاء، مع أنّها لا تغيّر المعنى عمّا كان عليه قبل دخولها. وقبل دخولها كانت الفاء تدخل في الخبر، فبقي ذلك بعد دخولها[1]".

١-٧-٥-٤ القول في عساي وأخواتها:

قال ابن النّحّاس في التعليقة: أجمع النّحاة على أنّك إذا قلت: عساي وعساك وعساه، ولولاي، ولولاك، ولولاه، أنّ هنا شيئاً قد تجوّز فيه باستعماله على غير أصله، واختلف فيما وقع المجاز، فقال سيبويه: إنّ (عسى) خرجت عن عمل (كان) وعملت عمل (لعلّ)؛ لشبهها بلعلّ في الطمع، فالضمير منصوب على أنّه اسمها، ولولا قد صارت حرف جر، والضمير معها مجرور، وقال الأخفش: إنّ (عسى) على بابها من عملها عمل (كان)، و(لولا) على بابها من أنّها غير عاملة، واستعرنا في (عسى) ضمير المنصوب للمرفوع، فالضمير عنده في (عسى) في موضع رفع لا في موضع نصب. والضمير في (لولا) أيضاً، وإن كانت صورة ضمير الجرّ مستعارة للرفع، فهو عنده أيضاً في (لولا) في موضع رفع على الابتداء، لا في موضع جرّ.

وقال ابن النّحّاس: والوجه ما ذكر سيبويه؛ لأنّ التجوّز في الفعل أو الحرف أحسن من التجوّز في الضمير؛ لأنّ المضمرات تردّ الأشياء إلى أصولها، فلا أقلّ من أن لا تخرج هي عن أصلها وموضعها[2]".

١-٧-٥-٥ (ما):

قال ابن عصفور في (المقرّب): تعمل ما بشرط أن لا يتقدّم الخبر، وليس بظرف ولا مجرور. قال ابن النّحّاس في التعليقة: تحرّز من مثل قولنا: ما في الدار زيد، وما عندك زيد، فإنّ الظرف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من أنواع التوسعات.

---

(١) الأشباه والنظائر ١٥٣/٢.

(٢) نفسه ٢٤٣/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قـــال: وهـــذا شيء اختصّ به ابن عصفور، لا أعلمه لغيره، فإنّ النّاس نصّوا على أنّ الخبر متى تقدّم مطلقاً بطل العمل ظرفاً أو مجروراً كان أو غيره[1]".

٢- ما يتعلق بالجملتين الفعليّة والاسميّة:

٢-١ الحروف والأدوات الدّالة على معنى:

٢-١-١ الميم في (اللهمّ):

" قـــال ابـــن الـــنّحّاس في التعليقة: اختلف النّاس أي النّحاة في الميم في (اللهمّ). فذهب البصريون إلى أنّها عوض من ياء في أوله كأن أصله (يا الله)، فحذفنا ياء وعوّضنا عنها الميم؛ ولذلـــك أثبتناها مشدّدة لمّا كانت عوضاً من حرفين، والدليل على أنّها عوض عدم الجمع بينهما في اختيار الكلام. وقال الكوفيّون: ليست عوضاً. وقال الفرّاء: الميم من (أمّنا بخير)، كان أصله يا الله أمّنا بخير، فأبقينا اسم الله والميم، وحذفنا الباقي. وهذا الذي ذكره دعوى لا دليل عليها"[2].

٢-١-٢ الأصل في حذف حرف النداء:

"قال ابن النّحّاس في التعليقة: أصل حذف حرف النداء في نداء الأعلام، ثمّ كلّ ما أشبه العلم؛ في كونه لا يجوز أن يكون وصفاً لأيّ، وليس مستغاثاً به، ولا مندوباً، يجوز حذف حرف النداء معه"[3].

---

(١) الأشباه والنظائر ٣/٥٨.

(٢) عقود الزبرجد ١/ ٢٩٩

(٣) الأشباه والنظائر ٢/١٠٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-١-٣ إظهار (أن) بعد (كي):

" قـال ابن النّحّاس في التعليقة: أجاز الكوفيّون إظهار (أن) بعد (كي) واستشهدوا بقول الشاعر : [الطويل]

أرَدْتُ لِكَيْما أنْ تَطِيرَ بِقربَتي فَتَتْرُكَها شَنّاً بِبَيْداءَ بَلْقَعِ[١]

قـال: والجـواب أن هذا البيت لا يعرف قائله، ولو عرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر.

وقـال أيضـاً: ذهـب الكوفيّون إلى جواز دخول اللام في خبر (لكنّ) واحتجوا بقوله: [الطويل]

ولَكِنّني من حبِّها لَعَمِيدُ[٢]

والجـواب أنّ هذا البيت لا يعرف قائله، ولا أوّله، ولم يذكر منه إلاّ هذا، ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة، ولا عُزي إلى مشهور بالضبط والإتقان"[٣].

٢-١-٤ (أنّ) و(أنْ):

" قـال ابـن السـنّحّاس في التعليقة: (أنّ) الشديدة للحال، و(أنْ) الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل"[٤].

---

(١) البيت بلا نسبة في مغني اللبيب ٢٠٦/١ وخزانة الأدب ٣٨/١، وكذا في : معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (١٦٧٢).

(٢) البيت بلا نسبة، في معني اللبيب ٢٦٠/١، وكذا في : معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٥٨٢).

(٣) خـزانة الأدب ٣٨/١ وانظـر أيضاً: الاقتراح ص ص٥٥-٥٦، وزاد السيوطي: "وفي ذلك ما فيه". أورده تحت عنوان: الاحتجاج بشعر أو بنثر لم يعرف قائله.

(٤) الأشباه والنظائر ١٨٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-١-٥ الفصل بين (أنْ) وخبرها:

" قـــال ابن النّحّاس: إنّما التزموا الفصل بين (أنْ) إذا خفّفت وبين خبرها إذا كان فعلاً، لعلّة مركّبة من مجموع أمرين، وهما: العوض من تخفيفها، وإيلاؤه ما لم يكن يليها"[١].

٢-١-٦ (إنْ) المخفّفة:

"قال الشيخ بهاء الدين ابن النّحّاس في التعليقة: في حديث* عامر ابن ربيعة المبدأ به لم يـــأت بـــاللام الفارقـــة بعد (إنْ) المخفّفة الملغاة، لمّا كان المعنى لا يلبس. ومثله قول الشاعر: [الخفيف]

إنْ وجدت الكريمَ يمنعُ أحيا ناً وما إنْ بِذَا يُعَدُّ بَخيلا[٢]

وأبيات أخر ترك في جميعها اللام لفهم المعنى"[٣]

٢-١-٧ ذكر ما افترقت فيه النون الخفيفة والتنوين:

" قـــال ابن النّحّاس في التعليقة: إنّما حذفت النون الخفيفة ولم تحرّك حطّا لها عن درجة التنويـــن، حيث كان التنوين يحرّك لالتقاء الساكنين غالباً؛ لأنّ الأفعال أضعف من الأسماء، فما يدخلهـــا أضعف مما يدخل الأسماء، مع أن نون التوكيد ليست ملازمة للفعل إلاّ مع المستقبل في القســـم، والتنوين لازم لكلّ اسم منصرف عَرِيّ عن الألف واللام والإضافة، فلمّا انحطّت النون عن التنوين، وانحطّ ما تلحقه عمّا يلحقه التنوين ألزموها الحذف عند التقاء الساكنين"[٤].

---

(١) الاقتراح ص٨٩.

* قول عامر بن ربيعة هو: (إنْ كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يبعثنا، وما لنا طعام إلاّ الكفّ من التمر).

(٢) البيت بلا نسبة.

(٣) عقود الزبرجد ١/٤٠٥-٤٠٦.

(٤) الأشباه والنظائر، ٢/٢١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-١-٨ معنى النفي مبني على معنى الإيجاب ما لم يحدث أمر من خارج:

" ذكـر هذه القاعدة ابن النّحّاس في التعليقة، وبنى عليها أنّ (لمّا) لنفي الماضي القريب مـن الحال؛ لأنّها لنفي قد فعل، وقد فعل إنّما هو الماضي المقرّب من الحال؛ وأنّه يجوز حذف الفعل مع (لمّا) دون (لم)؛ وذلك لأنّ (لمّا) نفي قد فعل، وقد يجوز حذف الفعل معها، كقوله: [الكامل]

أزِفَ التّرحّلُ غيرَ أنّ ركابَنا لمّا تَزَلْ برحالِنا وكأنْ قَدِ

وتقديـره، وكأنّـه قد زالت فجاز أيضاً حذف الفعل مع (لمّا) حملاً للنفي على الإثبات. وأمّا (لم) فإنّما هي نفي فَعَلَ، وفَعَلَ لا يجوز حذفها؛ لأنّه حينئذ يكون سكوتاً وعدم كلام لا حذفاً، فلما لم يحذف الفعل في إيجابه لم يحذف في نفيه"[١].

٢-١-٩ ما لا يؤدّي إلى ضرورة أولى مما يؤدّي إليها:

" قال ابن النّحّاس في التعليقة: قول الشاعر: [البسيط]

لاهِ ابنُ عمّك (لا أفضَلْتَ في حَسَبٍ عنّي ولا أنتَ دَيّاني فتَخْزوني) [٢]

اخـتلف الناس فيه، هل المحذوف لام الجرّ دون الأصلية، واللام التي هي موجودة مفتوحة، أو المحـذوف الـلام الأصليّة والباقية هي لام الجرّ؟ والأظهر أنّ الباقية هي لام الجرّ، لأن القول بحذفهـا مع بقاء عملها يؤدي إلى أن يكون البيت ضرورة، وما لا يؤدّي إلى ضرورة أولى مما يؤدّي إليها"[٣].

---

(١) الأشباهوالنظائر ٣٠٩/١ والبيت منسوب في المغني للنابغة.

(٢) البيت لذي الإصبع العدواني، في ديوانه، ص٨٩.

(٣) الأشباه والنظائر ٢٣٩/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-١-١٠ (إذن):

" وجد بخط بهاء الدين بن النّحّاس ما نصه: وجدت بخط عليّ بن عثمان بن جنّى، حكى أبـــو جعفر النّحّاس، قال: سمعت عليّ بن سليمان يقول: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول: اشـــتهي أن أكـــوي يـــد مـــن يكتـــب إذن بالألف، لأنّها مثل: إنْ، ولن، ولا يدخل التنوين في الحرف"[١].

٢-١-١١ الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة.

" قـــال ابـــن الـــنّحّاس في التعليقة: أصل لام الجرّ أن تكون مفتوحة؛ لكونها مبنيّة على حـــرف واحد فتحرّك بالفتح طلباً للتخفيف، وإنّما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء، في نحو قولك: لِموسى غلام، ولَموسى غلام، ولذا بقيت مع المضمر على فتحها؛ لأنّه لا لبس معه؛ لكون الضـــمير مـــع لام الابـــتداء من ضمائر الرفع، والضمير مع لام الجرّ من ضمائر الجرّ، ولفظ ضـــمائر الـــرفع وضـــمائر الجرّ مختلف، فلا لبس حينئذ، وكان ينبغي على هذا أن تكسر لام المستغاث في نحو: يا لَزيد، لدخولها على الظاهر إلاّ أنّهم فتحوها تفرقة بينها وبين لام المستغاث مـــن أجلـــه، وكانت أحقّ بالفتح من لام المستغاث من أجله؛ لأنّ المستغاث به منادى، والمنادى واقع موقع المضمر، ولام الجرّ تفتح مع المضمر، ففتحت مع ما وقع موقعه"[٢].

٢-١-١٢ مع حرف أم ظرف؟

"قال ابن النّحّاس: من أسكنها فهي حرف، ومن فتحها فهي ظرف"[٣].

---

(١)همع الهوامع ٣ /٣٦١-٣٦٢.

(٢) الأشباه والنظائر ١/٢٨١-٢٨٢.

(٢) تذكرة النحاة ص٢٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-١-١٣ بيدَ:

في حديث*: (أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش...)

* قال ابن النّحّاس في التعليقة: غير أنّي من قريش. وقيل: معناه: على أنّي من قريش[١].

٢-١-١٤ حتّى:

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس: اعلم أنّ حتى في الكلام على أربعة أضرب: تكون لانتهاء الغاية فتجرّ الأسماء على معنى إلى، وتكون عاطفة كالواو، ويبتدأ بعدها الكلام، وتضمر بعدها أن فتنصب. أمّا إن كانت عاطفة فشرطها يكون ما بعدها آخر جزء مما قبلها، نحو: أكلت السمكة حتى رأسَها، أو يكون فيه معنى التعظيم، كقولك: مات الناس حتى الأنبياء، أو التحقير: كاجترأ عليّ السفلة حتى الزبالون...وإن كانت جارّة، فلا بدّ أيضاً أن يكون ما بعدها آخر جزء مما قبلها، نحو: أكلت السمكة حتى رأسِها، أو ملاقي آخر جزء، كنمت البارحة حتى الصباح، وإن كانت حرف ابتداء، بمعنى أنّه تقع بعدها الجمل الاسميّة، أو الفعليّة، كما تقع في ابتداء الكلام. نحو: قول الشاعر: [الطويل]

سَرَيتُ بهم حتّى تَكِلّ مَطِيُّهُم ... وحتى الجيادُ ما يُقِدنَ بأرسانِ[٢]

---

* لم يرد في كتب الحديث النبوي ذكر لهذا الحديث، انظر في ذلك: الحديث النبوي الشريف وعلومه، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي (يحتوي على ستة عشر كتاباً منها الصحيحان).

(١) عقود الزبرجد ٢٧٨/٣.

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص٩٣ إلا إنّه في الديوان: مطوت بهم.....

وانظر أيضاً: معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (٢٩٨٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فــلا بدّ أن يكون ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها في جميع الأحوال إلاّ إن دلّت قرينة على خروجه، نحو: صمت الأيام حتى يوم الفطر" (١).

٢-١-١٥ الكاف في (ليس كمثله شيء) [الشورى: ١١]:

قــال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس رحمه الله في التعليقة على المقرب: قال أكثر الناس هي زائدة للتوكيد والمعنى والله أعلم ليس مثله شيء".(٢)

٢-١-١٦ زيادة الباء:

قــال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس رحمه الله تعالى: لا تزاد الباء بالقياس إلاّ في الخبر المنصــوب مع ما وليس وكان إذا وليت النفي وفي فاعل كفى وفي فاعل التعجب، نحو: أحسن بزيد ،على رأي البصريين، وما عدا ذلك فليس بقياس، بل هو مسموع كزيادتها في المبتدأ، نحو: بحسبك أن تفعل لا غير ومع الفاعل، نحو: قول امرئ القيس: [الطويل]

ألا هَــلْ أتاهــا والحــوادثُ جَمّــةٌ بــأنّ امْرَءَ* القيسِ بنِ تَملكَ بَيْقرا(٣)

أي أقــام بالحضــر، وترك البادية، وما كان مثله، ومع المفعول، نحو: قرأت بالسورة، وألقــى بــيده، ونحو ذلك، ومع خبر المبتدأ في الإثبات عند الأخفش، وأعرب عليه قوله تعالى: (أليس ذلك بقادر) [يونس: ٢٧] أنّه نادر، وإن كان في خبر ليس، لأنّ ليس هناك بدخول الهمزة

---

(١) الغيث المسجم ١/١٦٢

(٢) الغيث المسجم ١/٨٨-٨٩.

* كذا ورد في الأصل والصواب: امرأ.

(٣) ينسب إلى امرئ القيس، لكنّ البيت غير موجود في ديوانه، وكذا ورد في معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (١١١٦).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عليها، لم يبق معناها النفي، وصار الكلام تقديراً ويعني بقوله نادر أي في صحّة القياس، لا في الاستعمال، وعلى هذا يخرّج كلّ ما جاء في الكتاب العزيز[1]".

٢-١-١٧ العطف بالفاء:

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس، وقد أورد على كون الفاء للتعقيب والترتيب قوله تعالى: **(كم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا)** [الأعراف: ٤] وقوله تعالى: **(فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله)** [النحل: ٩٨] وبهذه الآية أخذ داود الظاهري في كون الاستعاذة بعد الفراغ من القراءة، ولا دليل في ذلك؛ لأنّ تقدير الكلام- والله أعلم- فإذا أردت القراءة فاستعذ بالله، وأمّا الجواب عن الآية الأولى، فيجوز أن تكون الإرادة محذوفة فيها أيضاً، كما كانت محذوفة في الأخرى. وتقديره- والله أعلم- وكم من قرية أردنا إهلاكها، وقد أجيب بجواب آخر، وهو أنّ معنى قوله: (فجاءها بأسنا) حكم بمجيء البأس، فالحكم متأخّر عن الإهلاك، فالفاء على بابها[2]".

٢-٢- الإضافة:

٢-٢-١ المضاف إلى ياء المتكلّم:

" قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس في التعليقة: اختلف في المضاف إلى ياء المتكلّم، فقيل: مبني وكسرته كسرة بناء؛ لأنّه لا يحدثها عامل الجرّ، وعلّة بنائه شبهه بالحرف؛ لخروجه عن كلّ مضاف؛ لأنّ كلّ مضاف لا يتغيرّ آخره لأجل المضاف إليه، وخروج الشيء عن نظائره يلحقه بالحروف؛ إذ لا نظير لها من الأسماء. وقيل: معرب لعدم علّة البناء، ولأنّ الإضافة إلى المبنيّ لا توجب بناء المضاف، ولا تجوّزه، إلاّ في الظروف، وفيما أجري مجراه كمثل وغير،

---

(١) الغيث المسجم ١/١١١.

(٢) نفسه ١/٣٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فوجب أن يكون معرباً. وقيل: لا معرب ولا مبنيّ؛ لأنّ الإعراب غير موجود والبناء لا علّة له، فوجب أن يحكم بعدمهما، أو يكون للاسم منزلة بين منزلتين، ونحو ذلك: الرجل، ونحوه، مما فيه ألف ولام فإنّه لا منصرف؛ لأنّ الصرف التنوين ولا تنوين، ولا غير منصرف؛ لأنّه لا يشبه الفعل. والجواب: أنّ هذا لا نظير له، وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح لأنّ الاسم إمّا معرب وهو المتمكّن، وإمّا غير متمكّن وهو المبني، فهما قسيما الإثبات والنفي، ولا واسطة بينهما"[1].

٢-٢-٢ (كلا) و(كلتا):

" قال ابن النّحّاس في التعليقة: للعرب في (كلا) ثلاث لغات، فمنهم من يجعلها بالألف على كلّ حال مع المظهر والمضمر أيضاً، ومنهم من يجعلها بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجرّ مع المظهر والمضمر أيضاً، ومنهم من يفرّق بين حاليها في المظهر والمضمر، فيجعلها مع المظهر بالألف على كلّ حال، كاللغة الأولى، ويجعلها مع المضمر بالألف رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً كاللغة الثانية، وهذه التفرقة هي اللغة الفصحى"[2].

-" وقال ابن النّحّاس في التعليقة: المضمر الذي يضاف إليه (كلا) و (كلتا) ثلاثة ألفاظ: كُما، وهما، ونا"[1].

٢-٢-٣ تنوين كلّ وبعض:

" قال ابن النّحّاس في التعليقة: واختلف في تنوين كلّ وبعض، فقيل: عوض عن المضاف إليه كـ(إذ).

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٣١٤.

(٢) عقود الزبرجد ١/٣٠٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قـــال الزمخشري: والأولى أن يقال: ليس بعوض عن المحذوف، وإنّما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه، فلما زال المانع وهو الإضافة، رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه"[٢].

٢-٢-٤ ما يضاف إلى الجملة من ظروف المكان:

" قـــال ابـــن الـــنّحّاس في التعليقة: ليس في ظروف المكان ما يضاف إلى الجملة غير (حيث). لمّا أبهمت لوقوعها على كلّ جهة، احتاجت في زوال إبهامها إلى إضافتها لجملة، كإذ، وإذا في الزمان"[٣].

٢-٢-٥ باب الشرط مبناه على الإبهام، وباب الإضافة مبناه على التوضيح:

" ذكـــر ابـــن الـــنّحّاس في التعليقة: ولهذا لمّا أريد دخول (إذ، وحيث) في باب الشرط لزمتهما (ما) لأنّهما لازمان للإضافة، والإضافة توضحهما، فلا يصلحان للشرط حينئذ"[٤].

٢-٢-٦ جواز إيصال الفعل إلى غير بدون واسطة:

قـــال ابـــن النّحّاس في التعليقة: فإن قيل كيف جاز أن يصل الفعل إلى (غير) من غير واسطة، وهو لا يصل إلى ما بعد (إلاّ) إلاّ بواسطة. فالجواب: أنّ غيرا أشبهت الظرف بإبهامها، والظرف يصل الفعل إليه بلا واسطة، فوصل أيضاً إلى (غير) بلا بواسطة لذلك.

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٨.
(٢) نفسه ١/١٢٦-١٢٧.
(٣) نفسه ٢/٩٠-٩١.
(٤) نفسه ١/٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإن قيل: فلم لم تبن (غير) لتضمّنها معنى الحرف، وهو (إلاّ)؟ قيل لأنّها تقتضي مغايرة مـــا بعدهـــا لما قبلها. والاستثناء إخراج، والإخراج مغايرة، فاشترك (إلاّ وغير) في المغايرة. فالمعنى الذي صارت به (غير) استثناء هو لها في الأصل. لا لتضمّنها معنى (إلاّ) فلم تبن*[1].

٢-٢-٧ الضمير العائد إلى النكرة:

"قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس: اختلف في الضمير العائد إلى النكرة، هل هو معرفة أو نكـرة، فإن قلنا بأنّ ضمير النكرة نكرة وبه قال السيرافي والزمخشري وجماعة. فلا إشكال فـــي دخـــول رب علـــى الضمير، وإن قلنا بأنّ ضمير النكرة معرفة، وبه قال أكثر النحاة وهو الصـــحيح، فإنّما جاز دخول ربّ على الضمير لأنّه لمّا أبهم من جهة تقديمه على المفسر، ومن جهة وقوعه للمفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد، وشاع من جهة تفسيره بالنكرة، صار فيه من الإبهـــام والشيوع ما قارب به النكرة فجاز دخول ربّ عليه...[و] لا بدّ للمخصوص بها أو بما نـــاب منابها من الصفة، وفي هذه المسألة خلاف، وهو: هل المجرور بربّ لازم الصفة أو لا، فمـــن الناس من قال بعدم اللزوم، كأبي علي، والزمخشري وابن عصفور، ومن تبعهم واحتجوا لذلك بان الصفة في النكرة للتخصيص فهي تفيد الموصوف تقليلاً فيوافق المعنى المقصود في أنّ ربّ للتقلـــيل. وقال الشيخ بهاء الدين أيضاً: إنّما جاز ربّ رجل وأخيه ولم يجز ربّ أخيه نفسه؛ لأنّ الثوانـــي يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل بدليل قولهم: كلّ شاة وسخلتها بدرهم، ومررت برجل قائم أبواه لا قاعدين. ولو قلت كلّ سخلتها، ومررت برجل لا قاعدين أبواه، ولم يجـــز، (وإنّمـــا جـــاز في الثواني ما لم يجز في الأوائل من قبل أنّه إذا كان ثانياً يكون ما قبله قد وفّى الموضـــع حقّـــه فيما يقتضيه، فجاز التوسّع في ثاني الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسّع في أوّل

(١)الأشباه والنظائر ٢/٢٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأمـــر، فإنّا حينئذٍ لا نعطي الموضع شيئاً مما يستحقّه)* هذا إذا لم نقل إنّ المضاف إلى ضمير النكرة نكرة، فإن قلنا إنّه نكرة كان الجواز أسوغ. قال: ولا يكون العامل فيها إلاّ بمعنى المضي، كقولـــك: ربّ رجـــل جـــواد لقيته أو أنا لاق أو هو ملقى، ولا تقول ربّ رجل جواد سألقى أو لألقيـــنّ؛ لأنّ التقليل في الماضي شائع ولا كذلك في المستقبل؛ لأنّه لم يعلم فيتحقق تقليله. وقال: وتلـــزم أبدا الصدر لشبهها بحرف النفي من جهة مقاربة التقليل للنفي، لأنّ النفي إعدام الشيء، وتقلـــيله تقريـــب مـــن إعدامـــه، ولأنّ العرب استعملوا التقليل في موضع النفي، قول الشاعر: [الخفيف]

قلّمـــــا يَـــــبرَحُ المُطـــــيعُ هَـــــواهُ كلفـــــا ذا صَـــــبابةٍ وجُـــــنونِ[1]

معـــناه: مـــا يبرح المطيع هواه كلّفا. قال: وتدخل عليها فتكون ما حينئذٍ كافّة، ويسمّيها بعضهم مهيئة لأنّها هيّأت ربّ للدخول على الفعل الذي لكم تكن تدخل عليه[2]*.

٢-٣ التوابع:

٢-٣-١ العطف:

قال ابن هشام:* ورأيت بخطّ الإمام بهاء الدين بن النّحّاس -رحمه الله-: أقمت مدّة أقول: القياس جواز العطف على محل الجملة المعلّق عنها بالنصب، ثم رأيته منصوصاً*[3].

---

(١) لم أعرف قائله.

(٢) اللمحة المسجم ١/٢٥٣-٢٥٥.

(٣) مغني اللبيب ٢/٤٨١ وانظر أيضاً: خزانة الأدب ٩/١٤٦.

*ما بين الأقواس موجود في الأشباه والنظائر ،انظر ١/٣٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٣-٢ النعت: (نعت اسم الإشارة):

"ذهب الكوفيّون وتبعهم السهيلي والزجّاج إلى أنّ أسماء الإشارة لا توصف ولا يوصف بهـا، ومـن أجاز نعتها قال: لا يكون إلا مصحوباً بأل خاصة، ولا ينعت بالمضاف، وقال ابن النّحّاس بإجماع من النحاة"(١).

٢-٣-٣ التوكيد: وقوع كلّ من أكتع وأخواتها منفردة:

قال ابن النّحّاس: هل يجوز أن يقع كلّ واحد من أكتع، وأبصع، وأتبع تأكيداً بمفرده؟ فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: نعم.

والثاني: لا، بل يكون بعد أجمع تابعاً بالترتيب، كما ذكرنا.

والثالث: يجوز أن يقدّم بعضها على بعض بشرط تقديم أجمع قبلهنّ.

قـال: وهذا الخلاف مبني على أنّه هل لكلّ واحد منهن معنى في نفسه أم لا؟ فإن قيل: لا معنى لها إلا الإتباع، فلابدّ من تقدّم أجمع. وإن قيل بأنّ لها معاني جاز أن تستعمل بأنفسها"(٢).

٢-٣-٤ تأكيد الضمير بضمير:

" قـال ابن النّحّاس في التعليقة: الضمير إذا أكّد بضمير كان الضمير الثاني المؤكّد من ضمائر الرفع لا غير، سواء كان الضمير الأول المؤكّد مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، نحو: قمت أنا، ورأيتك أنت، ومررت به هو"(٣).

---

(١) ارتشاف الضرب ١٩٣٣/٤.

(٢) الأشباه والنظائر ١٦٢/٢.

(٣) نفسه ٩٦/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٤ التضمين:

قال ابن النحّاس في التعليقة: الفرق بين المتضمّن معنى الحرف وغير المتضمّن، أنّ المتضمّن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان، وغير المتضمّن يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان، كما إذا قلنا في الظرف إنّه يراد فيه معنى (في) فإنّا لا نريد به أنّ الظرف متضمّن معنى (في)، كيف ولو كان كذلك لبني؟ وإنّما نعني به أنّ قوّة الكلام قوّة كلام آخر فيه في ظاهره، وكذلك إظهار في مع الظرف، فتقول في: خرجت يوم الجمعة، خرجت في يوم الجمعة، ولا تقول في أين وكيف مثلاً: هل أين ولا هل كيف ولا أكيف[1].

(١) الأشباه والنظائر ١/١٠٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- قضايا صرفيّة

٣-١ موانع الصرف:

الأصل في الاسم المعرب بالحركات الصرف، وإنّما يخرج عن ذلك الأصل إذا وجد فيه علّـتان من علل تسع، أو واحدة منهما تقوم مقامهما، وقد جمع ابن النّحّاس العلل التسع في بيت واحد في قوله: [بسيط]

اجمع، وزن، عادلاً، أنّث، بمعرفة ركّب، وزد عجمة، فالوصف قد كملا[١].

٣-١-١ منع (جوارٍ) من الصرف:

"كـان ينبغي أن تثبت الياء في (جوار) في حال الجرّ كما تثبت في حال النصب؛ لأن حركته في الجرّ الفتح.

قال ابن النّحّاس في التعليقة: فالجواب: أنّ النظر إلى أصل الحركة لا إلى العارض بعد منع الصرف، لأنّه لالتقائه مع تنوين الصرف نظر إلى ما يستحقه الاسم في الأصل"[٢].

٣-١-٢ منع (أسود وأرقم وأدهم) من الصرف:

"الأقيس ألا تصرف؛ لأنّها صفات عند ابن النّحّاس"[٣].

٣-١-٣ منع (مثنى) من الصرف:

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس في التعليقة: مثنى: غير منصرف؛ لأنّه معدول وصفة، أمّا

---

(١) شرح قطر الندى ص ص ٢٩٣-٢٩٤ وانظر هذا البيت أيضاً في: شرح اللمحة ٢٨٣/٢ وشرح شذور الذهب ص٤٥٠، والكواكب الدرية ص٥٩، وشرح ابن طولون ٨٥/١، وشرح التصريح على التوضيح ٨٤/١ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢٧١/١.

(٣) ارتشاف الضرب ٨٦١/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عدله فهو معدول عن لفظ العدد مكررا، قال الجوهري: إذا قلت: جاءت الخيل مثنى مثنى، فالمعنى: اثنتين اثنتين، أي: جاؤوا مزدوجين".

وقال المهدوي في تفسيره قوله تعالى: (أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع). [فاطر:١].

فإن قيل تكريرهم لهذا المعنى للعدول يشعر بأنّه معدول عن غير مكرر، كما جاء في الخبر: (صلاة الليل مثنى مثنى) فالجواب أنّ تكرير مثنى للمبالغة في التوكيد، فكأنّه قيل صلاة الليل اثنتان اثنتان اثنتان اثنتان فكرر أربع مرات لأنّ مثنى بمنزلة اثنين مرتين، وهذا التكرير بمنزلة ضربت زيداً زيداً، فإذا كررت اثنين اثنين فالتكرير معنوي، لقصدك اثنين بعد اثنين، ولو كان لفظياً كان سقوطه وثبوته واحداً، ولا شبهة في أنّ المعنى يتفاوت بخلاف مثنى الثاني في الخبر، وجاز تكرير مثنى وإن قبح تكرير (اثنان) أربع مرات لأن مثنى أقصر، لأنّه مفرد، وإنْ كان للمبالغة فلا ينفي ما ذكرنا من أنّه معدول عن المكرر.

وقال أبو علي في "الإغفال": لا يوهمنا قول النحويين أنّه معدول عن اثنين اثنين أنّهم يريدون بمثنى العدل عنهما، إنّما ذلك تفسير اللفظ المعدول عنها كما يوهمون، أي يعتبرون قولهم هو خير رجل في الناس، وهما خير اثنين في الناس، أنّ المعنى هما خير اثنين إذا كان الناس اثنين، وخير الناس إذا كان الناس رجلاً رجلاً، فكذلك يريد بقولهم،: (مثنى) المعدول عن اثنين اثنين، أنّه مراد به اثنين لا على اللفظين جميعاً، وإنّما المعدول عنه لا يكون إلا اسماً مفرداً كالمعدول، ألا ترى أنّ جميع المعدولات أسماء مفردة كما أنّ المعدول عنها كذلك؟.

قال الشيخ بهاء الدين: لقد بيّن الشيخ أبو علي كلّ البيان هنا. لأنّ العدل نوع من الاشتقاق، فلا يكون من كلمتين. وأما عبشمي وعبقسي فمن القلّة بحيث لا ننظر إليه، وإن اشتقّ بعض أهل اللغة من كلمتين فليس تحقيقاً عند أهل النظر. وأمّا الوصف فهذا المعدول لزم الوصفية، إذ لا يقال: جاءني ثلاث، إنّما يقال: جاءني رجال ثلاث، وإنّما امتنعوا من أن يجروه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غير صفة لأنّه معدول عن مكرر، وكما لا يجوز جاءني ثلاثة ثلاثة لأنّه لا يكون إلا تابعاً لمثنى فكذلك ثلاث، فلما لم يقع إلا تابعاً، وصفاً أو غير وصف، كقولك خرج القوم مثنى، فكذلك قال النحاة إنّه صفة، واعتدّ فيه بالوصفية فصارت سبباً، فهذا هو القول المنصور في منع صرف (مثنى) وبابه.

وقيل إنّ عدل في اللفظ والمعنى، فكأن فيه عدلين: أما عدل اللفظ فذكر في القول الأول، وأما عدل المعنى فتغير المدة المحصورة بلفظ الاثنين إلى أكثر من ذلك.

ومنهم من قال: إنّه عدله وقع من غير جهة العدل، لأنّ باب العدل المعارف وهذه نكرات. وقيل إنّه معدول وجمع لأنّه معدول وجمع لأنّه بالعدل صار أكثر من المدة الأولى.

وقال الزّجّاج: فيه علتان: العدل، وأنّه عدل عن تأنيث.

وقال أهل الكوفة: مثنى لامتناعه من الألف واللام، وليست بشيء، لأنّ من النكرات ما لا يدخله لام التعريف كأين"[1].

٣-٢ معاني استعمال المفرد :

- قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس في تعليقته على المقرّب: المفرد يستعمل في كلام النّحاة بأحد معان خمسة:

أحدها: المفرد الذي هو مقابل للجملة، ويذكر في خبر المبتدأ ونواسخه.

والثاني: المفرد الذي هو قبالة المركب، نحو: بعلبك.

والثالث: المفرد الذي هو مقابل المضاف.

والرابع: المفرد الذي هو مقابل المثنّى والجمع.

---

(١) عقود الزبرجد ٢/١٠-١٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والخامس: المفرد الذي هو في باب النداء، وباب لا لنفي الجنس. وهو مقابل للمضاف والمشابه للمضاف"[1].

٣-٣ التثنية (جوازها وعدمه):

" قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس في التعليقة: أجمع النّحاة على أنّه إذا اتّفق اللفظان والمعنيان جاز التثنية، كرجلين وزيدين، وإن اختلف اللفظان وقف على السماع، كالقمرين. وإن اختلف المعنيان، هل يجوز التثنية أم لا؟ اختلف في ذلك، فذهب بعضهم إلى جواز ذلك، ومنهم من منعه"[2].

٣-٤ الاختلاف في (ايمن الله):

"قال ابن النّحّاس في التعليقة: اختلف النّحاة في (ايمن الله) هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم أم هي جمع؟ وينبني على هذا الخلاف خلاف في همزتها، أهي همزة قطع أم همزة وصل؟ فمذهب البصريين أن (ايمن) كلمة مفردة موضوعة للقسم ، وأنّ همزتها همزة وصل. ومذهب الكوفيّين أنّ (ايمن) جمع يمين، وهمزتها همزة قطع"[3].

٣-٥ (مُهيمن):

"في التعليقة على المقرّب للشيخ بهاء الدين بن النّحّاس: قال المبرّد: بلغني أنّ ابن قتيبة قال: إنّ مهيمناً تصغير مؤمن، والهاء بدل من الهمزة، فوجّهت إليه أنْ اتق الله، فإنّ هذا خطأ يوجب

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٢-٢٣.

(٢) عقود الزبرجد ٣/٣٣٢.

(٣) الأشباه والنظائر ٢//١٦١. انظر هذه المسألة في الإنصاف ١/٣٧٧-٣٨١ رقم ٥٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكفر على من تعمّده، وإنّما هو مثل مسيطر"[1].

٣-٦ التغيير يأنس بالتغيير:

"ومن ذلك: قال ابن النّحّاس في التعليقة: لا يرخّم المتعجب منه لأنّا لا نرخّم إلاّ ما أحدث فيه النداء البناء، وليس بمندوب؛ لأنّه لمّا تطرق إليه التغيير بالبناء جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر بالترخيم؛ لأنّ التغيير يأنس بالتغيير"[2].

٣-٧ الممدود:

"الذي شذّ من الممدودة خمسة أشياء: الأول: حمراآن بالتصحيح، حكى ابن النّحّاس أنّ الكوفيين أجازوه"[3].

٣-٨ معنى الفعل (لم يشكنا):

"قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس في التعليقة: هو ماضي (أشكيته) إذا أزلت شكايته والهمزة فيه للسلب، كأعربت معدته، إذا أزلت فسادها، وأعجمت الكتاب، إذا أزلت عجمته بالنقط"[4].

٣-٩ إبدال الواو تاء:

حكى أبو حيّان الأندلسي عن أستاذه ابن النّحّاس أنّه قال: إنّ (اتخذ) مما أبدل فيه الواو تاء على اللغة الفصحى؛ لأنّ فيه لغة أن يقال: (وخذ) بالواو فجاء هذا على الأصل في البدل،

---

(١) الأشباه والنظائر ٤٣/١٣٣.

(٢) نفسه ١/١٤١.

(٣) شرح الأشموني ٤/٢١٠ وانظر أيضاً: حاشية الصبّان على شرح الأشموني ٤/١١٤.

(٤) عقود الزبرجد ١/٣٤٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإن كان مبنياً على اللغة القليلة، وهذا أحسن لأنّهم نصّوا على أنّ (اتمن) لغة رديئة، وكان رحمه الله يغرب بنقل هذه اللغة[1].

٣-١٠ الغالب واللازم يجريان في العربيّة مجرى واحداً:

"نكـر هذه القاعدة الرّماني، وبنى عليها أنّ وزن الفعل الذي يغلب عليه، يجري فيه منع الصرف مجرى الوزن الذي يخصّ الفعل.

قـال ابـن النّحّاس في التعليقة: لكنّ شرط جريان الغالب مجرى اللازم هنا الزيادة في أوّله، والمراد بالزيادة أحد حروف المضارعة"[2].

٣-١١ فُعال:

قـال ابن النّحّاس في التعليقة: حكى الحريري في (درّة الغوّاص): وروى خلف الأحمر أنّهـم صاغوا (فعال) متّسقاً من أحاد إلى عُشار. وأنشد ما عُزي فيه إلى أنّه موضوع منه أبياتاً من جملتها: [مجزوء الرمل]:

وثلاثاً ورباعـاً وخماسـاً فاطّعنّا

وسداساً وسباعاً وثماناً فـاجتلدنا

وتساعاً وعشاراً فأصبنا وأصبنا"[3].

---

(٣) البحر المحيط ١/٣٥٤.

(٢) الأشباه والنظائر ١/٢٧٤.

(٣) الاقتراح ص ص ٤٨-٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣-١٢ علّة حذف الواو بين الياء والكسرة:

"اختلفوا في علّة حذف الواو بين الياء والكسرة، فعلّله الكوفيّون بالفرق بين المتعدّي فحذفت فيه لثقله، وبين اللازم فبقيت لخفّته، وهو ضعيف، فقد حذفت في اللازم في وكَفَ تَكِفُ، ووَنَمَ الذّباب يَنِم وعلّله البصريون بالثقل وخصّوا الحذف بالواو دون الكسرة أو الياء لأنّ الياء لا تحذف لدلالتها على معنى، والكسرة لا يفيد حذفها كبير خفّة، فتعيّن حذف الواو، فنقض الكوفيّون عليهم ذلك بأوعد يوعد، فقد ثبتت الواو.

قال ابن مالك: الحذف إذا كانت الياء مفتوحة، وهذه مضمومة، قيل له: أنت علّلت الحذف بالخفّة، والضمّة أثقل من الفتحة.

قال ابن النّحّاس: الصواب أنّ هذه وقعت بين همزة وكسرة وأصله يُؤَوعد؛ لأنّه من أوعد"[1].

٣-١٣ ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر:

"قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس: الفرق بينهما أنّ المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره، كقولنا: إنّ (ضربا) مصدر في قولنا: يعجبني ضرب زيد عمراً، فيكون مدلوله معنى، وسمّوا ما يعبّر به عنه مصدراً مجازاً، نحو: ض ر ب في قولنا: إنّ (ضربا) مصدر منصوب، إذا قلت: ضربت ضرباً، فيكون مسمّاه لفظاً.

واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره، كسبحان المسمّى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبّح لا لفظ(ت س ب ي ح) بل المعنى المعبّر عنه بهذه الحروف،

---

(١) الأشباه والنظائر ٤/٣٩-٤٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومعناه القراءة* والتنزيه[1].

٣-١٤ الاسم الموصول: ذوات:

"حكـــى الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس أنّ إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم"[2]. ويذكر أبـــو حـــيّان عن شيخه ابن النّحّاس، أنّه حكي إعرابها إعراب ذوات، بمعنى صواحب، فيقول: رأيتُ ذواتِ قمنٍ، ومررت بذواتِ قمنٍ، وهذا نقل غريب"[3].

٣-١٥ (ذو) (اسم موصول):

"ولا يتكلّم بها إلا طيء، ولهم فيها ثلاثة استعمالات ذكرها ابن النّحّاس في التعليقة"[4].

٣-١٦ أفّ (فيها سبع لغات):

قال الشيخ بهاء الدين ابن النّحّاس في التعليقة: أفّ اسم أتضجّر أو تضجّرت، وفيه سبع لغـــات: ضم الفاء وفتحها وكسرها من غير تنوين وتنوين هذه ست، والسابعة: أفّى، بألف ممالة بعد الفاء، وهي التي تخلصها العامة ياء، وعن ابن القطاع: إفّ بكسر الهمزة، وحكاها أيضاً ابن سـيده في " المحكم" وهي مبنية على كلّ لغة لكونها اسم فعل، وحكى الأزهري وابن الأنباري: أفّـــي لك بإضافته إلى ياء المتكلّم فمن ضمّ فللإتباع، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن فتح فطلباً للخفّة، والتنوين في جميع الأحوال للتنكير.

---

* كذا وردت ولعلّها: البرامة.

(١) الأشباه والنظائر ٢/١٨٤.

(٢) شرح ابن عقيل ١/١٠٦.

(٣) النكت الحسان ص٤٧، وانظر أيضاً: ارتشاف الضرب ٢/١٠٠٨ وشرح التصريح ١/١٦٢ وهمع الهوامع ١/٢٧١.

(٤) شرح اللمحة البدرية ١/٣٣٢ ولم يذكر هذه الاستعمالات.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

قال الزمخشري: ويلحق به التاء منوناً، قال ابن يعيش: ولمّا أفّة بتاء التأنيث فلا أعرفها، ولن كانت وردت فما أقلّها ولن كان القياس لا يأباها.

وقـــال السخاوي: هي اسم للفعل، قال أبو علي: وهي في الأصل مصدر من قولهم: أفّة وتفّـــة أي نتناً، فلما صار اسماً للفعل الذي هو أتكرّه وأتضجّر بُنِيَ، ويخفّف فيقال: أفْ بسكون الفاء، ومنهم من يفتحها مع التخفيف، قال الجوهري: ويقال أفّاً وتفّاً وهي إتباع له.

وقال ابن سيده: الأفّ الوسخ الذي حول الظفر، والتّفّ لغة فيه، وقيل: الأفّ وسخ الأذن والـــتفّ وســـخ الأظفار، ثم استعمل ذلك عند كلّ شيء يتضجر منه، وقيل: الأفّ العلة، والتفّ منسوق على أفّ ومعناه كمعناه[1].

(1) عقود الزبرجد 1/109-110.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤- في الأصول العامّة:

٤-١ " قـال ابن النّحّاس في التعليقة: إذا التقى ساكنان، والثاني لام التعريف اختير فتح الأوّل، نحـو: مـن الناس، طلباً للخفّة فيما يكثر استعماله، ويقلّ الكسر لثقل توالي الكسرتين فيما يكثر استعماله"[١].

٤-٢ حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم:

قال ابن النّحّاس في التعليقة: علّل ابن عصفور حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضـاف إلـى علـم بعلّة مركبّة من مجموع أمرين، وهو كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين، والنّحاة لم يعللوه إلاّ بكثرة الاستعمال فقط بدليل حذفه من: هند بنت عاصم، على لغة من صرف هـندا وإن لـم يلتق هنا ساكنان، وكأنّه لمّا رأى انتقاض العلّة احتاج إلى قوله: ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال، وهذه العلّة الصحيحة المطّردة في الجميع، لا ما علّل به أوّلا"[٢].

٤-٣ حمل الشيء على نقيضه:

كسر النون في المثنّى:

قـال ابـن النّحّاس في التعليقة: إنّما كسرت النون في المثنى؛ لسكونها، وسكون الألف قبلها، والكسرة نقيض السكون، فأرادوا أن يأتوا بالشيء الذي هو نقيضه؛ لأنّ الشيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره"[٣].

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٩١.

(٢) الاقتراح ص٨٨.

(٣) الأشباه والنظائر ١/٢٠٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- وقال أيضاً: "لا يثنى (بعض) ولا يجمع حملا على (كلّ)؛ لأنّه نقيض، وحكـــم النقيض أن يجري على نقيضه".[1]

٤-٤ العارض لا يعتدّ به:

" قـال ابن النّحّاس: قاعدة الإعراب أن يثبت وصلاً، ويحذف وقفاً، فإن قيل: فإن لنا في الإعراب ما يثبت وقفاً ويحذف وصلاً، وهو الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير جمع المذكّرين أو المخاطـبة المؤنثة، وأكّد، فإنّه يحذف منه الضمير، ونون الرفع لنون التوكيد، فإذا وقف عليه حذفـت نـون التوكـيد؛ للوقف، وأعيد الضمير ونون الإعراب اللذان حذفا لنون التوكيد. فهذا إعراب يثبت وقفاً، ويحذف وصلاً"[2].

٤-٥ الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل:

"قـال ابن النّحّاس في باب الاشتغال: إذا كان العطف على جملة فعليّة، فالمختار الحمل علـى إضمار فعل، لأنّك حينئذ تكون قد عطفت جملة اسميّة على جملة فعليّة، فتختلف الجمل، وتوافق الجمل أولى من اختلافها.

فـإن قيل: توافق الجمل يعارضه أنّك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير، وإذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شيء.

فـالجواب: أنّـه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان أولى لكثرة التقدير في كلام العرب، وقلّة الاختلاف، والحمل على الكثير أولى"[3].

---

(١)الأشباه والنظائر ١/٢٠٥.

(٢) نفسه ١/٢٧١.

(٣) نفسه ١/١٩٤-١٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤-٦ الفعل أثقل من الاسم:

قال ابن النحّاس في التعليقة: "الاسم أخفّ من الفعل لوجوه، منها: أنّ الأسماء أكثر استعمالاً من الأفعال، والشيء إذا كثر استعماله على ألسنتهم خفّ، وإنّما قلنا: إنّه أكثر استعمالاً لأمور: منها: الأوزان، وعدد الحروف.

أما في الأصول فلأن أصول الأسماء ثلاثية ورباعية وخماسية، وليس في الأفعال خماسيّة، وأمّا بالزيادة، فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة، وأكثر من ذلك على ما ذكره، والفعل لا يزاد على الستة، فقد زاد عليه في الأصول والزيادة. وأمّا الأبنية فأبنية الأصول في الأسماء المجمع عليها تسعة عشر، وأصول الأفعال أربعة وأما الأبنية بالزيادة، فالأسماء تزيد على ثلاثمائة، والفعل لا يبلغ الثلاثين.

ومنها: أنّ الاسم يفيد مع جنسه، والفعل لا يفيد إلاّ بانضمام الاسم. ومنها: أنّ الفعل يفتقر إلى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم.

فإن قلت: فإنّ المبتدأ يحتاج إلى خبر، فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله.

قلنا: تعلّق الفعل بفاعله أشدّ من تعلق المبتدأ بخبره، لأنّ الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل، ولا كذلك الخبر من المبتدأ.

ومنها: أنّ الأفعال مشتقة من المصادر، والمشتق فرع على المشتق منه فهي إذن فرع على الأسماء، والفرع أثقل من الأصل"[1].

٤-٧ النقل عن النفي:

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس في التعليقة: النقل عن النفي فيه شيء؛ لأنّ حاصله

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٨٣-٢٨٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أنني لم أسمع هذا، وهذا لا يدل على أنّه لم يكن»[1].

٤-٨ يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل[2]:

قال ابن النّحّاس في التعليقة: إنّما جاز في الثواني ما لم يجز في الأوائل من قبل أنّه إذا كان ثانياً يكون ما قبله قد وفّى الموضع ما يقتضيه، فجاز التوسّع في ثاني الأمر، بخلاف ما لو أتينا بالتوسّع في أول الأمر، فإنّا حينئذ، لا نعطي الموضع شيئاً مما يستحقه»[3].

٤-٩ الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة:

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس في التعليقة: وجدت ذلك بخط غالي بن عثمان بن جنّي عن أبيه: قال: بدليل أنّك تقول في المذكر: قائم، وإذا أردت التأنيث قلت: قائمة، فجئت بالعلامة عند المؤنث، ولم تأتِ للمذكر بعلامة وتقول: رأيت رجلاً، فلا يحتاج إلى العلامة، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة، فقلت: رأيت الرجل، فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها في التنكير. وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين؛ ليدلّ على استقباله، وذلك يدلّ على أنّ أصله موضوع للحال، ولو كان الاستقبال فيه أصلاً لما احتاج إلى علامة»[4].

٤-١٠ حمل الأصول على الفروع:

قال ابن النّحّاس في التعليقة: إنّما عمل المصدر لأنّه أصل للفعل، وفيه حروف الفعل فأشبه فعل[5]».

---

(١) الاقتراح ص٦٤.

(٢) مثاله: يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع.

(٣) الأشباه والنظائر ٣٤٤/١.

(٤) نفسه ٢٧٨/١.

(٥) نفسه ٢١١/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤-١١ الفرع أحطّ رتبة من الأصل:

قال ابن النّحّاس في التعليقة: إنّما اختص الجرّ بالأسماء لأنّه لو دخل الأفعال، وقد دخلها الرفع والنصب والجزم، وهي فرع في الإعراب على الأسماء، لكان الفرع أكثر تصرفاً في الإعراب من الأصل، والفروع أبداً تنحطّ عن الأصول في التصرف، لا تزيد عليها، فمنع الجر في الأفعال لذلك»[١].

٤-١٢ اللبس محذور:

ومن ذلك، قال ابن النّحّاس في التعليقة: إنّما لم يجز حكاية المضمر والمشار به، وإن كانا من جملة المعارف؛ لأنّ :كلاً منهما لا يدخله لبس»[٢].

٤- ١٣ ما يجوز في حرف العلّة إذا كان بدلاً من همزة:

" قال ابن النّحّاس: إذا كان حرف العلّة بدلاً من همزة جاز فيه وجهان: حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه. وهذان الوجهان مبنيان على أنّ إبدال حرف العلّة، هل هو بدل قياسي، أو غير قياسي؟

فإن قلنا: إنّه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم؛ لأنّه همزة، كما كان قبل البدل.

وإن قلنا: إنّه بدل غير قياسي صار حرف العلة متمحضاً، وليس همزة، فنحذفه كما نحذف حرف العلّة المحض، في: يغزو، ويرمي ويخشى»[٣].

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٧٦.

(٢) نفسه ١/٢٩٥.

(٣) نفسه ١/١٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤-١٤ الفرق بين البدل والعوض:

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس في التعليقة: الفرق بين البدل والعوض: أنّ العوض لا يحلّ محلّ المعوّض منه، والبدل إنّما يكون محلّ المبدل منه"[١].

٤-١٥ تاء التأنيث هي الأصل أم الهاء؟

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس في التعليقة: أجمع النحاة على أنّ ما فيه تاء التأنيث يكون في الوصل تاء وفي الوقف هاء على اللغة الفصحى، واختلفوا أيّهما بدل من الأخرى، فذهب البصريّون إلى أنّ التاء هي الأصل وأنّ الهاء بدل عنها، وذهب الكوفيّون إلى عكس ذلك.

واستدلّ البصريّون بأنّ بعض العرب يقول التاء في الوصل والوقف كقوله: [رجز]

الله نجّاك بكفيّ مَسْلَمَتْ

ولا كذلك الهاء، فعلمنا أنّ التاء هي الأصل، وأنّ الهاء بدل عنها، وبأنّ لنا موضعاً قد ثبتت فيه التاء للتأنيث بالإجماع، وهو في الفصل، نحو: قامت وقعدت، وليس لنا موضع قد ثبتت الهاء فيه، فالمصير إلى أنّ التاء هي الأصل، أولى لما يؤدّي قولهم إليه من تكثير الأصول.

واستدلّوا أيضاً بأنّ التأنيث في الوصل الذي ليس بمحلّ التغيير، والهاء إنّما جاءت في الوقف الذي هو محلّ التغيير، فالمصير إلى أنّ ما جاء في محلّ التغيير هو البدل أولى من المصير إلى أنّ البدل ما ليس في محل التغيير".[٢]

٤-١٦ من الاختصار:

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحّاس في التعليقة على المقرّب: كان الأصل أن يوضع لكلّ مؤنّث لفظ المذكّر كما قالوا: عَيْر وأتان وجدي وعَناق وجمل ورجل وحصان وحَجَر إلى غير

---

(١)الأشباه والنظائر ٩٦/١.

(٢) نفسه ٥٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذلـــك، لكنّهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فـرقوا بهـــا بيـــن المذكّر والمؤنّث تارة في الصفة كضارب وضاربة، وتارة في الاسم كامرئ وامـــرأة ومـــرء ومرأة في الحقيقي، وبلد وبلدة في غير الحقيقي، ثمّ إنّهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعـــوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد وحرصاً على البيان، فقالوا: كبش ونعجة، وجمل وناقة، وبلد ومدينة" (١).

٤-١٧ اختصار المختصر لا يجوز:

إذا اجتمع مثلان وحذف أحدهما فالمحذوف الأوّل أو الثاني:

قـــال ابن النّحّاس في التعليقة: قولهم، قطع الله يد ورجل من قالها، أجمعوا على أنّ هنا مضافاً إليه محذوفاً من أحدهما، واختلفوا من أيّهما حذف، فمذهب سيبويه حذف من الثاني، وهو أسهل؛ لأنّـــه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر، وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إلـــيه بغـــير الظرف، وحسّن ذلك وشجّعه كون الدليل يكون مقدّماً على المدلول عليه، ومذهب المـــبرّد أنّ الحـــذف من الأوّل وأن (رِجل) مضاف إلى (من) المذكورة و(يد) مضافة إلى (من قالهـــا) أخرى محذوفة، ويلزمه أن يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر، إذ الأصل: يد من قالها ورجله، وحسّن ذلك عنده، كون الأوّل معدوماً في اللفظ، فلم يستنكره لذلك".(٢)

---

(١)الأشباه والنظائر ١/٤٠.

(٢) نفسه ١/٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

دراسة بعض آراء ابن النّحّاس النحويّة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- مذهبه النحوي:

يعدّ بهاء الدين بن النّحّاس – كما ذكرت كتب التراجم وبعض النحويين – علما من أعلام العربية – وواحدا من أبرز نحاتها – لم يصل إلينا من إنتاجه إلا بعض الآراء المتناثرة في بطون المظان.

وقد حاولت أن أجمع شتات هذه الآراء (أكبر قدر منها) ثم درست بعضها فتبيّن لي أنّ الرجل يميل إلى المذهب البصري فهو ليس بصريا خالصا، كما أنه ليس كوفيا ، علما بأنّ كتب التراجم والنحويين لم تذكر مذهب÷ النحوي .

وكثيرا ما كان ابن النّحّاس يذكر خلاف البصريين والكوفيين دون أن يذكر رأيه الخاص – وأظنّه تواضعا منه – إنّما يعمل على إيجاد نتائج تترتب على هذا الخلاف ، كما في مسألة (أفعل به) . وأخلص إلى أنّ ابن النّحّاس يوافق البصريين في كثير من الآراء إذ وافقهم في إعراب (كفوا) في قوله تعالى " ولم يكن له كفوا أحد " واختار مذهبهم في اقتران الفاعل بـ (إلاّ) ، كما وافق أكثرهم في منع تقديم التمييز على الفعل ، وأنّ الميم في (اللهم) عوض عن ياء النداء . وأنّ تاء التأنيث هي الأصل لا الهاء، وأنّ الأفعال مشتقة من المصادر . كما أنه وافق سيبويه وابن جنّيّ ، وشيخه ابن يعيش ، وأحيانا يأخذ برأي سيبويه : كقوله : كما ذكر سيبويه ، والوجه ما ذكر سيبويه . وكان ابن النّحّاس يشرح كلام البصريين دون الكوفيين . وكان يردّ على الكوفيين كلامهم ، وذلك عندما يستشهدون ببيت لا يعرف قائله . وخالف الكسائي في مسألة اقتران الفاعل بإلاّ . بيد أنّ موافقته البصريين لم تحل دون استقلاله ببعض الآراء وانفراده بها، فهو ينظر إلى آراء سيبويه وشيوخه نظرة عالم متواضع ، وإن كان مخالفا لهم في بعض ما ذهبوا إليه .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أثر آراء ابن النّحّاس في الدرس اللغوي:

كـان ابـن الـنّحّاس إماما مجتهدا في النحو وفي علوم أخرى، وهو شيخ الديار المصرية باعـتراف تلميذه أبي حيّان ، وهو شيخ المفسّرين في القاهرة كما ذكر الأسنوي. ولابن النّحّاس آراء تفـرّد فيها ، وآراء وافق فيها النحاة ، وأخرى خالفهم فيها. وكان لمجموع هذه الآراء أثر فـي من جاء بعده من النحاة، ومن مظاهر هذا الأثر تلك النقولات الكثيرة عند السيوطي ، ففي كتابه: الأشباه والنظائر ما يزيد على سبعين موضعا، كان اعتماد السيوطي عليها في ما قرّر من مسـائل ، وكـان كثـيرا لا ينكر في المسألة إلا رأي ابن النّحّاس. كما أنّه نقل عنه في كتابه الاقـتراح في علم أصول النحو ، معتمدا على بعض آراء ابن النّحّاس في التأصيل . ولا تخلو كتـبه الأخـرى من هذه النقولات. ومن مظاهر هذا الأثر أيضا تغيّر نظرة النحاة إلى الجمل والكلام والفرق بينهما، إذ لم يكن قبل ابن النّحّاس تفريق بينهما .

وهذا ابن مكتوم تلميذ ابن النّحّاس يتحدّث عن مواضع الابتداء بالنكرة فيقول:

إذا ما جعلتَ الاسْمَ مُبْتَدأً فَقـُلْ ... بتَعْرِيفِهِ إلاّ مواضعَ نُكِّرا

بها وهيَ إنْ عُدّتْ ثلاثون بعدَها ... ثلاثتُها فاحفَظْ لكَيْ تَتَمَرّدا

وكان ابن النّحّاس قد أوصل مواضع الابتداء بالنكرة إلى اثنين وثلاثين موضعا .

كما ذكر ابن النّحّاس ما يزيد عن خمس وعشرين مسألة اختلف فيها النحاة، وجدت منها فـي الإنصاف – مثلا- ما لا يزيد على ثماني مسائل، وفي التبيين ما لا يزيد عن سبع ؛ لذلك يمكن أن يعتمد على ما قاله ابن النّحّاس في التعرف إلى مسائل الخلاف النحوي عند النحاة .

وكما ذكرت كتب التراجم فقد كان لابن النّحّاس شرح على كتاب المقرّب أسماه التعليقة ، وهذا الكتاب وإن لم يصل إلينا ما كنا سنعرف الرجل وآراءه النحوية ،إلاّ من هذا الشرح الذي نقله بعض النحاة. مع أنّ أحدهم يدّعي أن كتاب المقرّب لم يتعرّض لشرحه أحد، فهو يقول:"

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ومن عجائب القدر وغرائب الزمان أنّ المتون السابقة شرح الواحد منها أكثر من مائة شرح، منها المختصر والمطوّل ، والموجز والمفصّل ، ألاّ المقرّب لابن عصفور فلم يتعرّض لشرحه أحد، ولم يخدمه عالم ، أو يفكّ رموزه طوال الأبد"[1].ويبدو أنّ هذا الباحث لم يطّلع على كتاب : تقريب المقرّب لأبي حيّان .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] شرح المقرّب: ص ٢٩

١- الآراء التي تفرّد بها ابن النّحّاس

١-١ تعريف الحرف:

لعلّ أبرز القضايا النحويّة عند ابن النّحّاس هي مخالفته للنحويين في تعريف الحرف. فهو يرى أنّ الحرف له معنى في نفسه، بينما يرى النحويون بإجماع أنّ معناه في غيره.

وإذا تتبّعنا تعريف النحويين للحرف من الخليل (١٧٠هـ) إلى السيوطي (٩١١هـ) لوجد أنّهم جميعا يسيرون في التعريف على خطّ واحد آخذين تعريف الخليل ثم سيبويه (١٨٠ هـ) مع أنّ كليهما- في ما أرى- لم يقصد المعنى الذي ذهب إليه النحويون- عدا ابن النّحّاس- فعندما عرّف الخليل الحرف قال: "وكلّ كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني يسمّى حرفاً، وإن كان بناؤها بحرفين فأكثر، مثل: متى، وهل، وبل"(١).

ويعرّفه سيبويه بقوله: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"(٢) فلا يفهم من كلامهما أنّ المعنى المقصود في التعريفين هو المعنى الدلاليّ، لا المعنى النحويّ، أي: معنى العمل النحويّ. وقد يفهم من الحرف المعنى الدلاليّ عندما يكون هذا الحرف داخلاً في أسلوب من أساليب العربيّة كالشرط والاستفهام مثلاً، وعندها يمكن أن يطلق عليه (أداة): لأنّ الأداة هي التي تأتي للمعاني الدلاليّة لا الحروف. يقول سيبويه ناقلاً عن شيخه الخليل: "إنّما تجيء بهذه الحروف- يقصد حروف القسم- لأنّك تضيف حلفاك إلى المحلوف به، كما تضيف مررت به إلى الباء"(٣).

ويتّضح من هذا أنّ الخليل وسيبويه يشيران إلى أنّ دور الحرف هو إضافة ركن من أركان الجملة إلى ركن آخر.

---

(١) العين: ٣/٢١٠-٢١١.

(٢) الكتاب: ١/١٢.

(٣) نفسه: ٣/٤٩٧.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ويبدو أنّ ابن النّحّاس كان متأثّراً بدراسته للمنطق عندما نظر إلى تعريفِ الحرف عند النحويين بأنّ له معنى في غيره، حتّى بعد أن تعارف عليه الناس. ولكن من الطبيعي أنّ معنى كلمة (رجل) مثلاً أو (ضرب) أو (هل) إذا لم يكن قد تعارف عليه الناس، فإنّه لن يفهم، ولن يقتصر عدم الفهم على الحرف (هل) دون قسيميه: (رجل) و(ضرب) فالمنطق يشير إلى أنّه عندما يتعارف الناس على معنى ما فإنّه عندما يذكر مفرداً، أو في تركيب فإنّه يفهم منه معنى. ولذا فإنّني أميل إلى رأي ابن النّحّاس بانّ للحرف معنى في نفسه، ولا أرفض كلام النحويين؛ لأنّ للحرف معنى في غيره، عندما يدخل التركيب، أي لأنّ معناه يتّضح أكثر داخل التركيب.

ولرى أيضاً أنّ الفعل أحياناً له معنى في غيره. فلو أخذ الفعل (رغب) المفهوم المعنى بالتعارف، وأدخل عليه حرفا الجرّ (في) و(عن) لأدّى معنى مع (في)، يغاير معناه مع (عن) ويكاد يضادّه، فعندما تقول: (رغب فيه) يكون بمعنى (أحبّه)، وعندما نقول: (رغب عنه) يكون المعنى (زهد فيه)، أي أنّ الفعل (رغب) كان له معنى في غيره، فهل يعدّ هذا الفعل حرفا كما يرى النحويّون؟.

ولرى أنّ كلام ابن النّحّاس واضح في تعريفه للحرف بأنّ له معنى في نفسه، فهو يقول: "والحقّ أنّ الحرف له معنى في نفسه، لأنّا نقول: لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة أو لا، فإن لم يفهم موضوعه لغةً فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنّه لا معنى له؛ لأنّه لو خوطب بالاسم والفعل، وهو لا يفهم موضوعهما لغةً كان كذلك. وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغةً، فإنّه يفهم منه معنى، عملاً بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خاطبنا إنساناً بهل،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهو يفهم أنّها موضوعه للاستفهام، وكذا في باقي الحروف، فإذن عرفنا أنّ له معنى في نفسه"[1].

وقد يؤيّد ما يذهب إليه ابن النّحّاس كلام النحويين في معاني الحروف، فهم يقولون مثلاً: جاءت الباء بمعنى في، وجاءت في بمعنى على..فكلامهم هذا يدلّ على أنّهم يخاطبون جماعة يفهمون معنى (الباء)، ومعنى (في)، ومعنى (على) من غير أن تكون هذه الثلاثة في تركيب.

١-٢- الكلمات قبل التركيب:

يرى ابن النحّاس أنّ الكلمات قبل التركيب لا توصف بأنّها معربة؛ لعدم وجود عامل إعرابي، ولا توصف بأنّها مبنيّة، أو لا مبنيّة ولا معرّبة[2].

ويوضّح ابن يعيش (٦٤٣هـ) معنى المعرب فيقول: "المراد بالمعرب ما كان فيه إعراب، أو قابلاً للإعراب، وليس المراد منه أن يكون فيه إعراب لا محالة، ألا ترى أنّك تقول في (زيد)، و(رجل): أنّهما معربان وإن لم يكن فيهما في الحال إعراب؛ لأنّ الاسم إذا كان وحده مفرداً من غير ضميمة إليه لم يستحقّ الإعراب، لأنّ الإعراب إنّما يؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده كان كالصوت، تصوّت به، فإن ركّبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة، نحو قولك:زيد منطلق، وقام بكر، فحينئذٍ يستحقّ الإعراب، لإخبارك عنه"[3].

ومع أنّ ابن يعيش ذكر أنّ المعرب ما كان فيه إعراب أو قابلاً له، إلا أنّه لا يرى الاسم المفرد إلاّ صوتاً تصوّت به- فلا يستحقّ الإعراب.

وقد فسّر أحدهم كلام ابن النّحّاس بأنّ الاسم خارج التركيب يكون معرباً، وأنّ الحكم على الكلمة بإعراب أو بناء ينبغي أن يكون مستمدّاً من طبيعة الكلمة، فإذا كانت من باب

---

(١) الأشباه والنظائر: ٣/٥٥-٥٦.

(٢) انظر: المصدر نفسه: ٢/١٥٠.

(٣) شرح المفصل: ١/١٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبنيّات حكم عليها بالبناء ركّبت أو افردت، وإن كانت من باب المعربات حكم عليها بالإعراب سواء ركّبت أو أفردت[1].

ولكن يبدو أنّ هذا الباحث لم ينتبه إلى العلم المنادى واسم لا النافية للجنس. أهما اسمان مبنيّان أم معربان في التركيب أو الإفراد؟

ويظهر لي أنّ ابن النّحّاس محقّ في كلامه، فالاسم قبل دخوله أيّ تركيب، يكون مهيّأ لأنْ يكون معرباً: لأنّه اسم متمرّن. والمبنيّ له قدرة على الثبات، أمّا الفعل فمبنيّ على أنّه ليس معرباً، والحرف فمبنيّ على أنّه ليس متحركاً.

١-٣- الابتداء بالنكرة:

يكاد النحاة يجمعون على أنّ الأصل في المبتدأ التعريف، وفي الخبر التنكير، وينكّران بشرط الفائدة[2].

ويورد السيوطي في ما نسبه لابن النّحّاس اختلاف النحاة في جواز الابتداء بالنكرة[3]. ولكنّ ابن النّحّاس يذكر ما يزيد على ثلاثين موضعاً: يجوز فيها الابتداء بالنكرة، ويذكر أنّه لم يجد أحداً من النحاة بلغ بها زائداً على أربعة وعشرين. وقد وافق ابن النّحّاس ابن عصـــــفور (٦٦٩هـ) في المقرّب في ستة عشر موضعاً بالترتيب نفسه مع اختلاف الأمثلة المعطاة[4].

أي أنّ ابن النّحّاس- كما ذكر هو- قد تفرّد في ذكر ثمانية مواضع للابتداء بالنكرة زيادة على ما ذكره النحاة.

---

(١) البناء في اللغة العربيّة:ص ص ٢٤-٢٥.

(٢) همع الهوامع: ٢/٢٨.

(٣) انظر ص ص ٥٣-٥٧ من هذه الدراسة (في الفصل الثاني).

(٤) انظر المقرّب: ص٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولكنّ سيبويه قد ضبط هذا الأمر، فهو يرى أنّ الابتداء إنّما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أنْ تبدأ بالأعرف، وهو أصل الكلام، وضعف الابتداء بالنكرة إلاّ أن يكون فيه معنى المنصوب(١).

ويفرد سيبويه بابا يخبر فيه عن النكرة بنكرة، وذلك نحو: ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خيراً منك، وما كان أحد مجترئاً عليك، وإنّما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه؛ لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا. وإذا قلت: كان رجل ذاهباً، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله. ولو قلت: كان رجلاً من آل فلانٍ فارساً حسن؛ لأنّه قد يحتاج إلى أن تعلمه أنّ ذاك في آل فلان، وقد يجهله. ولو قلت: كان رجل في قوم عاقلاً لم يحسن؛ لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون من قوم. فعلى هذا النحو يحسن ويقبح. والتقديم والتأخير في هذا بمنزلته في المعرفة، وما ذكرت لك من الفعل، وحسنت النكرة ههنا، في هذا الباب؛ لأنّك لم تجعل الأعرف في موضع الأنكر، وهما متكافئان، كما تكافأت المعرفتان، ولأنّ المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك، وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك(٢).

ويفهم من كلام سيبويه السابق أنّ المهمّ في الابتداء أن تحصل الفائدة، إلاّ أنّ الأصل أن يبتدأ بالمعرفة.

وأميل إلى القول: لعلّ هذه الشروط في الابتداء بالنكرة، تمثّل عبئاً على النحويّ، والدارس للنحو. وكان من الأولى أنّه يجوز الابتداء بالنكرة متى حصلت الفائدة، لأنّ المقصود

---

(١) الكتاب: ١/٣٢٨-٣٢٩.يقصد بالمنصوب: المصدر.ويوضّح ذلك بقوله:واعلم أنّ الحمد لله وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب وهو بدل من اللفظ بقولك : أحمدُ الله.

(٢) نفسه: ١/٥٤-٥٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

من الكلام إنّما هو الفائدة. ويبدو لي أنّ هذه المواضع قد وصلت إلى هذا العدد، لما كان يعثر عليه النحاة من مواضع قالتها العرب، فلا يجدون لها تفسيراً إلاّ أن يزيدوا في عددها، إلى أن وصلت- كما ذكر ابن النّحّاس- إلى اثنين وثلاثين موضعاً.

ولو نظر مثلاً إلى الموضع السادس عشر، وهو أن يكون موضع تفصيل، ونظر إلى قول امرئ القيس- الشاهد الذي جاء به ابن النّحّاس دليلاً على هذا الموضع- وهو:

فأقبلْتُ زَحْفاً على الركبتين فَثَوبٌ عَلَيّ، وثوبٌ أُجُرُّ

لوجد أنّ الشطر الثاني فيه جملتان اسميتان، يمكن قبول الأولى منهما (فثوب عليّ)، أمّا الثانية (وثوب أجرّ) فلا يجوز فيها رفع (ثوب) من غير عائد، ومن غير أن يكون في الجملة حذف. فالفعل (أجرّ) فعل متعدّ، ولم يأخذ مفعوله، ومفعوله في المعنى كلمة (ثوب) لذا يجب نصبها. ويدلّل على هذا أيضاً ما ذكره ابن النّحّاس نفسه، عندما قال: الناس رجلانّ: رجل أكرمته ورجل أهنته. فقد رفع (رجل) في الجملتين على أنّه مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي تليه، ويلاحظ أنّ في الجملة ضمير يعود على هذا المبتدأ، فنصب الفعل هذا الضمير، وجاز رفع (رجل). كما أنّ لبيت امرئ القيس هذا رواية أخرى[1]، هي:

فلما دنوْتُ تَسَنَّيْتُها فثوباً نسيْتُ، وثوباً أُجُرُّ

أمّا الموضعان: العشرون والحادي والعشرون، وهما: أن تكون النكرة مضافة إضافة محضة أو غير محضة- على الترتيب- فكان يمكن لابن النّحّاس أن يضعهما في موضع واحد، وإنْ يذكر: أنّه يجوز الابتداء بالنكرة إذا كانت مضافة، إلاّ أن يضيف في الموضع الأول أن تكون مضافة إلى نكرة.

---

(١) انظر ديوانه، ص١٥٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويذكر ابن النّحّاس في الموضع الرابع والعشرين: أنّه يجوز الابتداء بالنكرة إذا تقدّم خبرها غير ظرف ولا مجرور، بل جملة نحو (قام أبوه) بشرط أن يكون فيها معرفة، ويبدو لي أنّ هذا الكلام غير واضح، فهل المقصود: (قام أبوه رجلٌ)- مثلاً-، فتكون كلمة رجل هنا هي المبتدأ، وهل المعرفة المذكورة هي الضمير في (أبوه)؟ كما أنّ في الجملة شيء آخر، وهو عود الضمير على متأخّر، وهذا أمر فيه خلاف. ويبدو أنّ ابن النّحّاس قاس هذا الأمر على الخبر شبه الجملة، فكيف يجوز أن يكون المبتدأ نكرة، والخبر شبه جملة، ولا يكون نكرة والخبر جملة، وحتّى يسوّغ هذا الموضع لشترط وجود المعرفة في هذا الجملة. ولكنّ الخبر المقدّم (شبه الجملة) لا يخلو أيضاً من وجود معرفة.

وبعد، فإنّ ما ذكره ابن النّحّاس من مواضع في جواز الابتداء بالنكرة، ليس له حاجة؛ لما صار إليه الأمر من كثرة هذه المواضع؛ إذ يبدو منها أنّ الأصل هو الابتداء بالنكرة والمعرفة فرع عليه، فأن يذكر واحداً وثلاثين أو اثنين وثلاثين موضعاً، يعني أنّ هذا الأمر ليس خروجاً على قاعدة، بقدر ما هو تفصيل وقف عليه النّحاة، أو اهتدوا إليه، مما وجدوه في لغتهم، وكان من الأولى بهم أن يقولوا: يجوز الابتداء بالنكرة متى حصلت الفائدة. ولا تحصل الفائدة إلاّ بقرب النكرة من المعرفة.

١-٤- حذف الواو بين الياء والكسرة:

يذكر السيوطي خلاف النحاة في علّة حذف الواو بين الياء والكسرة في المضارع. ثمّ يذكر رأي ابن النّحّاس بأنّ (يوعد) أصله (يُوَعِد) فوقعت الواو بين همزة وكسرة لأنّ (يؤوعد) من (أوعد) [1].

(١) انظر: الأشباه والنظائر: ٤/٣٩-٤٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأميل إلى القول بأنّه لا يعلّل حذف الواو في مثل هذه الأفعال بمجيئها بين همزة وكسرة. لأنّ ما عليه النحاة[1] هو أنّ الهمزة هي التي تحذف كراهية توالي الأمثال في المضارع المسند إلى المتكلّم ثمّ حملت باقي صيغ المضارع على هذه الصيغة؛ محافظة التجنيس في الكلام، وليجري الباب على وتيرة واحدة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) انظر: المقتضب: ٩٧/٢، والمنصف:، ص ص١٨٩-١٩٣، وشرح الملوكي في التصريف، ص٣٣٥ وبحوث ومقالات في اللغة، ص ص ٥٠-٥١.

٢- الآراء التي وافق فيها النحاة

٢-١ - الفرق بين الكلام والجملة:

يفرّق ابن النّحّاس بين الكلام والجملة بقوله: إنّ الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين، ويسمى الهيئة الاجتماعية وصورة التركيب وإنّ الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء التي يقع فيها التركيب[١].

ولم يذكر سيبويه حدّاً واضحاً لمصطلح الكلام أو الجملة، حتّى يبدو لي أنّه لم يذكر مصطلح الجملة، حتّى عند حديثه عن قضايا الإسناد-مثلاً-. ولكن يفهم من حديث سيبويه أنّ الكلام هو الجملة، وهو ما كان مستقيماً دالاً على مفهوم، فهو يقول: "أترى أنّك لو قلت: إنّ يضرب يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلاماً"[٢].

فالتركيب: (إنّ يضرب يأتينا) لم يكن كلاماً؛ لأنّه ليس مستقيماً، وليس دالاً على معنى مفهوم، ولكن يمكن تصنيفه كما يذكر السيوطي إلى كلم، لأنّه قول مركّب من ثلاث كلمات فصاعداً، أفاد أم لم يفد[٣].

وإذا ما تتبعت النحاة قبل ابن النّحّاس وجدتهم لا يفرّقون بين الكلام والجملة، فهذا ابن جنّـي (٣٩٢هـ) يقول: "أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل- نحو: زيد أخوك وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ولبّ، وأفّ، وأوّه، فكل لفظ مستقلّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[٤].

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر، ١٦٨/٢.

(٢) الكتاب: ١٤/١ وانظر أسئلة أخرى في الصفحات، ٢٢، ٢٤-٢٦، ٣١، ٣٢، ٤٨، ٥١، ١٤٤.

(٣) همع الهوامع: ٤٧/١.

(٤) الخصائص، ١٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولم يكن ابن يعيش ببعيد عما قاله ابن جنّي، فهو يقول: "اعلم أنّ الكلام عند النحويين عبارة عن كلّ لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، ويسمّى الجملة...والكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الاسميّة والفعليّة نوع له، يصدق إطلاقه عليها[1]".

وهذا ابن مالك (٦٧٢هـ) أيضاً لا يفرّق بين الكلام والجملة، فالكلام عنده من اسمين بينهما إسناد، أو من اسم وفعل مسند إلى اسم، وما تصدّر بالاسم جملة اسميّة، وما تصدّر بالفعل جملة فعليّة، وأنّ الكلام لا يستغني عن إسناد، والإسناد لا يتأتّى بدون مسند ومسند إليه[2].

أمّا من جاء بعد ابن النّحّاس فقد فرّق بين الكلام والجملة، وإن كان هذا التفريق بين خاص وعام، إذ يرى ابن هشام أنّ الكلام أخصّ من الجملة، لا مرادف لها، وأنّ الكلام هو القول المفيد بالقصد، أي ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، وأنّ الجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ(قام زيد)، والمبتدأ والخبر كـ(زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما، وبهذا يظهر أنّهما ليسا بمترادفين، كما يتوهّمه كثير من الناس، والصواب أنّها أعمّ منه؛ إذ شرطه الفائدة- بخلافها- ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس بمفيد، فليس بكلام[3].

ويوافق السيوطي ابن هشام (٧٦٢هـ) في ما ذهب إليه[4]. أمّا تفريق ابن النّحّاس بين الكلام والجملة فقائم على نظرة منطقية إلى كليهما، فهو يحدّهما باستخدام ألفاظ المناطقة كالصورة والمادة. فالكلام عنده: صورة التركيب؛ أي القالب الذي يمكن لي أن أضع فيه عدداً غير متناه من الكلمات، يكون بينهما علاقة إسناد، والجملة مادة التركيب؛ أي الأجزاء التي

---

(١) شرح المفصل: ١/٧٢-٧٥.

(٢) شرح الكافية: ١/٥٧-٥٨.

(٣) مغني اللبيب: ٢/٤٣١.

(٤) انظر همع الهوامع: ١/٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتكوّن منها هذا التركيب. وبالنتيجة فإنّ كلا الكلام والجملة مركّب، والفرق بينهما أنّ الجملة أعمّ من الكلام، لأنّه يقول: إنّ "لكل مركّب اعتبارين: الكثرة والوحدة، فالكثرة باعتبار أجزائه والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة"[1].

وقد يفهم من كلام ابن النّحّاس في الفرق بين الكلام والجملة، أنّ الكلام هو الأصل للعلاقة القائمة بين المسند والمسند إليه، وأيّ تحوّل عليهما يسمّى جملة.

وبالاستناد إلى المعنى اللغوي للجملة نجد أنّها تعني جماعة الشيء[2]. فكأنّ ابن النّحّاس نظر إلى المعنى اللغوي للجملة، وقام بتعريفها على أساس أنّها كثرة الأجزاء في التركيب، ولكنّه لم يوضّح في ما إذا كانت الجملة مشروطة بالفائدة أم لا، وكذلك الكلام، ويفهم من تعريفه للجملة والكلام أنّ كل كلام جملة، وليس كل جملة كلاماً.

ويعرّف الشريف الجرجانيّ (٨١٦هـ) الجملة بأنّها مركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد أو لم يفد[3]، ويعرّف الكلام بأنّه ما تضمّن كلمتين بالإسناد[4]. فتكون الجملة أعمّ من الكلام[5].

ويرى الكَفَويّ (١٠٩٤هـ) أنّ الكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته، والجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي، سواء كان مقصوداً لذاته أو لا[6].

وقد درس الجملة والكلام عدد من المحدثين، منهم: مصطفى جمال الدين، الذي يقول: "أمّا الجملة فإنّ سرّ تسميتها جملة ليست فائدتها التامّة بل مدلولها التركيبيّ، بحيث يكون لكلماتها

---

(١) الأشباه والنظائر: ١٦٨/٢.

(٢) لسان العرب مادة (جمل).

(٣) التعريفات: ص٧٨.

(٤) نفسه، ص١٨٥.

(٥) نفسه، ص٧٨.

(٦) الكليات، ص٧٥٨، وانظر هذا المعنى أيضاً في: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، ٥٧٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المفردة معناها المعجمي الخاص، ولهيئتها التركيبية القائمة بهذه الكلمات معناها النحويّ الخاصّ، الزائد على معاني المفردات. ولا شكّ أنّ هذا المعنى التركيبيّ الزائد، يحصل من تركيب يحسن السكوت عليه"[1].

ومنهم إبراهيم أنيس الذي يرى أنّ الجملة في أقصر صورها أقلّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه ضمن ارتباط دلاليّ ما[2].

ويبدو لي أنّ مصطفى جمال الدين لا يشترط الفائدة في الجملة، بينما يرى إبراهيم أنيس أنّها تفيد معنى مستقلاً إذا وجدت في ارتباط دلالي.

وأميل إلى أنّ "الكلام دالّ على الجملة المفيدة القائمة برأسها، ويصحّ أن يتكوّن المفيد من مركّب واحد، أو كلمة واحدة. فالمفيد مستقيم شكلاً ومعنى، ومحقّق للإبلاغ بين المتكلّم والسامع في مقام دلالي معين، ولا يمكن لنحويّ تصوّر الكلام من غير علاقات تركيبية محورها العقد والإسناد"[3].

وبهذا فإنّه لا فرق بين الكلام والجملة على المستوى النحوي، لأنّ الكلام يقوم على علاقة قائمة بين طرفين نحويين هما المسند والمسند إليه، سواء كان المسند اسماً أو فعلاً. والجملة النحوية ما هي إلاّ فعل وفاعل (الجملة الفعلية) أو مبتدأ وخبر (الجملة الاسمية) أو ما ينتج منهما.

٢-٢- البناء والإعراب:

ويتحدّث ابن النّحّاس عن قضية نحويّة دارت كثيراً في كتب النحاة هي قضية البناء والإعراب، وأيّهما الأصل: البناء أم الإعراب، باحثاً عن علّة كلّ. فهو يرى أنّ كلّ كلمة على

---

(١) البحث النحويّ عند الأصوليين، ص٢٤٤.

(٢) من أسرار اللغة، ص ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٣) بنية الجملة العربية، ص٢٠.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

حرف واحد مبنية يجب أن تبنى على حركة تقوية لها[1]. ويبدو أنّ هذا أمر طبيعي، فمن الصعب على المتكلّم أن ينطق كلمة من حرف واحد، وهي ساكنة في وصل أو وقف. ولأظنّ أنّ ابن النّحّاس يقصد بالكلمة حرف المعنى، أو الضمير.

وقد خصّص سيبويه باباً لعدّة ما يكون عليه الكلم، فقال: و"أقلّ ما تكون عليه الكلمة حرف واحد"[1]. ولم يذكر صراحة أنّها يجب أن تكون مبنيّة، ولكن يفهم من كلامه أنّها مبنيّة، وأنّها إمّا أن تكون حرف معنى أو ضميراً كـ(كاف الخطاب).

ثمّ أخذ سيبويه يفصّل في ما كان على حرفين، وثلاثة، ومعاني كل ذلك[2]. ويرى ابن يعيش أنّ الحرف حرّك لئلا يبتدأ بساكن، وإنّما الحركة فيه؛ لأجل وقوعه أوّلاً، وأنّ حروفاً مثل: واو العطف، وألف الاستفهام، وكاف التشبيه، ونظائرها، لا تكون أبداً إلاّ مفتوحة لوقوعها أوّلاً لفظاً وحكماً[3].

ويقول أيضاً: "وبالفتحة نصل إلى هذا الغرض- يقصد التخفيف- فلم يكن بنا حاجة إلى تكلّف ما هو أثقل منها"[4].

ولكن يوجد بعض الكلمات مكونة من حرف واحد وهي مبنيّة على غير الفتحة كباء القسم ولام الجر (في بعض المواضع).

ويتساءل ابن النّحّاس عن سبب بناء الاسم لشبهه بالحرف من جانب واحد؛ لأنّ النحاة اعتادوا في العلل الخاصّة بالأسماء أن يذكروا علّتين قياساً على الممنوع من الصرف. إلاّ أنّه

---

(1) الأشباه والنظائر: ٢/٢٤.

(٢) الكتاب: ٤/٢١٦.

(٣) انظر المصدر نفسه: ٤/٢١٦-٢٣٥.

(٤) شرح المفصل: ٢/٢٨٩.

(٥) نفسه: ٣/١٤٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يجيب* بأنّ السبب هو بعد الاسم من الحرف، فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته، وأرى أنّه لا مبرر لمثل هذا التساؤل؛ لأنّ النحاة ذكروا هذه العلّة، وهي كافية.

ويوافق ابن النّحّاس النحاة في حكمهم على اتصال الفعل المضارع بنوني التوكيد بناء وإعراباً[1]، فهو يرى أنّ الفعل المتصل بالضمائر: ألف الاثنين، وياء المخاطبة، وواو الجماعة والمتّصل بنون التوكيد معرب، لأنّ نون الإعراب حذفت لتوالي النونات أو النونين، ولم تحذف للبناء. أمّا الفعل في غير هذه الحالة فهو مبني على الفتح، وبناؤه بسبب تركيب الفعل مع النون، وتنزّله منها منزلة الصدر من العجز- كما يرى ابن مالك*-؛ لأنّ العرب لا تركّب ثلاثة أشياء فتجعلها كالشيء الواحد، فقد حذفت نون الإعراب، وبقي الضمير ونون التوكيد.

ويرى ابن يعيش أنّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنيّة وإنّما أعربت لشبه بالاسم، فإذا دخلت عليها نون التوكيد أكّدت معنى الفعليّة، ومكّنته، فغلب جانب الفعل، وبعد من الاسم، فعاد إلى أصله[2].

ويظهر من كلام ابن يعيش أنّه يتحدث عن الفعل المضارع غير المتّصل بالضمائر، فلم يعط مثالاً على اتصاله بالضمائر ونون التوكيد، وما أعطاه من أمثلة كان على اتصاله بالنون فقط، نحو: والله ليفوقنّ، وليضربنّ، وليفوقنّ، وليضربنّ[3].

٢-٢-١- الخلاف في علل البناء:

يذكر ابن النّحّاس خلاف النحاة في علل البناء، وأنّهم جعلوها إحدى عشرة علّة، هي: شبه الحرف أو تضمّن معناه، والوقوع موقع المبني، ومناسبة المبني، والإضافة إلى المبني،

---

* أو السيوطي هو الذي يجيب. انظر الأشباه والنظائر: ٢٢٧/٢.

(١) انظر: الكتاب: ٥١٩/٣-٥٢١، وشرح الكافية: ٦٥/١..

* انظر: شرح الكافية: ٦٥/١ و ٥٩/٢.

(٢) شرح المفصل: ٢١٦/٤.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ٢١٦/٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

والخروج عن النظائر، وزاد ابن النّحّاس سابعة، وهي تنزّل الكلمة منزلة الصدر من العجز، كـ(بعل) في بعلبك وخمسة في خمسة عشر، وعدم العقد في التركيب، والوقوع موقع ما أشبه ما لا تمكّن له، وبالإضافة إلى ما أشبه ما لا تمكّن له، وتركيب المعرب مع الحرف[1]. وكلّ هذه العلل موجبة، إلاّ الإضافة إلى المبني فإنّها مجوّزة.

ويرى ابن يعيش أنّ الأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة:تضمّن معنى الحرف، ومشابهة الحرف، والوقوع موقع الفعل المبنيّ. ويفرّق بين ما تضمّن معنى الحرف، وما ضارعه، فالمضارعة: مشابهة بينهما في خاصّيّة من خواصّ الحرف، والتضمّن: أن ينوي مع الكلمة حرف مخصوص ويفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنويّ، حتّى كأنّه موجود فيه، وكأنّ الاسم وعاء لذلك الحرف[2].

ويقول ابن مالك: فالمعرب اسم لا يضاهي الحرف؛ أي: لا يشابهه[3].

ويذكر السيوطي أنّه يكفي في بناء الاسم شبه بالحرف من وجه واحد اتّفاقاً[4].

فابن النّحّاس إذن أخذ العلّة السابعة من شيخه ابن مالك، عند حديثه عن بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون التوكيد، فيبنى إذا كان اتصالاً مباشراً، ويعرب تقديراً إذا كان اتصالاً غير مباشر؛ أي: عندما يفصل بينهما ضمير الفاعل. يقول ابن مالك:" فإن لم يباشرها فهو معرب تقديراً، نحو: هل تفعلان؛ لأنّ سبب البناء تركيب الفعل مع النون، وتنزّله منها منزلة الصدر من العجز في نحو: بعلبك"[5].

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر: ٢/٢٥.

(٢) شرح المفصل: ٢/٢٨٦-٢٨٧.

(٣) شرح الكافية: ١/٦٥.

(٤) الأشباه والنظائر: ٢/٢٢٧.

(٥) انظر: شرح الكافية: ١/٦٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٢-٢-٢- الفرق بين الإعراب التقديريّ والإعراب المحليّ:

يوافق ابن النّحّاس شيخه ابن يعيش في النظر إلى الإعراب التقديريّ والإعراب المحليّ. فهو ينظر إلى هذه المسألة نظرة منطقيّة فكيف لكلمة تنتهي بحرف قابل لإظهار الحركة، تقدّر عليه الحركة تقديراً، فلا بدّ إذن أن تحتلّ هذه الكلمة وخاصّة المبنيّة محلاً إعرابياً، أي أنّها تحتل محلّ كلمة إذا ظهر فيها الإعراب أعربت، وإن لم يكن آخر الكلمة قادراً على إظهار الحركة قدّرت عليه تقديراً[١].

يقول ابن يعيش في الأسماء المقصورة والمنقوصة: "هذه الأسماء معربة، وإن لم يظهر فيها إعراب لنبوّ حرف الإعراب عن تحمّل الحركات، وجملة الأمر أنّ المعرب على ضربين: أحدهما: باختلاف في اللفظ باد في الأسماع والآخر: باختلاف في المحلّ، يقدّر تقديراً من غير أن يلفظ به"[٢].

وأميل إلى أنّ الإعراب المحليّ والتقديريّ هدفه ردّ الفرع إلى الأصل بالتقدير؛ ليأخذ حكمه[٣]. وأنّ واقع اللغة يتطلب هذا التقدير.

وأرى أنّ النحاة كانوا محقّين في نظرتهم إلى هذه القضية فهم أمام مجموعة كبيرة من الكلمات تدعوهم إلى أن يعربوها. فإذا كانت هذه الكلمات أسماء فلا بدّ أن تحتلّ محلاً إعرابياً؛ لأنّ لغتهم معربة، وفيها الحركات الإعرابية: الضمة والكسرة والفتحة، وهي حركات تظهر على أغلب الأسماء المحتلّة محلاً إعرابيّاً، ولا تظهر على غيرها لموانع خاصة، أكثرها صوتي وبعضها صرفي، فالألف مثلاً لا تظهر عليها الحركات، وكلمة (مُساعديّ) في جملة (هؤلاء مساعديّ) حدث فيها قلب وإدغام. فكيف يمكن للنحاة إذن أن يعربوا الأسماء المقصورة مثلاً،

---

(١) الفرائد الجديدة: ١/١٢٦.

(٢) شرح المفصّل: ١/١٥١. وانظر أيضاً: ١/١٦٢-١٦٤.

(٣) نظرية الأصل والفرع في النحو العربيّ، ص١١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكلمة (مساعديّ) في الجملة السابقة، لا بدّ لهم من الإعراب التقديريّ، لأنّ غيرها من الأسماء تظهر عليها الحركات الإعرابية عندما تحتلّ جميعاً المواقع الإعرابية المختلفة نفسها.

٢-٢-٣- أسماء حركات الإعراب وحركات البناء:

ينقل ابن النّحّاس خلاف النحاة في إطلاق أحدهما على الآخر، في ثلاثة مذاهب: لا يجوز؛ لأنّ المراد الفرق، ويجوز مجازاً مع بيّنة، ويجوز إطلاق أسماء حركات البناء على الإعراب ولا ينعكس[١]. إلاّ أنّ ابن النّحّاس لم يعط رأياً في ما سبق.

وكان سيبويه قد أطلق على حركات الإعراب: الرفع والنصب والجر والجزم، وعلى حركات البناء: الضم والفتح والكسر والسكون[٢]. ويوافقه ابن يعيش في ذلك[٣].

وأميل إلى التفريق بين هذه التسميات؛ ليكون كلّ مسمّى علماً على ما يسمّى به، فنعرف إذا سمعنا (مرفوع) أنّ الاسم معرب، وإذا سمعنا (مضموم) أنّه مبني.

٢-٣- العامل:

لعلّ شأن ابن النّحّاس في النظر إلى النحو العربي شأن سابقيه من النحاة، فقد نظروا إلى القضايا والمفردات النحوية جميعها، فوجدوها معربة ومبنيّة، ووجدوا أنّ المعربة تتغيّر من رفع إلى نصب إلى جرّ أو جزم، ولاعتيادهم على التفكير المنطقي في الأمور وجدوا أنّ الرفع والنصب والجرّ والجزم لا يحدث عشوائيّاً، أو مصادفة؛ إذ لا بدّ له من محدث، تماماً كما هو الكون أمامهم، لا بدّ له من محدث أو عامل. فأخرجوا إلى النحو العربيّ ما يسمّى بنظرية العامل. ولأنّ من طبيعة الإنسان أن يسأل عن علل ما حوله، نتجت في تفكيرهم نظرية التعليل النحويّ، ولأنّ الإنسان يفكّر بلغته، ولغته يصوغها كلاماً، وغالباً ما يكون هذا الكلام مستقيماً

---

(١) الأشباه والنظائر: ١/١٧٠.

(٢) انظر: الكتاب: ١/١٣-٢٠.

(٣) انظر: شرح المفصّل: ١/١٩٧-١٩٨.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

نحويّاً، فلا بدّ إذن أن يسأل عن علّة مجيء هذا مرفوعاً وهذا منصوباً وهذا مجروراً وهذا مجزوماً.

وعندما جاء مجددو النحو العربي*، وأرادوا إلغاء نظرية العامل والتعليل النحوي، لم يستطيعوا أن يتخلّصوا من الكلام في العامل، فجعلوا المتكلّم هو عامل الرفع والنصب والجر والجزم، وليست الأداة فعلاً كانت أم اسماً أم حرفاً، وما الجديد في ذلك؟ ففي النحو القديم عامل، وفي التجديد عامل. أي أنّ طبيعة العقل البشري لم تختلف في الموجود، وإنّما اختلفت في طريقة التفكير به، أو الوصول إليه.

وبشكل عام يوافق ابن النّحّاس سابقيه من النحاة في نظرتهم إلى القضايا النحويّة في ما نسب إليه من آراء، إلاّ أنّه كان متسرّعاً في الحكم على تنازع العوامل، وهو من القضايا الخلافيّة في النحو العربي، فهو يقول: "لا أعلم في التنزيل العظيم ما هو صريح في إعمال الثاني إلا قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ (المنافقون: ٥) ولو أعمل الأوّل لقيل: تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله. ومثله في الحديث: "إنّ الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فمسخهم.." [١]. وهو عكس الآية؛ لأنّ الثاني تعدّى بالجار، ولو أعمل الأوّل لعدّاه بنفسه"[٢].

وما أفهمه من كلام ابن النّحّاس أنّ الفعل (يستغفر) أخذ فاعلاً هو (رسول الله)، وأنّ الفعل غضب تعدّى إلى مفعوله (سبط) بحرف الجرّ (على). أي أنّ الفعل الثاني في الآية والحديث هو الذي عمل، وهذا العمل في الثاني موجود في القرآن الكريم في غير هذا الموضع،

---

* كان ابن جنّي قد سبقهم إلى هذا بقوله: "فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح". انظر: الخصائص: ١/ ١١١.

(١) صحيح مسلم: ١٥٤٦/٣ حديث رقم ١٩٥١.

(٢) الأشباه والنظائر: ١٥٤/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهو موجود في قوله تعالى: (آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) (الكهف: ٩٦)، وقوله تعالى: (فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيه) (الحاقّة: ١٩) إذ لو أعمل الأوّل لقال: آتوني أفرغه عليه قطر، وهاؤم اقرؤوه كتابيه على الترتيب[١]. إلاّ أن يكون في الآيتين حذف للمفعول به للفعل الثاني، فيكون الفعل الأوّل هو العامل. ولكن في الآية التي ذكرها ابن النّحّاس لا يكون هناك حذف؛ لأنّ القرينة اللفظية تؤكّد إعمال الثاني لا الأولّ، لأنّ الأوّل (تعالوا) يتعدّى إلى مفعوله بـــ(إلى)، و(إلى) غير موجودة، وليست من الأمور التي يجوز حذفها في مثل هذه المواقع.

أمّا في الحديث فقد أعمل الثاني لوجود قرينه لفظية أيضاً، وهي تعدّي الفعل الثاني بحرف الجرّ.

ويوافق ابن النّحّاس شيخه ابن مالك في منع التنازع في العامل المكرر المعنى لغرض التأكيد، لأنّ الثاني في حكم الساقط، فلا يعتدّ به. يقول ابن مالك: "إنّما قلت: عاملان...اقتضيا، فنسبت الاقتضاء لهما؛لأخرج بذلك العاملين المؤكّد أحدهما بالآخر،نحو قول الشاعر[٢]:[الطويل]

فأينَ إلى أينَ النّجاةُ بِبَغْلتي أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ احبسِ احبسِ

فأتاك أتاك عاملان في اللفظ، والثاني منهما لا اقتضاء له إلاّ التوكيد، ولو اقتضى عملاً لقيل: أتاك أتوك، أو أتوك أتاك"[٣].

وأميل إلى هذه الموافقة؛ لأنّ المقصود من الفعل الثاني في البيت السابق هو التأكيد اللفظي لا شيء غيره، ولو كان تنازعاً، لكان هناك اختلاف في صيغة الفعل، أو ما أسند إليه، وقد يؤيّد هذا وجود الفعل (احبس) مؤكّداً لفظياً بالفعل (احبس)، فتكراره توكيد.

---

(١) وانظر ذلك في شرح المفصّل: ١/٢٠٨-٢٠٩.

(٢) البيت بلا نسبة.

(٣) شرح الكافية: ١/٢٨٧-٢٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٣-١- الأفعال أصل في العمل:

نظر النحاة في اللغة العربيّة، ونحوها، فبنوا القواعد على الأكثر، ثمّ وضعوا أصولاً نظريّة، فجعلوا لكل باب نحويّ أصلاً عامّاً ينتظم ظواهره كافة، وإذا وجدوا للباب أدوات عدّة متشابهة العمل جعلوا واحدة منها أصلاً تتفرع عليه سائر أدوات الباب، وكانوا ربّما أتوا بملامح تاريخيّة، يكون السابق فيها أصلاً للاحق(١).

ويرى النحاة أنّ الأصل في العمل الفعل، وكل ما سواه من العوامل محمول عليه، ومشبّه به، فالفعل يرفع الفاعل بحقّ الأصل، أمّا إذا عمل الاسم أو الحرف، فلعلة لحقته، وهي مشابهة الفعل بوجه ما(٢).

ويتّفق ابن النّحّاس مع النحاة في أنّ الأفعال أصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل أقلّه في الفاعل. إلاّ أنّه يرى أنّ للحروف أصالة في العمل أيضاً، من حيث كانت إنّما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه. ويفسّر ذلك بأنّ الاختصاص موجب للعمل؛ ليظهر أثر الاختصاص. فبعض الحروف تختصّ بالأفعال وبعضها بالأسماء؛ لذلك عملت، قياساً على أنّ الفعل مختصّ بالأسماء. ويوافق ابن النّحّاس النحاة في أنّ الأسماء لا يعمل منها شيء إلاّ لشبه الفعل أو الحرف(٣).

وأميل إلى أنّ ابن النّحّاس محقّ في ذلك؛ لأنّه يفسّر الأصالة في العمل بأن يعمل الفعل أو الحرف بنفسه لا بسبب غيره، فالحروف التي تدخل على الأسماء-مثلاً- مختصّة بها، تحدث فيها ذلك الأثر الإعرابي، ولا يكون ذلك على معنى شيء آخر، فياء النداء مثلاً مختصّة بنداء

---

(١) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص٢٥.

(٢) نفسه، ص٨١.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر: ٢٥٧/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأعلام، وتعمل فيها، وإن دخلت على غير الأسماء تغير أسمها(*)، وحروف الجرّ مختصّة بالدخول على الأسماء فقط، لذلك تحدث فيها أثراً إعرابيّاً. وإن اعترض على ذلك بأن ياء النداء تكون على تقدير (أدعو) أو (أنادي)، فكيف لي أن أصيغ فعلاً يوافق في معناه حرف الجرّ. ولذلك إذا أريد تعميم شيء ما، فإنّه ينبغي أن يكون منطبقاً على كلّ الفروع، وليس على فروع دون أخرى. ومن هنا كان ابن النّحّاس محقّاً في أنّ للحرف أصالة في العمل.

٢-٣-٢- سبب رفع الفاعل ونصب المفعول:

يرى ابن النّحّاس أنّ سبب رفع الفاعل ونصب المفعول به: قلّة الفاعل: لكونه لا يكون إلا لفظاً واحداً، وكثرة المفعول؛ لكونه متعدّداً والرفع أثقل من النصب، فأعطي الثّقيل للواحد، والنصب للمتعدّد ليتعادلا(١). وهو بهذا يوافق شيخه ابن يعيش الذي يرى أنّ الضمة أثقل من الفتحة، فأعطوا الفاعل الذي هو قليل، الرفع الذي هو ثقيل، وأعطوا المفعول الذي هو كثير النصب الذي هو خفيف، وإنّما فعلوا ذلك لوجهين: أحدهما: ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، وهو الضمة، والثاني: أنّهم خصّوا الفاعل بالرفع والمفعول به بالنصب؛ ليكون ذلك عدلاً في الكلام، فيكون ثقل الرفع موازياً لقلّة الفاعل وخفّة النصب موازية لكثرة المفعول(٢).

٢-٣-٤- العامل في الظرف والمجرور خبرين:

بعد أن عرض ابن النّحّاس آراء النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور (خبرين)، قال: "واعلم أنّه على كلّ تقدير سواء قلنا العامل فيه اسم أو فعل، أنّا نعتقد أنّا حذفنا العامل لما اعتزمنا أن نجعل الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور"(٣).

(*) فهي مع غير الأسماء التي يصحّ تدلوها حرف تنبيه.

(١) الأشباه والنظائر: ١/١١١.

(٢) شرح المفصّل: ١/٢٠٢.

(٣) الأشباه والنظائر: ١/٢٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولا أرى أن يكون هناك شيء مقدّر مع الظرف والمجرور خبرين، لأنّ إظهاره "شريعة منسوخة"[1] فمن باب أولى إذن أن يكون الظرف والمجرور هما الخبر لا شيء غيرهما.

وإذا تمّ تقدير الخبر بالفعل (استقرّ) أو ما شابهه. وقدّم الظرف أو المجرور على المبتدأ، فكيف تحدّد الجملة؟، هل تكون (استقرّ في البيت رجل)؟. إن كانت كذلك فإن إعراب رجل يصبح فاعلاً، لا مبتدأ. وإن قدّر الاسم (مستقر) أو ما شابهه، وقدّم الظرف أو المجرور على المبتدأ، فكيف تكون الجملة؟ هل تكون (مستقرّ في البيتِ رجل) أو (استقرار في البيت رجل)؟ فإن إعراب (رجل) لن يكون مبتدأ في الحالتين وقد يدلّ على ذلك اختلاف النحاة- كما ذكر ابن النّحّاس- في تقدير عامل الظرف والمجرور. إذا قدّما على اسم (إنّ)، إذ قدّروه بعد الاسم، حتّى لا يفصل بين (إنّ) واسمها غير الظرف والمجرور. ومن قدّره قبل الظرف والمجرور لم يعدّه فصلاً؛ لأنّه لازم الإضمار، ولا يجوز إظهاره[2].

إذن، فما دام لازم الإضمار، فلم البحث عنه وتقديره؟ أمّا إذا كان المعنى كما قصده سيبويه من أن يكون الظرف والمجرور خبرين أم لا[3]، فالأمر مختلف، فإن كانا بمعنى الاستقرار فهما خبران، وإلاّ فلا.

٢-٣-٥- لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد:

يرى ابن النّحّاس أنّه إذا جعل (حامض حلو) خبراً في جملة: هذا حامض حلو، فالعائد ضمير من طريق المعنى؛ لأنّ المعنى: هذا مزّ، ولا يكون هذا العائد في أحدهما؛ لأنّه حينئذٍ

---

(١)الأشباه والنظائر: ١/٢٥١.

(٢) نفسه:١/٢٥٢.

(٣) انظر: الكتاب: ١/٥٥-٥٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يكون مستقلاً بالخبريّة، وليس المعنى عليه، ولا فيهما؛ لأنّهما حينئذٍ يكونان قد رفعا ذلك الضمير، فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد، وذلك لا يجوز[1].

وقد ورد هذا الرأي عند سيبويه، من غير أن يذكر قضية اجتماع العاملين- أقصد التصريح بالمصطلح-، فهو يقول في باب: "ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب من المعرفة وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق..ورفعه يكون على وجهين: فوجه أنّك حين قلت: هذا عبد الله أظهرت هذا أو هو. كأنّك قلت: هذا منطلق، أو هو منطلق. والوجه الآخر: أن تجعلها جميعاً خبراً لهذا، كقولك: هذا حلو حامض، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنّك تزعم أنّه جمع الطعمين"[2].

ويقول ابن يعيش: يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك، كما قد يكون له أوصاف متعددة، فتقول: هذا حلو حامض، تريد أنّه قد جمع بين الطعمين، كأنّك قلت: هذا مزّ، فالخبر وإن كان متعدّداً من جهة اللفظ، فهو غير متعدّد من جهة المعنى؛ لأنّ المراد أنّه جامع للطعمين، وهو خبر واحد، وتقول: هذا قائم قاعد، على معنى: راكع، ومثله قوله تعالى: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ(١٤)ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ(١٥)فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ) (البروج: ١٤-١٦)، واعلم أنّك إذا أخبرت بخبرين فصاعداً كان العائد على المخبر عنه راجعاً من مجموع الجزأين، والمراد العائد المستقلّ به جميع الخبر، وذلك إنّما يعود من مجموع الاسمين. فأمّا كلّ واحد منهما على الانفراد، ففيه ضمير يعود إليه لا محالة، من حيث كان راجعاً إلى معنى الفعل، فيعود من كلّ واحد منهما ضمير، عود الضمير من الصفة إلى الموصوف، والظرف إلى المظروف، فأمّا عود الضمير من الخبر المستقلّ به إلى المبتدأ فإنّما يكون من المجموع، سواء كان الخبران ضدّين أم لم يكونا"[3].

---

(١) الأشباه والنظائر: ٢٦٨/١.

(٢) الكتاب: ٨٣/٣.

(٣) شرح المفصل، ٢٤٩/١-٢٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويتبيّن من هذا أنّ ابن النّحّاس أخذ رأي ابن يعيش، وصاغه بعبارات جديدة، أدخلها في باب العامل.

٢-٣-٦- حذف حروف العلّة للجزم:

يذكر ابن النّحّاس اختلاف النحاة في علّة حذف حروف العلّة من الأفعال المضارعة المعتلة الآخر عندما تجزم، فمنهم من يذكر أنّها تحذف عند الجازم، وتعرب بحركات مقدّرة، ومنهم من حذفها علامة للجزم، ولم يذكر ابن النّحّاس رأيه في هذا الحذف وما ذكره كان نقلاً للخلاف[١].

وأميل إلى أنّ سبب حذف حرف العلّة من الأفعال المضارعة الناقصة هو ذهاب الحركة، فمعلوم أنّ علامة الجزم هي السكون، أي عدم وجود حركة، فعندما أقول: يكتبُ وأجزمها بـ(لم): لم يكتبْ، فالذي حدث هو حذف الحركة وإسكان حرف الإعراب. وكذا في الناقص، فعندما أقول: يرمي، ويخشى ويغزو، فإنّي أعربها بحركات مقدّرة في حالة الرفع، ويمكن لي إظهارها في اليائي والواوي، فأقول: يرميُ، ويدعوُ، وتبقى مقدّرة على الألف: أمّا في النصب فتكون الفتحة ظاهرة في اليائي والواوي ومقدّرة على الألف. ولكن عند الجزم يحذف حرف العلّة كما يرى المتقدّمون، والحقيقة أنّه قصِّر ولم يحذف، وفي ما هو آتٍ تفسير لذلك.

الأصل في (يرمي) و(يدعو) هو (يرميُ) و(يدعوُ) فوقعت الياء بين ضمة وكسرة فتسقط، ووقعت الواو بين ضمتين فتسقط فتلتقي في الفعل (يرمي) كسرة متبوعة بضمة، فتماثل الضمة الكسرة فتصبح كسرة، فتلتقي كسرتان تكوّنان (ي)[٢].

وفي الفعل (يدعو) تلتقي ضمّتان فتكونان (و). هذا في حالة الرفع، أما في النصب فلا

---

(١) الأشباه والنظائر: ١٤٩/٢-١٥٠.

(٢) انظر التصريف العربي، من ص ١٥٢-١٦١ و Arabic Phonology، من ص ٥١-٥٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تتأثر الياء والواو؛ لأنّهما متلوّتان بفتحة. ولكن في الجزم، وهو إذهاب الحركة يحدث أن تذهب الحركة الأخيرة التي التقت بسابقتها فكوّنت الياء أو الواو، وعند سقوطها أو ذهابها تبقى الحركة السابقة فتكون على شكل (يرمِ)، و(يدعُ).

٢-٣-٧- الجازم أضعف من الجارّ:

يرى ابن النّحّاس أنّ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، ولمّا كان حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله ضعيفاً، فأن يضعف حذف حرف الجزم وإبقاء عمله أولى وأحرى[١].

ويبدو أن ابن النّحّاس استفاد من سيبويه في ما ذهب إليه، يقول سيبويه: "الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجرّ نصيب، فمن ثمّ لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار"[٢].

وكأنّ ابن النّحّاس قارن بين الحالات الإعرابيّة لكل من الاسم والفعل، فوجد أنّ الاسم يرفع وينصب ويجرّ، وأنّ الفعل يرفع وينصب ويجزم، فمن هنا كان الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، ولاعتماده الأصل القائل بأنّ الأفعال أعربت لمضارعتها الأسماء.

٢-٤ – الجملة الفعليّة :

٢-٤-١- الفرق بين نعم وبئس وحبّذا:

يرى ابن النّحّاس أنّ (حبّذا) و (لا حبذّا) كـ(نعم) و(بئس) في المبالغة في المدح والذمّ، إلاّ أنّ هناك فرقاً في تضمّن (حبّذا) تقريب الممدوح من القلب، و (لا حبّذا) بعد المذموم من القلب. ومما افترقا فيه أيضاً أنّه يجوز في (حبّذا) الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز. وفي (نعم

---

(١) الأشباه والنظائر: ٢١٦/٢.

(٢) الكتاب: ٩/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبئس) خلاف. وأنّ فاعل (حبّذا) اسم إشارة، وهو اسم مبهم[1].

ويرى ابن يعيش أنّ (حبّذا) تقارب في المعنى (نعم)، لأنّها للمدح، كما أنّ (نعم) كذلك، إلاّ أنّ (حبّذا) تفضلها بأنّ فيها تقريباً للمذكور من القلب، وليس كذلك (نعم)، و(حبّذا) مركّبة من فعل وفاعل فالفعل (حبّ) وفاعله (ذا)، وهو من أسماء الإشارة، ويجوز في (حبّذا) ألاّ تأتي بالمفسّر، ونقول: (حبّذا زيد). ولا يجوز ذلك في (نعم). فلا تقول: (نعم زيد)، وذلك لأنّ (ذا) اسم ظاهر يجري مجرى ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس، فاستغنى عن المفسّر لذلك، فكما تقول: (نعم الرجل زيد)، ولا تأتي بمفسّر، كذلك تقول (حبّذا زيد)، ولا تقول: (نعم زيد)، فإنّه ربّما ألبس في (نعم) لو قيل، ولا يلبس في (حبّذا)، وذلك أنّ (حبّ) فعل عمل في (ذا)، واستوفى ما يقتضيه، فإذا وقع بعده المخصوص بالمدح مرفوعاً، لا يشكل بأن يتوهّم أنّه فاعل، لأنّ الفعل لا يكون له فاعلان، وليست (نعم) كذلك، لأنّ فاعلها مستتر لا يظهر، فافتقر إلى تفسير، فلو لم يأت بالمفسر، وأوليته المخصوص بالمدح مرفوعاً، لجاز أن يظنّ ظانّ أنّه فاعل (نعم)، وأنّه ليس في نعم فاعل[2].

ويظهر لي أنّ ابن النّحّاس يوافق شيخه ابن يعيش في أنّ (حبّذا) و(لا حبّذا) يتضمّنان تقريب الممدوح من القلب، وإبعاد المذموم منه على الترتيب، وأنّ ما ذهبا إليه يعتمد على الفاعل والمخصوص بالمدح أو بالذم، في كلّ من: (نعم وبئس وحبّذا ولا حبّذا). ففاعل (نعم وبئس) فيه (ال) الجنسيّة، ثمّ يأتي المخصوص بمدح أو ذم، فيكون المدح أو الذم مستغرقاً عموم جنس الفاعل، ثمّ يخصّص للمخصوص بالمدح أو الذم، فلا يكون هذا الفعل قريباً من القلب لعموميّته،

---

(١) الأشباه والنظائر: ٢/٢٠٢.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٤/٤٠٤-٤١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعكس فاعل (حبّذا) الذي هو اسم إشارة للقريب، خاصّ بشخص واحد فقط، هو المخصوص بالمدح بعده. وكذا (لا حبّذا) في الذم، إذ تنفي(لا) هذا القرب. فإذا أراد المتكلّم المبالغة في المدح أو الذمّ جاء بـــ(حبّذا) و (لا حبّذا)، لأداء معنى القرب أو البعد عن القلب.

وقد يؤيّد هذه النظرة إلى أفعال المدح والذم ما عرضته كتب النحو في (نعم وبئس) من أنّهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان، لاختصاصهما بالمدح العام في (نعم) والذم العام في (بئس)[1].

٢-٤-٢- الاختلاف في أفعل به:

ينقل ابن النّحّاس آراء البصريين والكوفيين في فعل التعجب (أفعل به)، معناه أمر أم تعجب، مع اتفاقهم على أنّ لفظه لفظ الأمر، كما يذكر اختلافهم في محلّ (به) من الإعراب فـــ(أفعل به) أمر عند الكوفيين لفظاً ومعنى، و(به) في محل نصب مفعول به، وهو تعجّب عند البصريين، و(به) في محل رفع فاعل[2].

ولكنّ ابن النّحّاس قد نقل هذا الخلاف عن شيخيه ابن يعيش[3] وابن مالك[4]، دون أن يبدي رأيه في هذا الموضع، إلاّ أنّه ذكر في موضع سابق[5] بأنّ الفعل من باب (فَعُل) يظهر فيه التعجب بدليل وقوع الباء زائدة فيه مع الفاعل، كما دخلت في باب التعجب في (أفعل به).

يرى ابن النّحّاس إذن أنّ (أفعل به) فعل لإنشاء التعجب، اللفظ فيه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، و(به) فاعل هذا الفعل.

---

(١) انظر ذلك في: الكتاب: ٢٦٦/٣، ١١٦/٤، والمقتضب: ١٤٠/٢، والكافية في النحو: ٣١٢/٢-٣١٤، والأنصاف: في مسائل الخلاف، المسألة الرابعة عشرة، ٩٨/١-١٢٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٨٩-٢٩٠، وشرح المفصل: ٣٨٨/٤-٣٨٩.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر: ١٦١/٢-١٦٢.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٤١٩/٤-٤٢٠.

(٤) انظر: شرح الكافية: ٤٨٢/١-٤٨٣.

(٥) انظر: الأشباه والنظائر: ١٦٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٤-٣- تقديم الفاعل وتأخير المفعول:

يوافق ابن النّحّاس شيخيه ابن يعيش وابن مالك في أنّ الأصل في الفاعل التقديم؛ لأنّه يتنزّل من الفعل منزلة الجزء، ولا كذلك المفعول[١]. فيرى ابن يعيش أنّ الفاعل يلازم فعله ويتنزل منزلة الجزء منه- بدليل أنّه لا يستغني عنه، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل. وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتّب بعده، تماماً كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أوّلها. ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه، ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة، لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده، فرتبة الفعل أن يكون أوّلاً، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول به أن يكون آخراً، فإذا تقدّم المفعول فلضرب من التوسّع أو الاهتمام به، والنيّة به التأخير[٢].

ويقول ابن مالك: "الفعل والفاعل كجزأي الكلمة؛ ولذلك لم يستغن عن الفاعل، ولم يقدّم على الفعل مع بقائه فاعلاً. ودلّت العرب على كونهما كشيء واحد بوصل علامة تأنيث الفاعل بالفعل، نحو: ما قامت هند، ويجعل علامة رفع الفعل بعد الفاعل، في نحو: تفعلان وتفعلون. فالأصل أن يكونا غير مفصولين بمفعول ولا غيره. وليس المفعول من الفعل بتلك المنزلة، بل هو فضلة؛ ولذلك جاز تقديمه، والاستغناء عنه لفظاً. والأصل فيه إذا ذكر أن يفصل بالفاعل، فإذا اتّصل بالفعل فهو منويّ التأخير، والفاعل منويّ الاتّصال إذا أخّر"[٣].

---

(١) نسه: ٢/٦٧.

(٢) شرح المفصل: ١/٢٠٢-٢٠٣.

(٣) شرح الكافية: ١/٢٦٠-٢٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٤-٤- حصر الفاعل في المفعول والمفعول في الفاعل:

شرح ابن النّحّاس قول ابن عصفور في المقرّب: "لو يكون الفاعل مقروناً بإلاّ[١]" في ما يقارب أربع صفحات، ذكر فيها آراء النحاة في جواز تقديم المحصور منهما على الآخر، أو وجوبه. فوافق- كما يذكر أبو حيّان على لسانه- البصريين والفراء وابن الأنباري في جواز تأخير الفاعل إذا كان المفعول مقروناً بإلاّ، لأنّه إن كان مؤخراً لفظاً، فالنيّة فيه التقديم، بخلاف المفعول مع الفاعل المقرون بإلاّ فإنّه إذا تأخّر تأخّر لفظاً ونيّة[٢].

٢-٤-٥- ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به:

يرى ابن النّحّاس أنّه إذا كان للفعل مفعولات أقيم مقام الفاعل المفعول المصرّح لفظاً وتقديراً، دون المصرّح لفظاً فقط[٣].

ويذكر قاعدة مفادها: أنّ المحذوف المنويّ كالملفوظ به، وهو بهذا يوافق شيخه ابن يعيش الذي يقول: "وهذا الحذف وإن كان ليس بقياس، لكن لا بدّ من قبوله، لأنّك إنّما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ولا تقيس عليه"[٤].

كما أنّ ابن النّحّاس يوافق ابن عصفور في إقامة المفعول المصرّح لفظاً وتقديراً، دون المصرّح لفظاً[٥]، على اختلاف المصطلح بينهما، فهو عند ابن عصفور المسرّح.

إذن يلجأ ابن النّحّاس إلى تبرير رأيه باعتماده على أنّ المحذوف المنويّ كالملفوظ به،

---

(١) المقرّب: ص٥٦.

(٢) تذكرة النحاة:ص ٣٣٦. وانظر المسألة كلّها، من ص ٣٣٣-٣٣٦.

(٣) الأشباه والنظائر: ٢٩٩/١.

(٤) شرح المفصّل: ٥١٥/٤.

(٥) انظر: المقرّب: ص٨٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالمحذوف من الجملة (اختير الرجال سماحة) [1] هو حرف الجرّ (من) تخفيفاً، وهو مراد، فلو ظهر هذا المحذوف لم يجز إلاّ إقامة المفعول به المسرّح أي غير المقترن بحرف الجرّ. وأميل إلى أنّ ابن النّحّاس محقّ في ما ذهب إليه، ولكن بتغيير كلمة (المصرّح) إلى (المسرّح) حفاظاً على المعنى إلاّ إذا كان هناك تصحيف. وذلك لأنّ الفعل وصل إلى المفعول (المسرّح لفظاً وتقديراً) مباشرة دون وساطة، أمّا المفعول الثاني فقد وصل إليه بوساطة حرف الجر.

٢-٤-٦- حذف مفاعيل أعلم وأرى:

يرى ابن النّحّاس أنّه يجوز حذف المفعولين الأوّل والثاني اختصاراً، وأمّا حذف الثالث فمبني على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي (ظننت) اختصاراً، فمن أجاز الحذف هناك أجازه في الثالث هنا[2].

ويقول سيبويه في باب: "الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر..وإنّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا، أنّك أردت أن تبيّن ما استقرّ عندك من حال المفعول الأوّل، يقينا كان أو شكاً، وذكرت الأوّل؛ لتعلم الذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك من هو....وأمّا ظننت ذاك فإنّما جاز السكوت عليه؛ لأنّك قد تقول: ظننت فتقتصر، كما تقول ذهبت، ثمّ تعمله في الظنّ كما تعمل ذهبت في الذهاب، فذاك ههنا هو الظنّ"[3].

---

(١) هذه الجملة مأخوذة من بيت الفرزدق:

ومنا الذي اختير الرجال سماحة وجودا إذا هب الرياح الزعازع

(٢) الأشباه والنظائر: ١٥٩/٢.

(٣) الكتاب: ٣٩/١-٤٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقول أيضاً: "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوّل الذي قبله في المعنى"[1].

ويرى ابن يعيش أنّه يجوز لك أن تقتصر على أحد المفعولين، إذا لم يكن الفعل فيه من أفعال الشك واليقين. أمّا إذا كان فلا يجوز أن يقتصر على أحد المفعولين فيها دون الآخر، وذلك لأنّها تدخل على المبتدأ والخبر. ولا بدّ لكل واحد منهما من صاحبه: لأنّ من مجموعهما تتم الفائدة للمخاطب. فالمفعول الثاني معتمد الفائدة، والمفعول الأوّل معتمد البيان. فلما كانت الفائدة مرتبطة بهما جميعاً لم يجز إلاّ ذكرهما معاً. أما باب (أعطى) و(كسا) فيجوز أن يسكت على الفاعل؛ لأنّه يحصل به الفائدة للمخاطب، وكذلك (ظننت) و(علمت) فإذا قلت: ظننت، أفدت أنّه ليس عندك يقين، وإذا قلت: علمت، فقد أخبرت أنّه ليس عندك شك"[2].

أمّا ابن عصفور فيرى أنّه يجوز في الأفعال التي تنصب مفعولين حذفهما اختصاراً واقتصاراً، أمّا حذف أحدهما اقتصاراً فلا يجوز، ويجوز اختصارا في ضعف من الكلام[3].

ويضيف: أمّا الأفعال (أعلم) و(أرى) فيجوز فيهما حذف المفعولات الثلاثة اقتصاراً واختصاراً. أمّا حذف اثنين منهما أو واحد فجائز اختصاراً، وغير جائز اقتصاراً، ويكون المفعول الثاني لهذه الأفعال ما كان أوّلاً في باب (ظننت)، والثالث ما كان ثانياً فيه، ويجوز أن تسدّ (أنّ) و(أنّ) مع صليتهما مسدّ المفعولين الثاني والثالث[4].

---

(١) الكتاب: ٤١/١.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٣٢٥/٤-٣٢٧.

(٣) المقرّب: ص١٢٩.

(٤) نفسه، ص١٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويظهر لي من كلام سيبويه أنّه يجوز حذف مفعولي (ظنّ) اختصاراً ولا يجوز أن يقتصر على أحدهما، أمّا المفعولات الثلاثة فلا يجيز حذف الأوّل اقتصاراً لأنّه بمنزلة الفاعل في (ظنّ)، وأفهم أنّه يجوز أن يحذف المفعول الثالث كما جاز حذف الثاني من مفعولي (ظنّ).

أمّا ابن يعيش فقد أوضح جواز حذف مفعولي (ظنّ)، وعدم جواز حذف أحدهما اقتصاراً، لأنّ الاقتصار على أحدهما لا يحصل به الفائدة، فهو مبتدأ يتطلب خبراً. أمّا إذا حذف المفعولان فقد أفاد الفعل (ظنّ) أنّه ليس هناك يقين، وأفاد (علم) أنّه ليس هناك شك. وعليه فإنّه يجوز أن يحذف المفعول الثالث من باب (أعلم وأرى).

ويوضّح ابن عصفور أنّه يجوز حذف المفعولات الثلاثة اقتصاراً واختصاراً، ولا يجوز أن يحذف اثنان أو واحد اقتصارا. وأفهم من كلام ابن عصفور أنّه يجوز حذف المفعول الثالث لأنّه كالثاني من مفعولي (ظنّ).

أي أنّ ابن النّحّاس يوافق النحاة السابقين في ما ذهبوا إليه إلاّ أنّهم كانوا أكثر تفصيلاً، وبياناً لجواز حذف المفاعيل.

٢-٤-٧- الاختصاص:

يرى ابن النّحّاس أنّ الاسم المنصوب على الاختصاص يشبه المنادى، وليس بمنادى، وهو منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره كما لم يجز إظهار الفعل مع المنادى، وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب أربعة: بنو، ومعشر، وأهل، وآل. ولا يجوز أن يأتي منصوب على الاختصاص من الأسماء المبهمة، لأنّه إنّما يذكر لبيان الضمير، ولذلك لا يجوز أن يؤتى به نكرة[1].

(١) انظر عقود الزبرجد: ١/١١٠-١١١، والأشباه والنظائر: ٢/١٠٦، ٢٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويوافق ابن النّحّاس في هذا رأي سيبويه الذي يقول: "هذا باب من الاختصاص يجري على ما يجري عليه النداء، فيجيء لفظه على موضع النداء نصباً، لأنّ موضع النداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنّهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهّم أجروها على ما حمل عليه النداء. وذلك قولك: إنّا معشر العرب نفعل كذا وكذا، كأنّه قال: أعني، ولكنّه معنى لا يظهر، ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء..واعلم أنّه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب، فتقول: إنّي هذا افعل كذا وكذا، ولكن تقول: إنّي زيداً أفعل، ولا يجوز أن تذكر إلاّ اسماً معروفاً، لأنّ الأسماء إنّما تذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمر وتذكيراً، وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر، ولو جاز هذا لجازت النكرة، فقلت: إنّا قوماً، فليس هذا من مواقع النكرة والمبهم، ولكنّ هذا موضع بيان، فقبح إذ ذكروا الأمر توكيداً لما يعظّمون أمره أن يذكروا مبهما. وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب: بنو فلان، ومعشر مضافة، وأهل البيت، وآل فلان"[1].

كما أنّ ابن النّحّاس يوافق شيخيه ابن يعيش[2] وابن مالك[3] اللذين لم يبتعدا عمّا ذهب إليه سيبويه.

ولعلّ ما زاده ابن النّحّاس على سيبويه هو قوله: "وموضع هذا الاسم مع الفعل الناصب نصب على الحال؛ لأنّه لمّا كان في التقدير: أنا أخصّ أو أعني، فكأنّه قال: إنّا نفعل كذا مخصوصين بين الناس أو معنيين"[4] إلاّ أنّه وافق شيخه ابن يعيش في قوله: "بل هي جملة في موضع الحال"[5].

---

(١) انظر: الكتاب: ٢/٢٣٣-٢٣٦.

(٢) انظر: شرح المفصل: ١/٣٧٠-٣٧٣.

(٣) وشرح الكافية: ٢/٣٩-٤٠.

(٤) عقود الزبرجد: ١/١١٠.

(٥) شرح المفصل: ١/٣٧٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإذا كان كذلك أي أن يكون الاسم مع الفعل الناصب في موضع حال، فإنّه يخالف القصد الذي وضع له الاختصاص، لأنّ الاختصاص يراد منه ثبات الوصف، والحال متقلّب، فخرج إذن عن المراد.

وأرى أنّ ما ذهب إليه هؤلاء النحاة كان نتيجة اعتمادهم -في الغالب- على المعنى، وقياس العامل في نصب الاختصاص على العامل في نصب المنادى. إلاّ أنّ اعتمادهم على التفريق بينهما يعود إلى معنى الجملة، وطريقة تآلف الألفاظ إلى بعضها. ولكنّ ابن النّحّاس ضرب لنا مثالاً على الاسم (أهل) كان النداء فيه أقرب من الاختصاص، وذلك في قولـــــــه: "....وأهل البيت، نحو: رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت" إذ يظهر من هذا أنّ كلمة أهل منصوبة على أنّها منادى؛ لوجود ضمير الخطاب في (عليكم) ثم إنّ رحمة الله ليست خاصة بأهل البيت فقط، فقد وسعت رحمته تعالى كل شيء، إلاّ أنّ المتكلّم خصّهم بالرحمة والبركة عن طريق النداء، لا عن طريق الاختصاص.

٢-٤-٨- التحذير:

يذكر ابن النّحّاس أنّه إنّما لزم إضمار الفعل في باب التحذير لكثرته في كلامهم، ويذكر أنّ هذا الرأي لسيبويه[١]، فهو يوافق سيبويه[٢] إذن، و يوافق شيخيه ابن يعيش[٣] وابن مالك[٤] في وجوب إضمار الفعل، إلاّ أنّهما لم يذكرا أنّ سبب الإضمار هو كثرة الاستعمال.

ويقول أحد الباحثين: يرى النحاة أنّ التحذير فيه حذف للصيغ، وهذا الحذف قد يجب في تراكيب معينّة منها، وعلى الرغم من أنّ ابن النّحّاس متّبعاً سيبويه قد فسّر هذه الحذف بأنّه

---

(١) الأشباه والنظائر: ١/٢٩٠.

(٢) انظر: الكتاب: ١/٢٧٤.

(٣) انظر: شرح المفصل: ١/٣٨٩-٣٩١.

(٤) انظر: شرح الكافية: ٢/٤٠-٤١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لكثرته في الكلام، فكأنّه للتخفيف عنده، ويبدو أنّ اصطلاح التخفيف في النحو العربي مرن ويفسّر ظواهر كثيرة[1].

وأخلص إلى أنّ حذف الفعل في التحذير كان لغرض دلالي، فالمتكلّم يريد أن يوصل تحذيره إلى المخاطب بأقصر زمن ممكن لذلك لم ينطق بالفعل، فهو يريد من المخاطب أن ينتبه إلى ما يقول، وغالباً ما يؤكّد تحذيره بتكرار المفعول مرّة ثانية، ويمكن أن يلحظ ذلك من كلام سيبويه: "ومما جعل بدلاً من اللفظ بالفعل، قولهم: الحذر الحذر، والنجاء النجاء، وضرباً ضرباً"[2] ولا أظنّ أن حذف الفعل في التحذير كان لكثرة الاستعمال.

٢-٤-٩- تقديم التمييز على الفعل:

يذكر ابن النّحّاس خلاف النحاة في جواز تقديم التمييز على الفعل، ويرى أنّه لا يجوز، لأنّ قياس جواز تقديمه على جواز تقديم الحال لا يتّجه، لأنّ بين الحال، والتمييز فرقاً، فالتمييز تفسير لذات المميّز، والحال ليس بمفسّر، فلو قدّم التمييز لكان المفسّر قبل المفسَّر، وهذا لا يجوز[3].

ويذهب ابن النّحّاس هنا مذهب سيبويه في عدم جواز تقديم التمييز على عامله[4]، ومذهب شيخه ابن يعيش[5] إلاّ أنّ كلام ابن يعيش فيه نوع من التفصيل المبين عن سبب عدم جواز تقديم التمييز على عامله، فهو يرى أنّه منصوب، وهو في المعنى فاعل، فعندما تقول: تصبّبَ زيداً عرقاً، كأنّنا أوقعنا التمييز هنا موقع الفاعل في: تصبّب عرق زيد، والفاعل إذا تقدّم

---

(١) الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ١٤٢/١٠-١٤٣.

(٢) الكتاب: ٢٧٥/٢.

(٣) الأشباه والنظائر: ٢٣٦/٢-٢٣٧.

(٤) انظر: الكتاب: ٢٠٥/١.

(٥) انظر: شرح المفصل: ٤٢/٢-٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جاء مرفوعاً على أنّه مبتدأ، أمّا تقديم الحال على عامله فجائز لأنّ الفعل يستوفي الفاعل لفظاً ومعنى[1].

أمّا ابن مالك فيجيز تقديم التمييز على عامله، فيقال: صدراً ضاق زيد، ويذكر لذلك شواهد شعريّة[2].

وأميل إلى رأي سيبويه ثمّ ابن يعيش وابن النّحّاس، لأنّ الشواهد التي ذكرها ابن مالك شواهد شعريّة، والشاهد الشعري يكون الشاعر فيه محكوماً إلى اعتبارات أخرى غير نحويّة، فيقدّم ويؤخّر للضرورة.

٢-٥- الجملة الاسمية :

٢-٥-١- المبتدآت التي لا أخبار لها:

يرى ابن النّحّاس أنّ المبتدأ إذا كان اسم فاعل منونا بعد نفي أو استفهام، أو بمعنى الفعل، أو محمولاً على ما، أو بعده واو بمعنى مع، ليس له خبر، لا ملفوظ ولا مقدّر[3].

وهو هنا يوافق شيخيه ابن يعيش وابن مالك، إذ يرى ابن يعيش أنّ قولهم: (أقائم الزيدان؟) مبتدأ حذف خبره لسدّ الفاعل مسدّه، لأنّ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتمّ الكلام لأنّه فعل وفاعل، و(قائم) هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى، فلمّا كان الكلام تامّاً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ، فقالوا: (أقائم) مبتدأ، و(الزيدان) مرتفع به، وقد سدّ مسدّ الخبر من حيث إنّ الكلام تمّ به، ولم يكن ثمّ خبر محذوف على الحقيقة[4].

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٢/٤٢-٤٣.

(٢) انظر شرح الكافية: ١/٣٤٩.

(٣) الأشباه والنظائر: ٢/٤٦-٤٧، وانظر أيضاً الغيث المسجم: ١/١٣٠-١٣١.

(٤) انظر: شرح المفصل: ١/٢٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا ابن مالك فيرى أنّ (قائم) في: (ما قائم الزيدان، وأقائم الزيدان؟) رفع ما بعده مغنياً عن الخبر، وذلك بعد نفي أو استفهام، فما بعده فاعل؛ لأنّ النفي والاستفهام لشدّة طلبهما الفعل، وأول بشهما به جعلا الصفة كأنّها فعل، وعوملت كذلك معاملة الفعل[1].

ولمّا البيت الذي جاء به ابن النّحّاس شاهداً على المبتدأ الذي لا خبر له، وهو قول الشاعر:

غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ يَنْقَضي بالهمّ والحَزَنِ

فيرى ابن هشام أنّ من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة (غير) قول الشاعر السابق، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن غير مبتدأ لا خبر له، حمل على ما، والثاني: أنّه خبر مقدّم والأصل: زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه والثالث: أنّه خبر لمحذوف، والمعنى: أنا غيرُ آسفٍ على زمن هذه صنعته، وذكر أنّ في الثالث تعسّفاً[2].

وإن كان هذا الشاهد لأبي نواس فلا يجوز الاحتجاج به، لأنّه من المولّدين. ولعلّ هذه المبتدآت التي لا أخبار لها، لا توصف كذلك إلاّ إذا وجدت في أسلوب استفهام أو سبقت بنفي، أمّا إذا كان (قائم) في غير نفي أو استفهام، فلا تكون مبتدأ، إنّما خبر مقدّم كما في: قائمٌ زيدٌ، فقائم خبر مقدّم على نيّة التأخير كما ذكر سيبويه، قياساً على تقديم المفعول على الفاعل والنيّة تأخيره[3]. وكما ذكر ابن يعيش الذي أجاز تقديم الخبر مفرداً كان أو جملة، فمثال المفرد: قائم زيد، وذاهب عمرو، فقائم خبر عن زيد، وقد تقدّم عليه[4].

---

(١) انظر: شرح الكافية: ٢١٢/١.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ١٨١/١-١٨٢.

(٣) انظر: الكتاب: ١٢٧/٢.

(٤) انظر: شرح المفصل: ٢٣٥/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأميل إلى القول بأنّ السبب الذي جعل النحاة يقولون: إنّ (قائم) في: أقائم الزيدان؟ أو: ما قائم الزيدان، مبتدأ، سدّ الفاعل مسد خبره، أنّهم يرون أن الاستفهام والنفي لا يدخلان في الأصل إلا على الأفعال إلاّ أنّ هذا غير مطرّد، فهناك الكثير من الجمل التي يدخل فيها الاستفهام،- وخاصة الهمزة- على الاسم فتقول: أأنت محمودٌ؟ وما شابه ذلك. فلم لا يكون ما بعد الهمزة خبراً مقدّماً. أمّا المطابقة بين (قائم) و(الزيدان) فهي غير موجودة، لأنّ (قائم) تقدّم قياساً على الفعل، فإذا جاء الفعل بداية لزم حالة واحدة أي لا يطابق فاعله تثنية وجمعاً، أما إذا جاء بعده، فيطابقه، نقول: حضر الرجلان، وحضر الرجال، والرجلان حضرا، والرجال حضروا.

أمّا (غير) في البيت السابق، فأميل إلى أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (زماني) أو (الزمان)، فيكون المعنى زماني غير مأسوف عليه، فعندما حذف المبتدأ، حلّ لفظ (زمن) محلّ الضمير في عليه.

٢-٥-٢- الإخبار بالظرف الناقص:

يذكر ابن النّحّاس اختلاف النحاة في الخبر في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾(الإخلاص: ٤) أهو (له) أم (كفواً)؟ ورأى أنّ السبب في تقديم (له) في الآية أنّ "الكلام إنّما سيق لنفي المكافأة عن البارئ عزّ وجلّ، وهذا المعنى مصبّه ومركزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهمّ شيء وأعناه، وأحقّه بالتقديم وأحراه"[1].

وقد وردت هذه المسألة عند سيبويه في حديثه عن استقرار الخبر، فيقول:" تقول ما كان فيها أحد خير منك. وما كان أحد مثلك فيها، وليس أحد فيها خير منك إذا جعلت (فيها) مستقرّا.... وتقول: ما كان فيها أحد خيراً منك، وما كان أحد خيراً منك فيها، إلاّ أنّك إذا أردت

(١) انظر: عقود الزبرجد: ٢٤٦/١-٢٤٧. والأشباه والنظائر: ٢٣٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإلغاء فكلما أخّرت الذي تلغيه كان أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقرّاً تكتفي به. فكلما قدّمته كان أحسن ....والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول"[1].

يقصد سيبويه أنّ العرب يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمّانهم[2].

وقد شرح ابن يعيش رأي سيبويه ووافقه في ما ذهب إليه[3].

ويظهر لي أنّ ابن النّحّاس يوافق سيبويه وشيخه ابن يعيش في أن الخبر هو (كفواً) وأن (له) قدّم للعناية والاهتمام ويوافق أيضاً الزمخشري في أنّ الآية في تنزيه الله سبحانه وتعالى عن الكفؤ. فكان اعتماد الكلام على (له) [4].

وأميل إلى ما ذهب إليه كل من ابن النّحّاس والزمخشري (٥٣٨هـ) من أنّ التقديم في (له) كان لمسألة دلالية وهي نفي الكفؤ عن الله سبحانه وتعالى، لأنّه المعنى المطلوب من الآية.

٢-٥-٣- حذف الخبر:

يرى ابن النّحّاس أنّ الخبر يحذف بعد (لوما) قياساً على (لولا) لأنّه معلوم بمقتضاها[5].

ويحذف الخبر عند سيبويه، ولكن لكثرة الاستعمال في الكلام[6]، و(لولا ولوما) عنده "لابتداء وجواب، فالأوّل سبب ما وقع وما لم يقع[7]" "وفيها معنى التخصيص والأمر"[8].

---

(١) انظر: الكتاب: ١/٥٥-٥٦.

(٢) انظر: المصدر نفسه: ١/٣٤.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٤/٣٧٠-٣٧١.

(٤) انظر: الكشّاف: ٤/٢٩٩.

(٥) انظر: همع الهوامع: ١/٣٣٨.

(٦) انظر: الكتاب: ٢/١٢٩.

(٧) نفسه: ٤/٢٣٥.

(٨) نفسه: ١/٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى ابن يعيش أن (لولا) و(لوما) على وجهين أحدهما: التخصيص والثاني: أن تكون لامتناع الشيء لوجود غيره، ويقع بعدهما المبتدأ، وتختصّان بذلك، ويكون جوابهما سادّاً مسدّ الخبر لطوله[1].

أمّا ابن مالك فيرى أنّ لـ(لولا ولوما) استعمالين: أحدهما: أنّهما يدلان على شيء لثبوت غيره، ويقتضيان حينئذٍ مبتدأ ملتزما حذف خبره، وجواباً مصدّراً بفعل ماض لفظاً ومعنى، أو بمضارع مجزوم بلم، والثاني: أنّهما يدلان على التخصيص فيختصّان بالأفعال[2].

وأخلص إلى أنّ ابن النّحّاس يوافق سيبويه في أنّ الخبر بعد (لولا ولوما) محذوف، إلاّ أنّه يخالفه في سبب الحذف، فهو عند سيبويه محذوف لكثرة الاستعمال، وعند ابن النّحّاس معلوم بمقتضاهما، كما أنّه يوافق شيخه ابن مالك في أنّهما يقتضيان مبتدأ خبره محذوف، إلاّ أنّ ابن النّحّاس لم يذكر الاستعمال الثاني الذي ورد عند النحاة السابقين، وهو: أنّه فيهما معنى التخصيص.

٢-٥-٤- نواسخ المبتدأ والخبر:

يرى ابن النّحّاس أنّ (ما دام) تخالف سائر أخواتها في أنّ (ما) فيها مصدريّة في موضع نصب على الظرف، لا يتمّ مع اسمها وخبرها كلام، ويحتاج إلى ظرف له، وأمّا سائر أخواتها فـ(ما) فيها نافية، ويتّفقن جميعاً في المعنى، وهو الثبات والدوام[3]. وهو هنا يوافق شيخيه ابن يعيش[4] وابن مالك[5].

---

(١) شرح المفصل: ٥/٩٠.

(٢) انظر: شرح الكافية: ١/١٨٢-١٨٥.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر: ٢/١٧٨.

(٤) انظر: شرح المفصل: ٤/٣٦٥.

(٥) انظر: شرح الكافية: ١/٦٣-٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٥-٥- تقديم خبر ليس عليها:

يرى ابن النّحّاس أنّه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها طرداً للباب، فكما جاز تقديم خبر (كان)، يجوز تقديم خبر (ليس)[١].

ويذكر سيبويه أنّ "كان، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر. نقول: كان عبد الله أخاك...وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدّمت وأخّرت"[٢]. ويذكر في موضع آخر أنّه يجوز تقديم الخبر[٣].

٢-٥-٦- دخول (ليت) و(لعلّ) على المبتدأ الموصول:

يرى ابن النّحّاس أنّه لا يجوز في خبر (ليت) و(لعلّ) الداخلتين على الاسم الموصول أن يقترن بالفاء[٤].

ويرى النّحاة أن بعض المبتدآت تشبه أدوات الشرط، فتقترن بالفاء جوازاً، ومن ذلك الموصول بفعل لا حرف شرط معه[٥].

ويوافق ابن النّحّاس سيبويه في ما ذهب إليه، ولكن بطريق غير مباشر، إذ لم يذكر سيبويه أنّه لا يجوز في خبر (ليت ولعلّ) الداخلتين على الاسم الموصول أن يقترن بالفاء، إلاّ أنّه ذكر (إنّ) الداخلة على الاسم الموصول، ومع ذلك اقترن خبرها بالفاء- في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ (البروج: ١٠).

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر: ٢٤٦/١.

(٢) الكتاب: ٤٥/١.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ٦١/١.

(٤) الأشباه والنظائر: ١٥٣/٢.

(٥) انظر: الكتاب: ١٠٢/٣. وشرح المفصل: ٢٥٠/١، وشرح الكافية: ١٦٠/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويوافق أيضاً شيخيه ابن يعيش[1]، وابن مالك[2] اللذين يريان أنّه يجوز في (أنّ) و(إنّ)، أن يقترن خبراهما بالفاء؛ لورودهما في نصّ القرآن المجيد، وذلك في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ)(الأحقاف: ١٣) وقوله: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ)(آل عمران: ٩١)، وقوله: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)(آل عمران: ٢١)، وقوله: (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (الجمعة: ٨).

ومثال ذلك مع (لكنّ) قول الشاعر: [البسيط]

بكلّ داهيةٍ ألقى العداةَ وقدْ ... يُظَنُّ أنّي في مكري بهمْ فَزِعُ

كلاّ ولكنّ ما أبديه من فَرَقٍ ... فكي يُغَرّوا فَيُغْريهم بيَ الطَمَعُ[3]

ومثله قول الشاعر الآخر: [الطويل]

فَوَاللهِ ما فارقتُكُم قاليا لكم ... ولكنّ ما يُقْضى فسوف يكونُ[4].

ولعلّ النّحاة ينظرون إلى القضايا النحويّة من زوايا متعدّدة، وعلى ذلك يعلّلون. فبعض القضايا تعلّل بالعمل، وبعضها بالأصل والفرع. وبعضها بالقياس، وبعضها بكثرة الاستعمال. ومن ذلك أنّ ابن النّحّاس عندما علّل تقديم خبر ليس عليها علّله بطرد الباب، مع اختلاف معنى (ليس) أو (مادام) عن بقية أخوات كان. إلاّ أنّه لمّا لم يجد ما يعلّل به جواز تقديم خبر (ليس)

---

(١) انظر: شرح المفصل: ١/٢٥٠-٢٥٢.

(٢) انظر: شرح الكافية: ١/١٦١-١٦٢.

(٣) البيتان بلا نسبة، وانظر أيضاً: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (١٥٥٣).

(٤) نسبة محقق شرح الكافية لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان أو للاقوه الأودي. وانظر ذلك أيضاً في معجم شواهد النحو الشعرية. شاهد رقم (٢٨٧٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عليها علّل بمسألة طرد الباب. وعندما نظر ابن النّحّاس والنحاة قبله في (ليت) و(لعلّ) ودخولها على المبتدأ الموصول. لم يجدوا شواهد نحويّة تثبت اقتران خبريهما بالفاء حكموا بعدم جواز اقتران الخبر بالفاء. كما أنّهم لم يذكروا (كأنّ) وهي للتشبيه، والتشبيه والتعليق في الشرط لا يجتمعان قياساً على ما يقولون: إنّ التمنّي والترجّي لا يتّفقان و معنى التعليق في الشرط، فكما أنّ (ليت ولعلّ) تغيّران المعنى، فإنّ (كأنّ) أيضاً تغيّر المعنى، فلم لم تذكر؟

٢-٥-٧- عساي وأخواتها:

يذهب ابن النّحّاس مذهب سيبويه في اتصال (عسى) بضمائر النصب، ويرى أنّ (عسى) خرجت عن عمل (كان) وعملت عمل (لعلّ)؛ لشبهها بـــ(لعلّ) في الطمع[١]. يقول سيبويه:" وأمّا قولهم عساك فالكاف منصوبة، قال الراجز وهو رؤبة: (الرجز)

يا أبتا علّك أو عساكا[٢]

والدليل على أنّها منصوبة أنّك إذا عنيت نفسك كانت علامتك: (ني) قال عمران بن حطّان: (الوافر)

ولي نَفْسٌ أقولُ لها إذا ما تُنازِعُني لعلّي أو عساني[٣]

فلو كانت الكاف مجرورة لقال: عساي: ولكنّهم جعلوها بمنزلة لعلّ في هذا الموضع"[٤].

وينكر ابن النّحّاس كما أنكر سيبويه أن يكون الضمير المتّصل بـــ(عسى) ضمير نصب أو جرّ في محلّ نصب- أو أنّه استعير المنصوب أو المجرور للمرفوع.

---

(١) الأشباه والنظائر: ٢٤٣/١. وانظر رأي سيبويه في الكتاب: ٢٣٣/٤.

(٢) مجموع أشعار العرب المشتمل على ديوان رؤبة، ص١٨١ وهو عجز بيت صدره:
تقول بنتي قد أنى أناكا

(٣) وكذا نسبته في: المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة، ص١٠١٢.

(٤) الكتاب: ٣٧٤/٢-٣٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويوافق ابن النّحّاس شيخه ابن يعيش، فقد نقل ابن يعيش ما ذكره سيبويه[1].

أمّا ابن مالك فيذهب إلى أنّ (عسى) على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، إلاّ أنّ ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع[2].

ويوافق ابن النّحّاس ابن عصفور في أنّ (عسى) تعمل عمل (لعلّ) إذا كان الاسم الواقع بعدها ضمير[3].

وأميل إلى موافقة ما ذهب إليه النحاة السابقون عدا ابن مالك، لأنّه لم يرد عند النحاة أن يكون ضمير النصب نائباً عن ضمير الرفع.

٢-٦- الحروف والأدوات الدالّة على معنى:

٢-٦-١- الميم في اللهم:

يذكر ابن النّحّاس خلاف النحاة في الميم في اللهمّ[4]. إذ يرى البصريون أنّها عوض عن ياء النداء، بدليل أنّه لا يجوز الجمع بينهما. ويرى الكوفيون أنّها ليست عوضاً. إلاّ أنّ ابن النّحّاس يخالف الفراء (٢٠٧هـ) في أنّ الميم من (أمّنا بخير)، وكان أصلة (يا الله أمّنا بخير)، فبقي اسم الله والميم، وحذف الباقي ويرى أنّ الذي ذكره الفرّاء دعوى لا دليل عليها[5].

ويقول سيبويه:" وقال الخليل رحمه الله: اللهم نداء والميم ههنا بدل من ياء، فهي ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة يا في أوّلها"[6]. وكذا ذكر ابن جنّي[7]، وابن

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٣٨٢/٤-٣٨٣.

(٢) انظر: شرح الكافية: ٢٠٧/١.

(٣) انظر: المقرّب: ص١١١.

(٤) عقود الزبرجد: ٢٩٩/١.

(٥) انظر: رأي الفراء في معاني القرآن، ٢٠٣/١.

(٦) الكتاب: ١٩٦/٢.

(٧) انظر: الخصائص: ٢٦٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يعيش[1] وابن عصفور[2].

وعقد ابن القيّم الجوزيّة (٧٥١هـ) لهذه المسألة فصلاً واسعاً في كتابه: (جلاء الأفهام) نقل ما ذكره أئمة النحو حول الخلاف فيَ هذه الميم المشدّدة، إلاّ أنّه أضاف معنى جديداً علّل به سرّ مجيء الميم في (اللهمّ)، فهي تدلّ على التعظيم والتفخيم. ومن أجل ذلك زيدت. كزيادتها في (زرقم) لشديد الزرقة، إضافة إلى أنّ الميم تدلّ على الجمع، وتقتضيه ومخرجها يقتضي ذلك. كما قد ألحقوها في آخر الاسم (اللهمّ) الذي يسأل به العبد ربّه سبحانه إيذاناً بجمع أسمائه تعالى وصفاته، فإذا قال قائل: (اللهمّ إنّي أسألك) كأنّه قال: أدعو الله الذي له الأسماء الحسنى والصفات العلى بأسمائه وصفاته، فأتى بالميم المؤذنة بالجمع إيذاناً بسؤاله تعالى بأسمائه كلها[3].

وذكر عبد القادر المغربي أن الميم إنّما هي ميم الجمع على سبيل التعظيم في العبريّة، دخلت العربيّة في ما دخلها من الساميّات[4].

وأميل إلى ما ذهب إليه سلمان القضاة من أنّ (اللهمّ) هي لفظة الله عينها بفارق احتفاظ الأولى بلاصقة التمييم، فتكون الميم المشدّدة في آخرها ليست من (يا) النداء المحذوفة بدليل ورود (اللهمّ) مناداة بـــ(يا) في شواهد متعددة. وقد ذكر في بحثه ما ورد عند النحاة والمفسرين من آراء في (اللهمّ)[5].

---

(١) انظر: شرح المفصّل: ٣٦٦/١-٣٦٧.

(٢) انظر: المقرّب: ص٢٠٠.

(٣) ابن القيم الجوزية وآراؤه النحوية، ص٣٩٤. وانظر: جلاء الافهام، ص٢٣٦-٢٤٢.

(٤) انظر: أثر اللغات السابقة في اللغة العربية، ص ص ١٦١-١٦٥.وكذا ذهب محمد آل ياسين في: الدراسات اللغوية عند العرب ص ٤٠٤نقلا عن :المدرسة الكوفية ص ٢٢٣.

(٥) انظر بحث: اللهم/ رؤية جديدة في الصيغة والإعراب/ ص ص٦٧-٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٦-٢- حذف حرف النداء:

يرى ابن النّحّاس أنّ الأصل في حذف حرف النداء في نداء الأعلام، ثم كل ما أشبه العلم، في كونه لا يجوز أن يكون وصفاً لأي، وليس مستغاثاً به، ولا مندوباً، يجوز حذف حرف النداء معه[١].

ويرى سيبويه أنّ حرف النداء يحذف استغناء، وذكر مثالاً على نداء الأعلام، وذكر أنّه لا يحسن أن يحذف حرف النداء مع المبهم والنكرة إلاّ في الشعر، وهو ليس بقوي ولا بكثير[٢].

أي أنّ سيبويه لم يذكر صراحة أنّ الأصل في حذف حرف النداء هو في نداء الأعلام إلاّ أنّه يفهم منه ذلك. وكذا عند ابن يعيش أنّ حرف النداء مع بعض الأسماء يجري مجرى العلم[٣].

أما ابن مالك فيجيز حذف حرف النداء استغناء إن لم يكن المنادى (الله)، ولا مضمراً، ولا مستغاثاً به، ولا اسم إشارة، ولا اسم جنس مفرد غير معيّن[٤].

ويجيز ابن عصفور حذف حرف النداء، وإبقاء المنادى، إلاّ أن يكون المنادى اسم إشارة، أو نكرة مقبلاً عليها، أو غير مقبل. وقد يحذف من النكرة المقبل عليها في ضرورة[٥].

ويفهم مما سبق أنّ ابن النّحّاس استفاد من آراء سابقيه، وخلص إلى نتيجة أنّ الأصل في حذف حرف النداء هو في نداء الأعلام.

---

(١) الأشباه والنظائر: ٢/١٠٥.

(٢) انظر: الكتاب: ٢/٢٣٠-٢٣١.

(٣) انظر: شرح المفصل: ١/٣٦٦.

(٤) انظر: شرح الكافية: ٢/٣.

(٥) المقرّب: ص١٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٦-٣- أنّ وأنْ:

يرى ابن النّحّاس أنّ (أنّ) الشديدة للحال. و(أنْ) الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل[١]، وهو بهذا يلخّص آراء النحاة قبله، إلاّ أنّهم لم يذكروا ذلك باللفظ، إنّما بما وصفوه من شروط في عمل كلّ[٢].

٢-٦-٤- ما افترقت فيه النون الخفيفة والتنوين:

يرى ابن النّحّاس أنّ نون التوكيد الخفيفة تحذف عند التقاء الساكنين، ولا تحرّك حطّا لها عن درجة التنوين؛ لأنّ التنوين خاصّ بالأسماء والنون بالأفعال، والأفعال أضعف من الأسماء؛ لذا فما يدخل الأفعال يكون أضعف مما يدخل الأسماء[٣].

ويرى سيبويه أنّ النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان، وكلاهما ساكن، وعلامة تمكّن، تجريان مجرى واحداً في الوقف، وتحذف لالتقاء الساكنين؛ لأنّ الاسم أقوى وأشدّ تمكّناً[٤].

وذهب ابن يعيش إلى ما ذهب إليه سيبويه[٥]، وذهب ابن مالك إلى أنّ النون الخف تحذف إذا وليها ساكن[٦].

يلحظ مما سبق أنّ ابن النّحّاس يوافق النحاة في الفرق بين النون الخفيفة والتنوين .

---

(١) الأشباه والنظائر: ١٨٢/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ١٢٠/٣-١٢٩، ١٦٢-١٦٧، وشرح المفصل: ٥٥١/٤، وشرح الكافية: ٢١٩/١.

(٣) الأشباه والنظائر: ٢١٤/٢

(٤) انظر: الكتاب: ٥٢١/٣-٥٢٣.

(٥) انظر: شرح المفصل: ١٧٢/٥.

(٦) انظر: شرح الكافية: ٦١/٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٢-٦-٥- لم ولمّا :

يرى ابن النّحّاس أنّه يجوز حذف الفعل مع (لمّا) دون (لم)؛ لأنّ (لمّا) لنفي الماضي القريب من الحال (قد فعل) و(لم) نفي (فعل)، و(فعل) لا يجوز حذفها؛ لأنّه يكون سكوناً، وعدم كلام لا حذفاً[١].

ويرى سيبويه أنّ (لم) نفي لقوله (فعل) [٢]، ولمّا (لمّا) فهي للأمر الذي وقه لوقوع غيره، وإنّما تجيء بمنزلة (لو)، فهما لابتداء وجواب[٣]. ومعنى ذلك أنّ (لمّا) حرف يختصّ بالماضي.

ويذكر ابن يعيش أنّهما أختان فـ(لم) لنفي (فعل)، أي أنّها تنفي الماضي مطلقاً، ولمّا (لمّا) فهي (لم) زيدت عليها (ما)، ويقع جواباً ونفياً لـ(قد فعل)، وقد يحذف الفعل الواقع بعد (لمّا)، كما يحذفونه بعد (قد)، كأنّهم اتّسعوا في حذف الفعل بعد (قد) وبعد (لمّا)؛ لأنّهما لتوقع فعل، فيقال: (قد فعل) لمن توقّع ذلك الخبر، ويقال: (فعل) مبتدئاً من غير توقّعه، فساغ حذف الفعل بعد (لمّا) و(قد)؛ لتقدّم ما قبلهما، ولم يسغ ذلك في (لم)، إذ لم يتقدم شيء يدلّ على المحذوف. وربّما شبّهوا (لم) بـ(لمّا) وحذفوا الفعل بعدها[٤].

ويرى ابن عصفور أنّ (لمّا) لنفي الماضي المتصل بزمان الحال، وقد يحذف الفعل بعدها، إذا فهم المعنى[١].

أي أنّ ابن النّحّاس لم يخرج عمّا قاله النحاة، حتّى أنّ الشاهد الذي جاء به على جواز حذف الفعل بعد (قد) هو نفسه عند شيخه ابن يعيش.

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر: ٣٠٩/١.

(٢) الكتاب: ٢٢٠/٤.

(٣) نفسه: ٢٣٤/٤.

(٤) شرح المفصّل: ٣٥/٥-٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا القاعدة التي ذكرها السيوطي ونسبها لابن النّحّاس وهي: أنّ معنى النفي مبني على معنى الإيجاب ما لم يحدث أمر من خارج، فيمكن تفسيرها على أنّ ما يحدث في الجملة المثبتة من حذف أو تقديم أو تأخير هو أساس لما يحدث في الجملة المنفيّة إذا دلّ دليل على ذلك. فإذا عرض عارض لم يجز حذف الفعل في مثل ما سبق، ويمكن أن يستدلّ على ذلك من قوله: "حذف الفعل مع (لمّا) حملاً للنفي على الإثبات" فعندما جاز حذف الفعل مع (قد) مع وجود الدليل، جاز حذف الفعل مع (لمّا) لوجود الدليل، قياساً على أن معنى (لمّا) نفي (قد فعل)، لأنّه معروف أنّ(قد) لا تدخل –في الأصل– إلاّ على الأفعال. ولكنّني أرى أنّه يجوز أن يحذف الفعل مع (لم) إذا دلّ عليه دليل كـ(كاد يقترب ولم) بحذف الفعل لدلالة المعنى عليه.

٢-٦-٦- لام الجرّ:

يرى ابن النّحّاس أنّ أصل لام الجرّ أن تكون مفتوحة، لكونها على حرف واحد، فتحرّك بالفتح طلباً للتخفيف، وكُسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء، ولذا بقيت مع المضمر مفتوحة، لأنّه لا لبس معه[٢].

ويوافق ابن النّحّاس في هذا سيبويه الذي يقول: "هذا باب ما تردّه علامة الإضمار إلى أصله، فمن ذلك قولك: لعبد الله مال، وثمّ يقول: لكَ مال، وله مال، فتفتح اللام، وذلك أنّ اللام لو فتحوها، في الإضافة؛ لالتبست بلام الابتداء، إذا قال: إنّ هذا لعلي، ولهذا أفضل منك– فأرادوا أن يميّزوا بينهما– فلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس؛ لأنّ هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر"[٣].

ويوافق شيخه ابن يعيش الذي يقول: "واعلم أنّ أصل هذه اللام أن تكون مفتوحة مع

---

(١) المقرّب: ص٢٩٧.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر: ١/٢٨١-٢٨٢.

(٣) الكتاب: ٢/٣٧٦-٣٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المظهر، لأنّها حرف يضطر المتكلّم إلى تحريكه، إذ لا يمكن الابتداء به ساكناً، فتحرّك بالفتح، لأنّه أخفّ الحركات، وبه يحصل الغرض، ولم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منه، وإنّما كسرت مع الظاهر للفرق بينها وبين لام الابتداء، ألا تراك تقول: إنّ هذا لَزيد، إذا أردت أنّه هو، وإنّ هذا لِزيد إذا أردت أنّه يملكه"[1].

٢-٦-٧- مع: حرف أم ظرف؟

يذكر ابن النّحّاس أنّ من أسكن مع فهي حرف، ومن فتحها فهي ظرف[2].

ويرى سيبويه أنّها ظرف منصوب، ويقول: "وأمّا الحروف التي تكون ظرفاً، فنحو:... مع، وعلى؛ لأنّك تقول: من عليك كما تقول: من فوقك، وذهب من مَعِه"[3].

ويقول ابن يعيش: "وأمّا (مع) فهو ظرف، من ظروف الأمكنة، ومعناه المصاحبة، والذي يدلّ على أنّه اسم: أنّه إذا أفرد نوّن، فيقال: جاءا معاً، وأقبلا معاً، وربّما أدخلوا عليه حرف الجرّ قالوا: جئت من معِهِ، أي: من عنده. ولو كان أداةً، لكانت ساكنة الآخر على حد (هل)، و(قد)، و(بل)، إذ لا علّة توجب الفتح، ربّما ذهب بها مذهب الحرف فسكّن آخرها، قال الشاعر: [الوافر]:

فريشي منكُمُ وهواي معكم وإنْ كانتْ زيارَتُكُمْ لِماما[4].

لمّا اعتقد فيه الحرفيّة مسكّنا، والقياس فيها أن تكون مبنيّة لفرط إبهامها، كـ(لدن)، و(حيث)، وإنّما أعربت ونصبت على الظرفيّة لأنّهم تصرّفوا فيها على حدّ تصرّفهم في عند-

(١) شرح المفصّل: ٤/٤٨٠.

(٢) تذكرة النحاة: ص٢٧٨.

(٣) الكتاب: ١/٤٢٠.

(٤) البيت لجرير في ديوانه، ص٢٢٥. إلاّ إنّه لم يرد فيه لفظ (معكم) والذي ورد (فيكم) في كل نسخ الديوان. انظر: نسخة دار المعارف، ص٢٢٥، ومؤسسة الأعلمي، ص٤١٢، ودار الأندلس، ض٥٠٦، ودار الكتاب اللبناني، ص٦٠٦، ودار الجيل، ص٦٣٢، ودار الأرقم، ص٤١٢، ودار صادر، ص٤١٠. على اختلاف المحققين والشرّاح. ولميل إلى أن تكون (فيكم) لإنّها أبلغ في أداء المعنى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيقولون: (معي مال)، أي: هو في ملكي، وإن كان غائباً- كما يقال: عندي مال"[1].

ويرى ابن مالك أنّ (مع) اسم معرب ملازم للإضافة، لا ينفكّ عنها إلاّ مستعملاً حالاً بمعنى جميع[2].

ويظهر لي أنّ ابن النّحّاس ينقل رأياً ورد عند النحاة، من غير أن يذكر رأيه، في تحديد حرفية (مع) أو اسميتها، كما فعل سيبويه وشيخاه ابن يعيش وابن مالك.

وأميل إلى ما ذهب إليه ابن يعيش، إذ فصّل في الحديث عن (مع) وأعطى أدلّة على أنّها اسم، فهي في جميع استعمالاتها تستعمل استعمال الأسماء لا الحروف.

٢-٦-٨- بيد:

يرى ابن النّحّاس أن (بيد) في الحديث: "أنا افصح العرب بيد أنّي من قريش" بمعنى غير، أي: غير أنّي من قريش، وقيل: إنّها بمعنى (على)، أي: على أنّي من قريش[3].

ويبدو أن ابن النّحّاس يوافق شيخه ابن يعيش الذي يرى أن (بيد) و(غير) بمعنى واحد[4].

ويرى ابن عصفور أنّ (بيد) من الأسماء الملازمة للإضافة[5]، من غير أن يذكر معناها.

وأميل إلى ما خلص إليه حنا حدّاد في أنّ هناك رواية أخرى لهذا الحديث: وهي: "أنا افصح العرب- تربّيت في أخوالي بني سعد بيد أنّي من قريش" فعليه يكون الاستثناء صحيحاً، أي تكون (بيد) بمعنى (غير) [6].

---

(١) شرح المفصّل: ١٤٣/٢-١٤٤.

(٢) انظر: شرح الكافية: ٢٤٦/١.

(٣) انظر: عقود الزبرجد: ٢٧٨/٣. ولم أعثر على هذا الحديث في الصحيحين وما عثرت عليه هو خمسة أحاديث، وكلها بمعنى واحد بعيد عن معنى الحديث. انظر هذه الأحاديث في الملحق.

(٤) انظر: شرح المفصّل: ١٤٥/٢.

(٥) انظر: المقرّب: ص٢٣١.

(٦) انظر: بحث: بيد ولا سيّما بين ثبات المصطلح وتمرد الاستعمال، ص٢٨٣-٢٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٦-٩- حتّى:

يذكر ابن النّحّاس أن حتّى على أربعة أضرب، هي: حرف جر بمعنى (إلى)، وحرف عطف كالواو، وحرف نصب بإضمار أن بعدها، وحرف ابتداء، ويذكر لثلاثة منها شروطاً[١]، فإذا كانت عاطفة فشرطها أن يكون ما بعدها آخر جزء مما قبلها، أو يكون فيه معنى التعظيم، أو التحقير، وإن كانت جارّة فلا بد أيضاً أن يكون ما بعدها آخر جزء مما قبلها، أو ملاقي آخر جزء، وإن كانت حرف ابتداء فلا بدّ أن يكون ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها، ولم يذكر شروط (حتّى) الناصبة.

ويذكر سيبويه أنّها بمعنى (إلى) لمنتهى ابتداء الغاية، إلاّ أنّ (إلى) أعمّ في الكلام منها[٢]، وأنّها بمنزلة الواو والفاء وثمّ، وأنّها قد يجرّ بها، وأنّه قد يكون ما بعدها مرفوعاً[٣]. وأنّها تنصب على وجهين[٤].

ويبدو أنّ ابن النّحّاس أخذ شروط العاطفة عن شيخه ابن يعيش الذي يقول: "اعلم أنّ (حتّى) قد تكون عاطفة تدخل ما بعدها في حكم ما قبلها كالواو والفاء، وهو أحد أقسامها، ولها في العطف شرائط: أحدها: أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، وأن يكون جزءاً له، وأن يكون فيه تحقير أو تعظيم..واعلم أنّ (حتّى) إنّما يتحقّق العطف بها في حالة النصب لا غير[٥]".

وكذا فعل ابن النّحّاس في الجارّة، فقد أخذ شرطها عن شيخه ابن يعيش أيضاً، حتّى أنّه نقل الأمثلة نفسها، إذ يرى ابن يعيش أنّ معناها منتهى ابتداء الغاية بمنزلة (إلى)، إلاّ أنّها تدخل

---

(١) انظر: الغيث المسجم: ١٦٢/١.

(٢) الكتاب: ٢٣١/٤.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ٩٦/١-٩٧.

(٤) انظر: المصدر نفسه: ١٧/٣. وانظر وجهي النصب والرفع في حتى في ١٧/٣-١٩.

(٥) شرح المفصل: ١٥/٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثاني في ما دخل فيه الأول من المعنى، ويكون ما بعدها جزءاً مما قبلها ينتهي الأمر به، فحتى تخالف (إلى) من هذه الجهة[1].

ويوافق ابن النّحّاس شيخه ابن مالك الذي يرى أنّ (حتّى) للغاية مطلقاً، ودلالة (حتّى) و(إلى) على الانتهاء كثير، إلاّ أنّ (إلى) أمكن من حتّى، ولا يجرّ بـــ(حتّى) إلاّ آخر أو ما اتّصل بآخر، أمّا العاطفة، فهي من المتبعات لفظاً ومعنى، إلاّ أنّ المعطوف بها لا يكون إلاّ بعضاً أو كبعض وغاية للمعطوف عليه، إمّا في نقص، وإمّا في زيادة، وهي بالنسبة إلى الترتيب كالواو[2].

أمّا ابن عصفور فيرى أنّها تكون لانتهاء الغاية، فإن لم يكن ما بعدها جزءاً مما قبلها، فالفعل غير متوجه عليه، وإن كان جزءاً منه، واقترنت بالكلام قرينة دالّة على أنّه داخل في المعنى مع ما قبله، أو خارج عنه، كان بحسب تلك القرينة، وإن لم يقترن به قرينة كان ما بعدها في المعنى مع ما قبلها[3].

ويرى أيضاً أنّ (حتّى) العاطفة بمنزلة الواو، إلا أنّها تعارضها في أنّ ما بعدها لا يكون إلاّ جزءاً مما قبلها، أو ملتبساً به، ولا يكون إلا عظيماً أو حقيراً[4].

ويظهر ممّا سبق أنّ ابن النّحّاس يوافق النحاة قبله، إلاّ أنّهم كانوا أكثر تفصيلاً في حديثهم عن شروط عمل (حتّى)، ويبدو أنّه كان على اتفاق مع شيخه ابن يعيش أكثر من غيره من النحاة.

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٤/٤٦٥. ويبدو أنّ ابن يعيش نقل شرط الجارّة عن سيبويه إلاّ أنّه أضاف على ما جاء به سيبويه ذكر الفرق بين (حتّى) و(إلى).

(٢) انظر: شرح الكافية: ١/٣٥٤، ٥٤١-٥٤٢.

(٣) انظر: المقرّب: ص٢١٨.

(٤) نفسه: ص٢٥٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٦-١٠- زيادة الباء:

يذكر ابن النّحّاس مواضع زيادة الباء قياساً، ومنها:

الخبر المنصوب مع (ما) و(ليس)، و(كان) إذا وليت النفي، وفي فاعل (كفى)، وفي فاعل التعجب، وما عدا ذلك فليس بقياس، بل مسموع كزيادتها في المبتدأ، ومع المفعول، ومع خبر المبتدأ في الإثبات[١].

وتزاد الباء عند سيبويه في قوله تعالى: (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)[٢](النساء: ٧٩، ١٦٦) و(الفتح: ٤٨)، وفي: (ليس زيد بجبان)[٣] و (ما زيد بأخيك)[٤]، و(حسبك به)[٥]، و(كفى بك)[٦]، و(بحسبك)[٧].

ويرى ابن يعيش أنّ الباء زيدت في مواضع مخصوصة، وذلك مع المبتدأ، والخبر، ومع الفاعل والمفعول، وفي خبر ليس، وما الحجازيّة، وزيادتها في الخبر أقوى قياساً من زيادتها في المبتدأ[٨].

وأخلص إلى أنّ ابن النّحّاس يوافق سيبويه وشيخه ابن يعيش، في ما ذهبا إليه، إلاّ أنّه كان أكثر منهما تفصيلاً في ذكر المواقع، محدداً ما كان منها قياساً وما كان سماعاً.

٢-٦-١١- العطف بالفاء:

يذكر النحاة أنّ الفاء تكون للتعقيب، والترتيب، إلاّ أنّها في قوله تعالى: (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ

---

(١) انظر: الغيث المسجم: ١١١/١.
(٢) انظر: الكتاب: ٣٨/١، ٤١، ٩٢، ٣٠٦/٢، ٢٢٥/٤.
(٣) انظر: المصدر نفسه، ٦٦/١، ٢٢٥/٤.
(٤) نفسه: ٦٦/١، ٢٢٥/٤.
(٥) نفسه: ٢٦/٢.
(٦) نفسه: ١٧٥/٢.
(٧) نفسه: ٢٩٣/٢.
(٨) انظر: شرح المفصل: ٤٧٦/٤-٤٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) (الأعراف: ٤)، وقوله: (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) (النحل: ٩٨) تبدو لغير ذلك؛ إذ تبدو لاحقة لا معقّبة، لأنّ معنى الآيتين أنّ البأس جاء بعد الهلاك، والاستعاذة بعد قراءة القرآن.

ويجيب ابن النّحّاس عن هذا بقوله: لا دليل على أنّ الاستعاذة بعد القراءة؛ لأنّ تقدير الكلام: فإذا أردت القراءة فاستعذ بالله لمّا الجواب عن الآية الأولى فيجوز أن تكون الإرادة محذوفة، والتقدير: كم من قرية أردنا إهلاكها، وعنده جواب آخر، وهو: أنّ معنى قوله: "فجاءها بأسنا" حكم بمجيء البأس، فالحكم متأخّر عن الإهلاك، وتكون الفاء على بابها[1].

ويقول الزجاج في الآية الثانية "فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله" معناه: "إذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم، ليس معناه: استعذ بالله بعد أن تقرأ: لأنّ الاستعاذة أمر بها قبل الابتداء. وهو مستعمل في الكلام مثله: إذا أكلت فقل: بسم الله، ومثله في القرآن: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا) (المائدة: ٦)، فالهيئة قبل الصلاة، والمعنى: إذا أردتم ذلك فافعلوا"[2].

ويقول الزمخشري: "إنّ في قوله تعالى: "فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله" إيذاناً بأنّ الاستعاذة من جملة الأعمال الصالحة التي يجزل الله عليها الثواب. والمعنى: إذا أردت قراءة القرآن فاستعذ، كقوله: "إذا قمتم للصلاة فاغسلوا وجوهكم"، وكقولك: إذا أكلت فسمّ. فإن قلت: لم عبّر عن إرادة الفعل بلفظ الفعل؟ قلت: لأنّ الفعل يوجد عند القصد والإرادة بغير فاصل، وعلى حسبه، فكان منه بسبب قويّ، ملابسة ظاهرة"[3].

---

(١) انظر: الغيث المسجم: ٣٢٣/١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢١٨/٣.

(٣) الكشاف: ٤٢٨/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى أبو حيّان الأندلسي في الآية الأولى: "كم من قرية أهلكناها فأتاها بأسنا" أنّه لا بدّ من تجوّز إمّا في الفعل بأن يراد به أردنا إهلاكها، أو حكمنا بإهلاكها،: أو أن يكون بمعنى: أهلكناها بالخذلان فجاءها بأسنا بعد ذلك. وإمّا أن يكون التجوّز في الفاء بأن تكون بمعنى الواو، وهو ضعيف. وقيل الفاء ليست للتعقيب، إنّما هي للتفسير، كقولهم: توضّأ فغسل كذا وكذا[1]. ويوافق أبو حيّان الزمخشري في ما قاله في الآية الثانية[2].

وعلى هذا فإنّ ابن النّحّاس يوافق ما ذهب إليه النحاة، في أنّ الفاء على بابها من التعقيب والترتيب، اعتمادا على تقدير محذوف أو بتأويل الفعل أو تضمينه معنى فعل آخر، وأميل إلى أن تكون الفاء في الآيتين جاءت لمعنى آخر هو التفسير، فيفسر هلاك القرية بمجيء الناس، وتفسّر قراءة القرآن بالاستعاذة بالله، ويفسّر القيام للصلاة بأعمال الوضوء.

٢-٦-١٢- الكاف في (ليس كمثله شيء):

يرى ابن النّحّاس أنّ الكاف هنا زائدة والمعنى: ليس مثله شيء[3].

ويذكر سيبويه أنّ الكاف حرف جر[4]. وتأتي بمنزلة مثل في الضرورة الشعرية[5]. وهي عند الزجاجي مزيدة في هذه الآية[6]، ويرى ابن يعيش أنّها تكون حرف جرّ، وتكون اسما بمعنى: مثل، عندما تقع موقع الاسم المفرد، كما في: (رجز)

ككما يؤثفين[7].

والمعنى: أنّه كمثل؛ إذ جمع بين الكاف ومثل وإن كان معناهما واحداً مبالغة في التشبيه.

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٢٩٦/٤.

(٢) انظر: المصدر نفسه: ٥١٧/٥.

(٣) الغيث المسجم: ٨٨/١-٨٩.

(٤) الكتاب: ٢١٧/٤.

(٥) نفسه: ٤٠٨/١.

(٦) حروف المعاني ص ١٢٣

(٧) ينكر إنّه لخطام المجاشعي ويروي:

أهل عرفت أهل الدار بالغربين وصالبات ككما يؤثفين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلم بدخول الأولى على الثانية أنّها ليست حرفاً، لأنّ حروف الجرّ لا تدخل إلاّ على الأسماء[1].

وهي زائدة عند ابن مالك[2]. ويذكر أبو حيّان أنّه لا يراد بها التشبيه؛ لأنّ فيه إثبات مثل لله تعالى وهو محال، ويرى أنّها زائدة[3].

ويرى البقاعي (٨٨٥هـ) أنّ المراد بالمثل هنا النفس، وهو أصله وحقيقته في اللغة "كمثله": أي مثل نفسه، وقدّم الخبر لأنّ المراد نفيه، فأولاه النافي دلالة على شدة العناية بنفسه، فقال كمثله: أي: مثل نفسه، في ذاته ولا في شيء من صفاته[4].

ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ):" (ليس كمثله شيء) نفي للمشابهة من كل وجه، ويدخل في ذلك أن يكون مثله سبحانه شيء بزاوجه عزّ وجلّ، وهو وجوب ارتباط هذه الآية بما قبلها. أو المراد: ليس مثله تعالى شيء في الشؤون التي من جملتها التدبير البديع السابق فترتبط بما قبلها أيضاً والمراد من مثله ذاته تعالى فلا فرق بين ليس كذاته شيء، وليس كمثله شيء في المعنى، إلاّ أنّ الثاني كناية مشتملة على مبالغة، وهي أنّ المماثلة تنفيه عمّن يكون مثله، وعلى صفته، فكيف عن نفسه، وهذا يستلزم وجود المثل إذ الغرض كاف في المبالغة"[5].

ويقول محمد الطاهر بن عاشور: "اعلم أنّ هذه الآية نفت أن يكون شيء من الموجودات مثلاً لله تعالى والمثل يحمل عند إطلاقه على أكمل أفراده..فلا يسمّى مثلاً حقّاً إلاّ المماثل في الحقيقة والماهية وأجزائها ولوازمها دون العوارض. فالآية نفت أن يكون شيء من الموجودات مماثلاً لله تعالى في صفات ذاته؛ لأنّ ذات الله لا يماثلها ذوات المخلوقات، ويلزم من ذلك أنّ كلّ ما ثبت للمخلوقات في محسوس ذواتها فهو منتف عن ذات الله تعالى"[6].

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٥٠٣/١-٥٠٤.

(٢) انظر: شرح الكافية: ٣٥٤/١، ٣٦٦.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٤٨٩/٧. وإلى هذا أيضاً ذهب السيوطي في معترك الأقران، ١٨٥/٢-١٨٦.

(٤) انظر: نظم الدرر: ٦٠٦/٦.

(٥) روح المعاني: ١٧/٢٥-١٨.

(٦) التحرير والتنوير: ٤٧/٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقول حنّا حدّاد- بعد أن عرض إشكالية هذه الكاف عند النحاة-: "والذي نذهب إليه أنّ كاف التشبيه تكون اسماً أينما وقعت وصلح الاستغناء عنها بـــ(مثل) أو (شبه) أو غيرهما من الأسماء، سواء كان هذا الاستغناء واقعاً في شعر أو في نثر". أما الدليل الذي اعتمد عليه حدّاد في إثبات اسمية الكاف هو أنّ العرب ساوت بينها وبين (مثل) في الاستعمال، ويضرب لذلك مجموعة من الاستعمالات الشعرية والقرآنية[1].

ويذهب آخرون إلى أنّ الكاف حرف تشبيه متعلقة بمحذوف خبر عن المبتدأ[2]، وأنّها حرف تشبيه ولكن على سبيل الكناية، ووجه الكناية فيها، أنّ الآية تنفي مثل المثل لله تعالى، والمراد نفي المثل بطريقة التزامية[3].

ويذهب محمد عبد الله دراز إلى أنّ الكاف على معناها الأصلي، أي أن تكون حرف تشبيه، وأثبت دراز ذلك من طريقين:

الأول: أنّه لو قيل: (ليس مثله شيء) لكان ذلك نفياً للمثل المكافئ التام المماثلة، فكان وضع الحرف في الكلام إقصاء للعالم كله عن المماثلة، وعمّا يشبه المماثلة، وما يدنو منها. كأنّه قيل: ليس هناك شيء يشبه أن يكون مثلاً لله، فضلاً عن أن يكون مثلاً له على الحقيقة. والثاني: نفي الشبيه وإن كان يكفي لأدائه أن يقال: (ليس كالله شيء) أو (ليس مثله شيء) لكنّ هذا القدر ليس هو كل ما ترمي إليه الآية الكريمة، بل إنّها كما تريد أن تعطي هذا الحكم، تريد في الوقت نفسه أن تلفت إلى وجه حجّته، وطريق برهانه العقلي. فعلى هذا النهج البليغ وضعت الآية الكريمة قائلة: مثله تعالى لا يكون له مثل. والتشبيه الذي صوّب إليه النفي تأدّى به أصل التوحيد

---

(١) انظر: إشكالية كاف التشبيه في العربية، ص ص١٣٢-١٣٧. وانظر معاني الكاف أيضاً: في الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين،ص ص٢٥٨-٢٦٤.

(٢) خصائص التشبيه،ص ص٥٧-٦٠. وينكر بعض آراء النحاة والمفسّرين.

(٣) زيادة الحروف بين التأييد والمنع، ص ص٧٢٩-٧٣٠، وينقل عن الكشاف، ٣٩٩/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلوب (ما يخص الكاف)، ولفظ (المثل) المصرّح به في مقام لفظ الجلالة أو ضميره نبّه على برهان ذلك المطلوب[1].

وأخلص إلى أنّ ابن النّحّاس يوافق شيخه ابن مالك في أنّ الكاف زائدة وأميل إلى ما ذهب إليه حنّا حدّاد أنّ كاف التشبيه تكون اسماً أينما وقعت وصلح الاستغناء عنها بمثل أو شبه. وما ذكره درّاز لا يمنع أن تكون الكاف فيه اسماً لاستغنائها عنها بمثل أو شبه.

٢-٧-الإضافة:

٢-٧-١- المضاف إلى ياء المتكلّم:

يذكر ابن النّحّاس خلاف النحاة في المضاف إلى ياء المتكلّم، أمبنيّ هو أم معرب؟ أم لا مبنيّ ولا معرب؟ ويأتي بأدلّتهم على ما يذهبون إليه[2]. إلاّ أنّه لم يعط رأيه في ذلك.

ويوافق ابن النّحّاس في حديثه عن هذا الخلاف شيخه ابن يعيش، إلا أنّ ابن يعيش كان أكثر تفصيلاً في هذه المسألة[3]. واستخلص من رأي ابن يعيش أنّ المضاف إلى ياء المتكلّم اسم معرب لا مبنيّ، وأنّه معرب بحركات مقدّرة. وإلى هذا أيضاً ذهب ابن مالك[4].

وأميل إلى أنّ الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم هو اسم معرب إعراباً تقديرياً، ولا أملك إلاّ أن افسّر وجود الكسرة قبل ياء المتكلّم- إن كانت موجودة أصلاً- تفسيراً صوتياً، إذ تلتقي الضمّة أو الفتحة بالياء، فيحدث مماثلة بين الحركة والياء فتصبح الضمّة أو الفتحة كسرة فتكونان كسرة طويلة أو ما يسمّى بالياء المدّيّة.

---

(١) انظر: النبأ العظيم، ص ص ١٣٣-١٣٥، وانظر هذا الرأي أيضاً في: من أسرار التعبير في القرآن، ص ص١٢٠-١٢٤.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر: ٣١٤/١.

(٣) شرح المفصل: ٢٠٥/٢-٢١٢.

(٤) شرح الكافية: ٤٤٦/١-٤٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٧-٢- كلا وكلتا:

يرى ابن النّحّاس أنّ التفريق بين إضافة (كلا) و(كلتا) إلى المظهر والمضمر هو اللغة الفصحى، أي يكونان مع المظهر بالألف على كل حال، ومع المضمر بالألف رفعاً، والياء نصباً وجرّاً[١]. والمضمر الذي يضاف إليهما هو ثلاثة ألفاظ: كما، وهما، ونا[٢].

وهو في هذا التفريق يوافق النحاة قبله، فهذا سيبويه يقول: "سألت الخليل عمّن قال رأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك، ثم قال: مررت بكليهما. فقال جعلوه بمنزلة عليك ولديك في الجر والنصب؛ لأنّهما ظرفان يستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين، فجعل (كلا) بمنزلتهما حين صار في موضع الجرّ والنّصب. وإنّما شبّهوا (كلا) في الإضافة بـ(على)؛ لكثرتهما في كلامهم، ولأنّهما لا يخلوان من الإضافة. وقد يشبه الشيء بالشيء، وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء"[٣].

ويذكر ابن يعيش بعض الأمثلة التي تبيّن أنّ (كلا) و(كلتا) يلتزمان الألف مع المظهر، أما مع المضمر فبالألف رفعاً، وبالياء نصبا وجرّاً[٤].

ويرى ابن مالك: أنّ من اللازم للإضافة لفظاً ومعنى: (كلا) و(كلتا)، ولا يضافان إلاّ لمعرفة المثنى معنى ولفظاً، أو مثنى معنى لا لفظاً. ويعطي أمثلة تبيّن أنّهما التزمتا الألف مع المظهر[٥].

أمّا ابن عصفور فلم يوضّح شكل إضافتهما، وما ذكره أن (كلا) لا تضاف إلاّ إلى مثنى

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر: ٣١٤/١.

(٢) انظر: عقود الزبرجد: ٣٠٦/١.

(٣) الكتاب: ٤١٣/٣.

(٤) انظر: شرح المفصل: ١٤٥/٢.

(٥) انظر: شرح الكافية: ٤١٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معرفة[1].

ولميل إلى أنّ (كلا) و(كلتا) يستخدمان استخدام (كل)، فمعناهما التأكيد، وإذا جاءا قبل المظهر أعربا مضافاً والمظهر مضافا إليه، وفيهما معنى التأكيد وإن لم يعربا كذلك. وإذا جاءا بعده فلا يكون هذا الاسم إلاّ مثنّى، ومن ثمّ يجب المطابقة بينهما وبين هذا المثنّى رفعاً، ونصباً وجرّاً، ولا بدّ عندئذ من اتصالهما بضمير المثنّى ويكون هذا الضـــمير إمّا(كما) أو(هما) أو (نا)؛ لأنّ هذه هي ضمائر المثنّى المتصلة بالأسماء والعائدة على أسماء سابقة.

٢-٧-٣- ما يضاف إلى الجملة من ظروف المكان:

يرى ابن النّحّاس أنّ (حيث) ظرف المكان الوحيد الذي يضاف إلى الجمل؛ لوقوعها على كل جهة، وهي مبهمة، واحتاجت في زوال إبهامها إلى إضافتها للجملة، كإذ وإذا في الزمان[2].

ويرى سيبويه أنّها يبتدأ بعدها الأسماء، فتقول: حيث عبد الله قائم زيد، وأكون حيث زيد قائم[3]، ويجيز: حيث يجلس وحيث جلس[4].

ويوافق ابن النّحّاس شيخه ابن يعيش في أنّ (حيث) مبهمة، تقع على كل جهة، فضاهت بإبهامها في الأمكنة (إذ) المبهمة في الأزمنة الماضية كلّها، فلمّا كانت (إذ) مضافة إلى جملة توضّحها، أوضحت (حيث) بالجملة التي توضّح بها (إذ) من ابتداء وخبر وفعل وفاعل[5].

---

(١) انظر: المقرّب: ص٢٣٢.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر: ١/٩٠-٩١.

(٣) انظر: الكتاب: ٣/٥٨.

(٤) انظر: المصدر نفسه: ١/١٠٧.

(٥) انظر: شرح المفصّل: ٣/١١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويوافق ابن النّحّاس شيخه ابن مالك أيضاً في لزوم إضافتها إلى الجمل[1]. كما يوافق ابن عصفور في أنّها مضافة إلى الجمل[2].

٢-٧-٤- إيصال الفعل إلى (غير) بدون واسطة:

يرى ابن النّحّاس أنّ (غير) تنصب على الاستثناء، لأنّها أشبهت الظرف بإبهامها، والظرف يصل الفعل إليه بلا واسطة فوصل أيضاً إلى (غير) بلا واسطة لذلك. أمّا عن سبب عدم بنائها مع أنّها تتضمّن معنى إلاّ فهو أنّها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها، فتشتركان في المغايرة. فالمعنى الذي صارت به (غير) استثناء هو لها في الأصل لا لتضمّنها معنى (إلاّ)، فلم تبن[3].

ويرى سيبويه أنّ في (غير) معنى (إلاّ) فتجري مجرى الاسم الذي بعد (إلاّ)، وهو الاسم الذي يكون داخلاً في ما يخرج منه غيره خارجاً مما يدخل فيه غيره. وكلّ موضع جاز أن يستثنى بإلاّ جاز بـــ (غير)، فتجري (غير) مجرى الاسم الذي بعد (إلاّ) لأنّها اسم بمنزلة المستثنى بعد (إلاّ) وفيها معناها. وأدخلوا في (غير) معنى الاستثناء في كل موضع تكون فيه بمنزلة (مثل) ويجزئ من الاستثناء[4].

ويقول ابن يعيش: إنّ "غير اسم تعمل فيه العوامل، وما بعدها لا يعمل فيه سواها؛ لأنّ إضافتها إليه لازمة فصار الإعراب الواقع بعد (إلاّ) حاصلاً في نفس (غير)..فإن قيل: كيف جاز أن تقول: قام القوم غيرَ زيد، فتنصب (غيراً) بالفعل قبله، وهو لازم غير متعدّ؟ فالجواب:

---

(١) انظر: شرح الكافية: ١/٤٢٠-٤٢١.

(٢) انظر: المقرّب: ص٢٣٧.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر: ٢/٢٣٥.

(٤) انظر: الكتاب: ٢/٣٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أنّ (غيراً) ههنا لمّا كانت مشابهة لسوى بما فيها من الإبهام ....والاستثناء فيه عارض معار من (إلاّ)" [1].

ويقول ابن مالك: "(غير) اسم ملازم للإضافة وقد أوقعته العرب موقع (إلاّ) فاستثنت به، ولم يكن بدّ من جرّ ما استثنته للإضافة، وأعرب بما أعرب به الاسم الواقع بعد (إلاّ) [2]". ويرى في موضع آخر أنّ سبب نصب (غير) بلا وساطة هو أنّه منصوب على الحال، وفيه معنى الاستثناء، ولا يمنع من ذلك كونه معرفة، فإنّ وقوع المعرفة حالاً لتأوّلها بنكرة سائغ شائع[3].

وأخلص إلى أن ابن النّحّاس يوافق سيبويه وشيخه ابن يعيش في ما ذهبا إليه. أمّا ابن مالك فلا يجيز أن يكون (غير) مستثنى منصوباً لأنّها مستثنى بها ويرى أن (غير) منصوبة على الحال فيها معنى الاستثناء، وأميل إلى أنّ ابن مالك جانب الصواب في نصبها على الحال؛ لأنّه لا وجه في ذلك، فغير وما بعدها يكونان جزءاً من المستثنى أو من متعلّقاته، والحال لا يكون كذلك؛ لأنّه وصف. وقد أفهم كلام ابن مالك في نصب (غير) أنّها نصبت كما تنصب الحال فالحال تجيء مع اللازم والمتعدّي، وقد يدعم هذا الفهم أنّه ذكر سابقاً أن إعراب (غير) هو إعراب الاسم الواقع بعد (إلاّ)، أي أنّها تعرب مستثنى منصوباً أو حسب موقعها من الإعراب.

٢-٧-٥- الضمير العائد إلى النكرة:

يرى ابن النّحّاس أنّ الضمير العائد إلى النكرة يعامل معاملة النكرة؛ لأنّه يجري مجراها. بدليل أنّك تقول: ربّ رجل وأخيه، ولا تقول: ربّ أخيه- كما قالوا: كلّ شاة و سخلتها

---

(١) شرح المفصل: ٢/٦٩-٧٠.

(٢) شرح الكافية: ١/٣٢٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٢/٢٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بدرهم، ولا يجوز كل سخلتها، لأنّ الاسم الأول (رجل، وشاة) وفّي الموضع حقّه في ما يقتضيه[1].

وهو بهذا يوافق سيبويه الذي يقول: "ومثل ذلك قول بعض العرب: كلّ شاة وسخلتها، أي وسخلة لها، ولا يجوز حتّى تذكر قبله نكرة، فيعلم أنّك لا تريد شيئاً بعينه"[2].

كما يوافق ابن النّحّاس شيخه ابن مالك الذي يرى أنّه لا يجرّ بـ(ربّ) غير نكرة لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً، نحو: ربّه رجلاً، وربّ رجل وأخيه، فإنّ هاء (ربّه رجلاً) لا تدلّ على معيّن، وإن كان لفظها لفظ معرفة، وكذا لفظ (أخيه) بعد (رجل) كلفظ معرفة، وهو في المعنى نكرة؛ لأنّ معناه: ربّ رجل وأخ له[3].

٢-٨- التوابع:

٢-٨-١- نعت اسم الإشارة:

يذكر ابن النّحّاس أنّ أسماء الإشارة لا توصف ولا يوصف بها إلاّ إذا كان نعتها مصحوباً بـ(أل) خاصة. ولا ينعت بالمضاف بإجماع من النّحاة[4].

وهو هنا يوافق سيبويه الذي يقول: إنّ المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام، والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً، وإنّما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام؛ لأنّها والمبهمة كالشيء الواحد. والصفات التي فيها الألف واللام هي في هذا الموضع بمنزلة الأسماء، وليست بمنزلة الصفات، في زيد وعمر، إذا قلت: مررت بزيد الطويل، لأنّي لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصّاً، ولا صفه له يعرف بها. وكأنّك أردت أن تقول: مررت بالرجل، ولكنّك إنّما

---

(١) انظر: الغيث المسجم: ١/٢٥٣-٢٥٥.

(٢) الكتاب: ٢/٥٥.

(٣) انظر: شرح الكافية: ١/٣٥٥.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب: ٤/١٩٣٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذكرت هذا لتقرّب به الشيء وتشير إليه. ويدلّك على ذلك أنّك لا تقول: مررت بهذين الطويل القصير، وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأوّل بمنزلة: هذا الرجل، ولا تقول: مررت بهذا ذي المال. كما قلت: مررت بزيد ذي المال»[1].

٢-٨-٢- التوكيد بأكتع وأخواتها:

يذكر ابن النّحّاس ثلاثة مذاهب في وقوع كل من: (أكتع وأبصع وأبتع) توكيداً بمفرده، هي: أنّه يجوز، ولا يجوز إلاّ بعد (أجمع)، ويجوز أن يتقدّم بعضها على بعض بشرط تقديم (أجمع)، ويرى أنّه إذا كانت بمعنى الإتباع فلا بدّ من تقديم (أجمع)، وإن كان لها معاني جاز أن تستعمل بأنفسها[2].

ويوافق ابن النّحّاس النحاة قبله في نقل هذه المذاهب، وفي ما ذهب إليه من تقديم (أجمع) فهذا سيبويه يرى أنّه لا يؤتى بأكتع إلاّ بعد أجمع[3].

ويذكر ابن يعيش أنّ ما بعد أجمع فتوابع لا تقع إلا بعدها. فأكتع تابع لأجمع، وأبصع تابع لأكتع، وأنّه حكى ابن كيسان أنّه يبتدأ بأيتهنّ بعد (أجمع) وأنّه جاء عن العرب أجمع أبصع، وجمع كتع جمع بتع، فيقدّمون (أجمع) ثم يتبعونها ما شاؤوا من هذه التوابع، وأجاز بعضهم: جاء القوم أكتعون، فيجعلونها كأجمعين، وليست تابعة[4].

ويذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه ابن يعيش في ترتيب هذه الألفاظ: أجمع، ثمّ أكتع، ثمّ أبصع، ثم أبتع، ويذكر بقيّة الآراء[5].

---

(١) الكتاب: ٢/٧-٨.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر، ٢/١٦٢.

(٣) انظر: الكتاب: ١/٣٧٧، و٢/١١-١٢، و ٣/٢٠٢-٢٠٣.

(٤) انظر: شرح المفصّل: ٢/٢٣٠-٢٣١.

(٥) انظر: شرح الكافية: ١/٥٢٣-٥٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا ابن عصفور فيقول: "إذا اجتمعت ألفاظ التأكيد بدأت منها بالنفس ثمّ بالعين ثم بكل، ثم بأجمع، ثمّ بأكتع، وأمّا أبصع وأبتع فلك تقديم أيّها شئت، وعلى هذا الترتيب يكون المؤنّث والتثنية والجمع، فإن لم يأت بالنفس أتيت بما بقي على الترتيب، فإن لم تأت بالعين أتيت بما بقي على الترتيب: وكذلك إن لم تأت بكل أتيت بما بقي على الترتيب. فإن لم تأت باجمع لم تأت بما بعده"[1].

فابن النّحّاس إذن يوافق النحاة في ما ذهبوا إليه، إلاّ أنّه خالف ابن عصفور في (أبصع وابتع) من غير أن يصرّح بذلك. وأميل إلى أنّه لا داعي لمثل هذا التفصيل في الترتيب بين الألفاظ السابقة خاصة ما يخصّ (أكتع وأبصع وأبتع) لأنّ اللسان العربي لا يكاد ينطق بهذه الثلاثة الأخيرة، وهذا ما جعل النحاة يختلفون في ترتيبها، لأنّها ليست بذات أهمية كبيرة، وبما أنّها بمعنى (أجمع) فلا مبرر لوجودها، ويكتفى بأجمع.

٢-٨-٣- توكيد الضمير بضمير:

يرى ابن النّحّاس أنّ الضمير المؤكّد لضمير آخر لا يكون إلاّ من ضمائر الرفع، مهما كان الضمير المؤكّد[2].

ويقول سيبويه: "اعلم أنّ هذه الحروف [أنت وأنا ونحن وهو وهي، وهم وهن وأنتنّ وهما وأنتما وأنتم] كلّها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرين، وذلك قولك: مررت بك أنت، ورأيتك أنت، وانطلقت أنت"[3].

---

(١) المقرّب: ص٢٦٣.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر: ٩٦/٢.

(٣) الكتاب: ٣٨٥/٢. ورتّب سيبويه الضمائر على النحو المذكور.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى ابن يعيش أنّ تأكيد المرفوع والمنصوب والمجرور من المضمرات يكون بلفظ واحد، وهو ضمير المرفوع، وإنّما كان كذلك من قبل أنّ أصل الضمير أن يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر[1].

ولم يذكر ابن مالك تفاصيل توكيد الضمير بضمير وما ذكره توكيد المسند بالمنفصل[2] في قوله تعالى: (وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ)(الأعراف: ١٩).

فابن النّحّاس هنا يوافق النحاة في ما ذهبوا إليه، ولأميل إلى أنّ هذه الموافقة أمر طبيعي، فالضمير المؤكّد للضمير المتّصل لا بدّ أن يكتب منفصلاً، ولا يكتب الضمير منفصلاً إلاّ إذا كان ضمير رفع أو نصب. وضمير النصب لا يكون إلاّ في أساليب معيّنة ويبدأ بلفظ (إيّا)، فلم يبق إلاّ الرفع. ولو أكّد الضمير بالمتصل لكرّر ما اتّصل به الضمير، وليس هذا هو المراد.

٢-٩- التضمين:

يفرّق ابن النّحّاس بين المتضمّن معنى الحرف، وغير المتضمّن، فالمتضمّن لا يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان. ومنه المفعول فيه: ظرف الزمان وظرف المكان. فهما على معنى (في)، وهما معربان، وغير المتضمّن يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان، وعندها يبنى[3].

ويوافق ابن النّحّاس في هذا التفريق شيخه ابن يعيش الذي يرى أنّ الظرف ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق، بل الظرف منها ما كان منتصباً على تقدير (في)،

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٢/٢٢٤.

(٢) انظر: شرح الكافية: ١/٥٢٩.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر: ١/١٠٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واعتباره بجواز ظهورها معه، فتقول: قمت اليوم، وقمت في اليوم فـ(في) مرادة وإن لم تذكر، وإن لم يتضمّن معنى (في) فيجب بناؤه[1].

ويقول ابن مالك: المفعول فيه: هو ما نصب من اسم زمان أو مكان مقارن لمعنى (في) دون لفظها[2]. أي أنّ ابن النّحّاس يوافق أيضاً شيخه ابن مالك في تضمّن معنى في الظرف المعرب.

٢-١٠- قضايا صرفيّة:

٢-١٠-١- منع (جوار) من الصرف:

تحدّث ابن النّحّاس عن الاسم المنقوص (جوار)، وأنّ ياءه حذفت في حالة الجرّ. ويجيب عن سؤال هو: لِمَ لَمْ تثبت الياء في (جوار) مع أنّها مجرورة وعلامة جرّها الفتحة، لا الكسرة، قياساً على المنصوب؟ بأنّه ينبغي أن ينظر إلى أصل الحركة لا إلى العارض بعد منع الصرف، لأنّه لالتقائه مع تنوين الصرف نظر إلى ما يستحقّه الاسم في الأصل[3].

ويرى سيبويه أنّ الياء في مثل (حذار) جمع حذريّة صارت كدال مساجد؛ لأنّها جرت في الجمع مجرى هذه الدال، لأنّك بنيت الجمع بها، ولم تلحقها بعد فراغ من بنائها[4].

ويرى في موضع آخر أنّ كل شيء من بنات الياء والواو لامين يعتلّ، وتحذف اللام في حال التنوين، وينصرف في حال الجرّ والرفع؛ لأنّ التنوين صار عوضاً. وإذا كان في حال النصب نظرتَ: فإن كان نظيره من غير المعتلّة مصروفاً صرفته، وإن كان غير مصروف لم

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٤٢٣/١.

(٢) شرح الكافية: ٢٠٢/١.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر: ٢٧١/١.

(٤) الكتاب: ٢٣٠/٣-٢٣١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تصرفه؛ لأنّه تمّ في حال النّصب[1]. ويذكر أيضاً أن بناء (فواعل) بناء لا ينصرف، ولا يتغيّر على حال[2].

يقول ابن يعيش: "وليس من الأسباب ما يمنع من الصرف وحده، ويقوم مقام علتين سوى ألف التأنيث وهذا الضرب من الجموع، فإذا كان هذا الجمع صحيحاً غير معتلّ فإنّه غير منصرف، نحو: هذه مساجد ودراهم، ويكون في موضع الجرّ مفتوحاً، فإن كان معتلاً بالياء، نحو: (جوار وغواش) فإنّه ينوّن في الرفع والجرّ ويفتح في النصب من غير تنوين، نحو: هذه جوارٍ وغواشٍ، ومررت بجوارٍ وغواشٍ، ورأيت جواريَ وغواشيَ، ومررت بجوارٍ وغواشٍ، ورأيت جواريَ وغواشيَ، كما تقول: رأيت ضواربَ"[3].

ويرى أن تنوين (جوار) و (غواش) تنوين عوض وليس تنوين تمكين، ويذكر أنّ سيبويه يصرف (جوار) [4].

أمّا ابن مالك فيرى أنّ المنقوص الذي نظيره من الصحيح غير منصرف، إن كان غير علم كـــ(جوار) فلا خلاف أنّه في الرفع والجرّ جار مجرى (قاضٍ) في اللفظ، وفي النصب جار مجرى نظيره من الصحيح، فيقال: هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ورأيت جواريَ، كما يقول: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت صواحب[5]. أي أنّ ابن مالك يوافق سيبويه[6].

ولأنّه يرى أنّ (جواري) مصروفة في الرفع والجرّ، ممنوعة في النصب، والصرف هنا لا يعني تنوين التمكين.

---

(١) انظر: الكتاب: ٣/٣٠٨.

(٢) انظر: المصدر نفسه: ٣/٣١١-٣١٢.

(٣) شرح المفصل: ١/١٧٩.

(٤) انظر المصدر نفسه: ١/١٨٠-١٨١.

(٥) انظر: شرح الكافية: ٢/١٠٠-١٠١.

(٦) انظر: الكتاب: ٣/٣٠٨-٣١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واستنتج مما سبق أنّ كلمة (جوار) ممنوعة من الصرف عند سيبويه سواء كانت مجرورة أو مرفوعة أو منصوبة؛ لأنّ قول سيبويه: فإنّه ينصرف في حال الجرّ والرفع، يقصد به تنوين العوض لا تنوين التمكين، ولأنّه يقول أيضاً: وذلك أنّهم حذفوا الياء فخفّ عليهم، فصار التنوين عوضاً، فالتنوين للعوض، إذن وليس للصرف. كما أنّه يقول: "إنّ كل بناء فواعل بناء لا ينصرف ولا يتغيّر على حال"

أي أنّ ابن النّحّاس يوافق النحاة في أنّ (جوار) ممنوعة من الصرف، لكنّه يتساءل عن عدم ثبات الياء في (جوار) في حالة الجرّ مع أنّ علامة الجرّ الفتحة، فهو يرى أنّها لا تثبت لأنّه ينظر إلى أصل الحركة لا إلى العارض بعد منع الصرف، ففي التقاء العارض مع تنوين الصرف نظر إلى ما يستحقّه الاسم في الأصل. أي أنّ العارض هو المنع من الصرف، وما يستحقّه الاسم في الأصل هو حذف الياء في حالتي الجر والرفع لأنّه اسم منقوص، ومن ثمّ ينوّن تنوين عوض.

وأميل إلى رأي ابن جنّي الذي يقول: "القول في هذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من أنّ الياء حذفت حذفاً، لا لالتقاء الساكنين، فلما حذفت صار في التقدير (جوار) بوزن (جناح) فلما نقص عن وزن فواعل دخله التنوين كما يدخل (جناحا). يدلّ على أنّ التنوين إنّما دخله لمّا نقص عن وزن ضوارب: أنّه إذا تمّ الوزن في النصب وظهرت الياء، امتنع التنوين أن يدخل[1]".

وقد يكون سبب حذف الياء من (جوار) في حالة الجرّ قياسها على (جواريُ) في حالة الرفع، فالياء في الرفع وقعت بين كسرة وضمة فسقطت، فالتقت كسرة بضمة، فماثلت الضمة الكسرة، فالتقت كسرتان كوّنتا ياء مديّة، والياء المديّة لا تبقى على هذا الحال إلاّ في المضاف إلى ياء المتكلّم، ومن ثمّ استعيض عن هذه الياء المديّة بتنوين العوض قياساً على الاسم المنقوص

(١) المنصف: ص٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وحفاظاً على وزن فواعل، فقاسوا (جوار) في حالة الجرّ مع أنّ الياء لا مبرر لحذفها على (جوار) في حالة الرفع حفاظاً على اتساق الباب، لو كما يقولون: طردا للباب على وتيرة واحدة. والله أعلم.

٢-١٠-٢- منع مثنى من الصرف:

يرى ابن النّحّاس أنّ (مثنى) يمنع من الصرف لسببين:

العدل والصفة، فأمّا عدله فهو معدول عن لفظ العدد مكرراً، لا عن العددين اثنين اثنين؛ لأنّ العدل نوع من الاشتقاق فلا يكون من كلمتين. وأمّا الوصف فهذا المعدول لزم الوصفيّة، ولأنّه صفة واعتدّ فيه بالوصفية صارت سبباً[١].

ويرى سيبويه أن سبب منع (مثنى) من الصرف هو مجيئه محدوداً عن وجهه، فترك صرفه[٢].

ويذكر ابن يعيش أنّ المانع له من الصرف الوصف والعدل عن العدد المكرر، وأنّ الوصف ظاهر وأمّا العدل فالمراد به: مثنى: اثنين اثنين، والعدل هنا يوجب التكرير[٣].

ويذكر ابن مالك أنّ امتناعها من الصرف عند سيبويه، وأكثر النحويين للعدل والوصفية، ويوافقهم في ذلك[٤].

ويرى ابن عصفور أنّ منع(مفعل) موقوف على السماع ويمنع للعدل والوصفيّة[٥].

وأخرج مما سبق بأنّ ابن النّحّاس يوافق النحاة في أنّ سبب منع (مثنى) من الصرف هو العدل والصفة، إلاّ أنّ موافقته لشيخه ابن يعيش كانت أكبر، فابن يعيش يعرّف العدل بأنّه اشتقاق

---

(١) انظر: عقود الزبرجد: ٢/١٠-١٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٣/٢٢٥.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٢/١٧٦-١٧٧.

(٤) انظر: شرح الكافية: ٢/٧٤-٧٥.

(٥) انظر: المقرّب: ص٣٠٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اسم عن اسم عن طريق التغيير له. والمعدول بابه السماع، وهو على ضربين: معرفة ونكرة، فالمعرفة: عمر وزفر، والنكرة: نحو: أحاد وثلاث ورباع ومثنى[1].

وأميل إلى أنّ كلمة مثنى غير معدول عن (اثنين اثنين) أو (اثنتين اثنتين)، لأنّ هذا لا يتّفق والآية الكريمة: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ) (النساء: ٣) فـــلا يمكن أن يكون (مثنى) معدولة عن (اثنين اثنين) لأنّ في هذا مخالفة واضحة للمقصود من الآية. وأميل أيضاً إلى أنّ الحديث في منع كلمة (مثنى) من الصرف لا مبرر له، لأنّ (مثنى) اسم مقصور لا يظهر الحركة سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً وأيّاً كانت الحركة، ضمّة أو فتحة أو كسرة أو تنوين هذه الحركات.

٢-١٠-٣- لا يرخّم المتعجّب منه:

يرى ابن النّحّاس أنّه لا يرخّم المتعجّب منه: لأنّ الترخيم يكون في المنادى المبنيّ، غير المندوب، لأنّه لما تطرّق إليه التعبير بالبناء جاز أن يتطرّق إليه تغيير آخر بالترخيم، لأنّ التغير يأنس بالتغيير[2].

ويقول سيبويه: "واعلم أنّ الترخيم لا يكون إلاّ في النداء إلاّ أن يضطرّ شاعر..ولا يكون في مضاف إليه، ولا في وصف لأنّهما غير مناديين....ولا ترخّم مستغاثاً به..ولا ترخّم المندوب لأنّ علامته مستعملة فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم"[3].

وذهب ابن يعيش إلى ما ذهب إليه سيبويه[4]، وفصّل ابن مالك في شروط الترخيم[5]، ذاكرا أغلب ما ذكره سيبويه.

---

(١) انظر: شرح المفصّل: ١/١٧٤-١٧٦.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر: ١/١٤١.

(٣) الكتاب: ٢/٢٣٩-٢٤٠.

(٤) انظر: شرح المفصّل: ١/٣٧٥-٣٧٧.

(٥) انظر: شرح الكافية: ٢/٢٩-٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويوافق ابن النّحّاس ابن عصفور الذي يرى أنّه لا يرخّم مندوب ولا مستغاث ولا متعجّب منه، ويجوز ترخيم ما عدا ذلك[1]

وأرى أنّ هؤلاء النحاة كانوا أكثر تفصيلاً في تحديد شروط الترخيم من ابن النّحّاس، إلاّ أنّه فسّر لماذا يجوز ترخيم المنادى المبنيّ اعتماداً على ما ذكره من أن التغيير يأنس بالتغيير.

٢-١٠-٤- الفرق بين المصدر واسم المصدر:

يرى ابن النّحّاس أنّ المصدر هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره، واسم المصدر هو المعنى الصادر عن الإنسان. فالأوّل مثل: ضرب ضرباً، والثاني: سبحان المسمّى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبّح لا لفظ (التسبيح) بل المعنى المعبّر عنه بهذا اللفظ[2].

أمّا اسم المصدر عند سيبويه فهو اللفظ المعدول عن المصدر كـ(فجار) المعدول عن الفجرة و(يسار) المعدول عن اليسرة[3]. وورد المصدر واسم المصدر عند سيبويه- على ما أظن- عندما كان يتكلم عن المصدر المشارك في الاشتقاق[4]، كما في قوله تعالى: (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا) (نوح: ١٧).

وذكر ابن الحاجب (٦٤٦هـ) الفرق بين المصدر واسم المصدر في أماليه بقوله: "الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر أنّ المصدر هو الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق. واسم المصدر هم اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالقهقري، فإنّه لنوع من الرجوع، ولا فعل له يجري عليه من لفظه. وقد يقولون: مصدر واسم مصدر في الشيئين

---

(١) انظر: المقرّب ، ص ٢٠٤.

(٢) الأشباه والنظائر: ١٨٤/٢.

(٣) الكتاب: ٢٧٤/٣-٢٧٥.

(٤) انظر: المصدر نفسه: ٨١/٤-٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المتضاربين لفظاً، وأحدهما للفعل، والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل مثل: الطَهور، والطُهور، والأكل والأُكل فالطُهور المصدر، والطَهور اسم المصدر، والأُكل ما يؤكل"[1].

وهذا يعني أنّ ابن النّحّاس يوافق ابن الحاجب في ما ذهب إليه، مع اختلاف في طريقة تقديم الفرق بين المصدر واسم المصدر، إلاّ أنّ المؤدّى واحد. وأميل إلى ما ذكر ابن الحاجب من أنّ المصدر هو الاسم المؤكّد لفعله كـ(انطلق انطلاق)، واسم المصـــــدر هو الاسم الذي لا فعل له يجري عليه.

٢-١٠-٥- أفّ:

يرى ابن النّحّاس أنّ (أفّ) اسم للفعل المضارع (أتضجّر)، أو اسم للفعل الماضي (تضجّرت)، ومنها سبع لغات: ضم الفاء وفتحها وكسرها من غير تنوين وتنوين هذه ست، والسابعة أفّي بألف ممالة بعد الفاء وهي التي تخلصها العامة ياء. ثم يذكر آراء العلماء فيها[2]، دون مناقشة لذلك.

وقد وردت عند سيبويه بلفظ واحد هو (أفّ) [3].

ويذكر ابن جنّي في (أفّ) ثماني لغات هي: أفِ، وأفٍ، وأفْ، وأفَا، أفَ، وأفَ، وأفّى ممالة وهو الذي تقول فيه العامة أفّي ،أفْ خفيفة، والحركة جميعها لالتقاء الساكنين، فمن كسر فعلى الأصل ومن ضمّ فللإتباع، ومن فتح فللاستخفاف، ومن لم ينوّن أراد التعريف، ومن نوّن أراد التنكير، فمعنى التعريف: التضجّر، ومعنى التنكير: تضجّرا، ومن أمال أدخل فيه ألف التأنيث[4].

---

(١) أمالي ابن الحاجب: ٢/٨٥٠-٨٥١.

(٢) انظر: عقود الزبرجد: ١/١٠٩-١١٠.

(٣) الكتاب: ٤/٥٨.

(٤) انظر: الخصائص: ٣/٣٩-٤٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى ابن يعيش أنّ (أفّ) مبنيّة، ومعناها: أتضجّر، ونحوه، وحقّها السكون على أصل البناء، والحركة فيه لالتقاء الساكنين، وهما الفاءان، وفيها لغات عدّة[1]، وذكر ما ذكره ابن جنّي.

أمّا ابن مالك فلم يذكر إلاّ أنّها بمعنى أتضجّر[2].

ويقول ابن منظور (٧١٠هـ): أفّ: كلمة تضجّر. وفيها عشرة أوجه ذكر الثمانية السابقة وزاد: أفّى، ،أفّه[3].

ونرى أنّ ابن النّحّاس لم يزد شيئاً عمّا قاله النحاة قبله، بل إنّ ابن جنّي كان أكثر دقّة وتفصيلاً في ما ذكر ونرى أيضاً أنّه لا يستقيم المعنى أن تكون أفّ اسماً للفعل الماضي، فهي لا تقال إلاّ في موضع خطاب، وما في الخطاب زمن حاضر، لا ماضٍ.

٢-١١- قضايا في أصول النحو:

٢-١١-١- التعليل بكثرة الاستعمال:

علّل ابن النّحّاس فتح الساكن قبل (ال) التعريف للخفّة في ما يكثر استعماله- وذكر أنّه يقلّ الكسر لثقل توالي الكسرتين في ما يكثر استعماله[4].

ويذكر سيبويه أنّه لمّا كثرت (من الله، ومن الرسول، ومن المؤمنين) في كلامهم، ولم تكن فعلاً، وكان الفتح أخفّ عليهم، فتحوا. وزعموا أنّ ناساً من العرب يقولون: من الله، فيكسرونه ويجرونه على القياس[5]. إلاّ أنّ سيبويه يرى أنّ جملة هذا الباب في التحرّك لالتقاء

---

(١) انظر: شرح المفصّل: ٣/٧٨-٧٩.

(٢) شرح الكافية: ٢/٤٤.

(٣) لسان العرب، مادة (أفّ).

(٤) انظر: الأشباه والنظائر: ١/٢٩١.

(٥) انظر: الكتاب: ٤/١٥٣-١٥٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الساكنين أن يكون الساكن الأول مكسوراً ومن ذلك: إنِ الله عافاني فعلت- وعنِ الرجل، وقطِ الرجل، ولوِ استطعنا[1].

ويذكر ابن يعيش أنّهم قالوا: منَ الله، ومنَ الرسول ففتحوا، وذلك أنّه كثر هذا الحرف وما فيه الألف واللام، فكرهوا كسر النون فتتوالى كسرتها مع كسرة الميم، فعدلوا إلى الفتح طلبا للخفّة كما فعلوا ذلك في أين وكيف، ويضيف: والذي يدلّ على صحّة ما قلنا في أنّ الفتح إنّما كان لمجموع ثقل توالي الكسرتين مع كثرة الاستعمال أنّهم قالوا: انصرفت عنِ الرجل فكسروا النون، إذ لم يكن قبلها مكسور، وقالوا: إنِ الله أمكنني فعلت، فكسروا نون (إن) وإن كانت على صورة (مِن) في انكسار الأول، ولم يبالوا الثقل لقلّة ذلك في الاستعمال، ومن العرب من يقول: مِنِ الله فيجرى ذلك على القياس، ومنهم من يقول: مِنَ ابنك، فيفتح النون على حدّ :من الله ومن المؤمنين[2].

ويرى ابن مالك أنّه إن كان أول الساكنين نون (من) فتحت مع (أن)، وكسرت مع ما سواه، وقد تكسر مع (أل) وتفتح مع ما سواه[3].

وذهب ابن عصفور إلى ما ذهب إليه ابن مالك[4].

وعلى هذا فابن النّحّاس يوافق النحاة في ما ذهبوا إليه، إلاّ أنّهم كانوا أكثر تفصيلاً، وبياناً، في ذكر السبب.

وأميل إلى ما ذكره ابن يعيش من أنّ نون (من) تفتح عند التقاء الساكنين؛ لوجود الكسرة في ميم (من)، وطلباً للخفة.

---

(١) انظر: الكتاب: ١٥٢/٤.

(٢) شرح المفصل: ٢٩١/٥.

(٣) شرح الكافية: ٣٣٧/٢.

(٤) انظر: المقرّب: ص٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-١١-٢- العارض لا يعتدّ به:

يذكر ابن النّحّاس قاعدة الإعراب وهي: أن يثبت وصلاً ويحذف وقفاً، ويذكر ما يخالف ذلك، وهو: أن يثبت الإعراب وقفاً، ويحذف وصلاً، وذلك في الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤكّد بالنون، إذ يحذف منه نون الرفع والضمير لنون التوكيد، فإذا وقف عليه حذفت نون التوكيد وأعيد الضمير ونون الإعراب[١].

ويرى سيبويه أنّه إذا وقفت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع لجميع رددت النون التي تثبت في الإعراب، وذلك قولك وأنت تريد الخفيفة: هل تضربين، وهل تضربون، وهل تضربان، ولا تقول: هل تضربونا فتجري مجرى التي تثبت مع الخفيفة في الصلة[٢].

ويذكر ابن يعيش أنّه إذا حذفت نون التوكيد عادت واو الجماعة لزوال الساكن من بعدها، وهي نون التوكيد، وتعود النون التي هي علامة الرفع أيضاً، لأنّها إنّما كانت سقطت لبناء الفعل عند اتصال نون التوكيد بها[٣].

ويقول ابن مالك: "إذا وقفت على المؤكّد بالنون الخفيفة أبدلتها ألفاً إن وليت فتحة..فإن لم تل فتحة حذفتها. ورددت إلى الفعل ما حذف من أجلها..وهذا مما يدلّ على أن المسند إلى الواو والياء كان قبل الوقف معرباً تقديراً، إذ لو كان قبل الوقف مبنيّاً لبقي بناؤها، لأنّ الوقف عارض، فلا اعتداد بزوال ما زال من أجله"[٤].

ويظهر مما سبق أنّ ابن النّحّاس يوافق سيبويه وشيخيه في ما ذهبوا إليه، من عودة المحذوف عند الوقوف على الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة، أو ياء المخاطبة المؤكّد

---

(١) الأشباه والنظائر: ٢٧١/١.

(٢) انظر: الكتاب: ٥٢٢/٣.

(٣) شرح المفصّل: ٢٤٣/٥.

(٤) شرح الكافية: ٦١/٢-٦٢.

©Arabic Digital Library-Yarmouk University

بنون التوكيد، إلاّ أنّني لا أوافقه في أنّ الإعراب هنا يثبت وقفاً، ويحذف وصلاً؛ لأنّ العارض لا يعتدّ به، فالوقف عارض، وكما يقول ابن مالك: لا اعتداد بزوال ما زال من أجله.

٢-١١-٣- الفعل أثقل من الاسم:

يرى ابن النّحّاس أنّ الاسم أخفّ من الفعل لوجوه منها، كثرة الاستعمال، فما كثر استعماله خفّ، ومنها: الأوزان، فأوزان الاسم أكثر، ومنها: الأبنية، فأبنية الاسم أكثر. ومنها أنّ الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد، ومنها: أنّ الأفعال مشتقة من المصادر، والمشتقّ فرع على المشتقّ منه، والفرع أثقل من الاسم[١].

ويوافق ابن النّحّاس في هذا سيبويه، إذ يقول سيبويه: "واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكّناً، فمن ثمّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنّما هي من الأسماء، ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم، وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل"[٢].

ويذكر سيبويه دليلاً آخر على ثقل الفعل بقوله: "واعلم أنّ ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام، ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستخفّون، وذلك نحو: أبيض وأسود وأحمر وأصفر، فهذا بناء (أذهب وأعلم) فيكون في موضع الجرّ مفتوحاً، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء"[٣].

ويلحظ أنّ سيبويه يدعو إلى معرفة الثقل والخفّة عن طريق الوصف لا عن طريق تعريف شامل، ربّما لأنّه قد آمن بأنّه انطباع وإحساس داخله لا يظهر إلاّ عن طريق الوصف،

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر: ١/٢٨٣-٢٨٤.

(٢) الكتاب: ١/٢٠-٢١.

(٣) نفسه: ١/٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أي أنّ الثقل لا يظهر إلاّ عن طريق الاستخدام اللغوي لدى الناطق، وربّما دعا سيبويه وغيره من النحاة إلى وضعه على شكل قواعد ملموسة، كأن يقال: الفعل أثقل من الاسم[1].

ولعل ما نقله السيوطي عن ابن النّحّاس في تعليل أسباب كثرة الاسم وشيوعه، التي نتج عنها خفة الاسم مزج بين الثقل اللفظي والمعنوي، لينتهي ابن النّحّاس إلى ثقل الفعل وخفة الاسم[2].

٢-١١-٤- كسر نون المثنّى:

علّل ابن النّحّاس كسر نون المثنى بسكونها وسكون الألف قبلها، والكسرة نقيض السكون فأرادوا أن يأتوا بالشيء الذي هو نقيضه؛ لأنّ الشيء يحمل على نقيضه[3].

ويقول سيبويه: "واعلم أنّك إذا ثنّيت الواحد لحقه زيادتان: الأولى منهما حرف المدّ واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منوّن...وتكون الثانية نونا كأنّها عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر"[4].

ويقول ابن يعيش: "القياس حذف الألف لالتقاء الساكنين؛ لأنّ حرف المدّ إذا لقيه ساكن بعده، فإنّه يحذف لالتقاء الساكنين، لأنّ حركة ما قبله تدلّ عليه...وإنّما امتنع حذف حرف التثنية؛ لسكون النون بعده، من قبل أنّه جيء به للدلالة على معنى التثنية، فلو حذفته لذهبت دلالته، وكان يكون نقضاً للغرض..فلذلك حركت النون، ولم تحذف الألف لهذا المانع. فإن قيل: ولم خصّت بالكسر دون غيرها من الحركات؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: أنّ الأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر، فكسرت نون التثنية على أصل

---

(١) انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص٣٠.

(٢) ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ص ٤٨-٤٩.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر: ٢٠٥/١.

(٤) الكتاب: ١٧/١-١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التقاء الساكنين.

والوجه الثاني: أنّهم أرادوا الفرق بين نون التثنية، ونون الجمع. ولمّا كان ما قبل نون التثنية ألفاً، وما قبل نون الجمع واواً، والألف أخفّ من الواو، كسروها مع الألف، وفتحوها مع الواو، لتكون الكسرة التي هي ثقيلة مع الألف التي هي خفيفة، والفتحة التي هي خفيفة مع الواو التي هي ثقيلة، فيعتدل الأمر"[1].

وأرى أنّ ابن النّحّاس يوافق سيبويه في أنّ حركة النون الكسر، ويوافق شيخه ابن يعيش في ما ذهب إليه على اختلاف المصطلحات أو المفاهيم، إلاّ أنّ ابن يعيش كان أكثر إيضاحاً في ما ذهب إليه؛ إذ يفهم من كلام ابن النّحّاس: الكسرة نقيض السكون، أنّها وحدها هي النقيض وأنّ الفتحة والضمة ليستا كذلك، ويمكنني تفسير كلامه بأنّ الكسر ثقيل والسكون خفيف فناقض الثقل الخفّة. وأميل إلى رأي ابن يعيش في الوجه الثاني وهو كسر النون للتفرقة بين المثنّى والجمع وللمخالفة الصوتيّة بين الألف والكسرة.

٢-١١-٥- ما يجوز في حرف العلّة إذا كان بدلاً من همزة:

يرى ابن النّحّاس أنّه إذا كان حرف العلّة بدلاً من همزة جاز فيه وجهان: حذف حرف العلّة مع الجازم، وبقاؤه، بناء على كون الإبدال قياسياً أو غير قياسي. فإن كان قياسياً ثبت حرف العلّة مع الجازم، لأنّه همزة كما كان قبل البدل، وإن كان غير قياسيّ صار حرف العلّة متمحّضاً، وليس همزة، فيحذف مع الجازم، كما يحذف حرف العلّة المحض في: يغزو، ويرمي، ويخشى[2].

---

(١) شرح المفصل: ٣/١٨٩-١٩٠.

(٢) الأشباه والنظائر: ١/١٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد ذكر سيبويه أنّ الهمزة تبدل ألفاً أو واواً أو ياءً، إن كان ما قبلها مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً على الترتيب سواء كانت الهمزة مفتوحة أو ساكنة، ويكون إبدالها تخفيفاً. وذكر سيبويه شاهداً على إبدال الهمزة ألفاً، وهو قول الراجز:

عجبتَ من ليلاكَ وانتيابِها من حيث زارتني ولم أورا بها[1]

ولو كانت بدلاً غير قياسي- على ما ذكره ابن النّحّاس- لحذفت الألف؛ لأنّها صارت حرف علّة متحرّكا.

٢-١١-٦- الفرق بين البدل والعوض:

يرى ابن النّحّاس أنّ العوض لا يحلّ محلّ المعوّض منه، والبدل إنّما يكون محلّ المبدل منه[2].

ويوافق ابن النّحّاس في هذا ابن جنّي الذي يقول في باب الفرق بين البدل والعوض: "جماع ما في هذا أنّ البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوّض منه، وإنّما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك، ألا تراك تقول في الألف من قام: إنّها بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول فيها: إنّها عوض منها..وتقول في العوض: إنّ التاء في (عدة) و(زنة) عوض من فاء الفعل، ولا تقول: إنّها بدل منها..فالبدل أعمّ تصرّفاً من العوض، فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضاً"[3].

---

(١) انظر: الكتاب: ٣/٥٤٣-٥٤٤.

(٢) الأشباه والنظائر: ١/٩٦.

(٣) الخصائص: ١/٢٦٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-١١-٧- تاء التأنيث هي الأصل أم الهاء:

يذكر ابن النحّاس خلاف النحاة في ذلك[١]، إلا أنه أخذ هذا الأمر عن شيخه ابن يعيش[٢]. ويميل ابن النحّاس هنا إلى رأي البصريين بأنّ الأصل هو التاء، وأنّ الهاء تبدل من التاء عند الوقف، وأميل إلى هذا الرأي أيضاً؛ لأنّ تاء التأنيث جاءت علامة على التأنيث، ولم تأتِ الهاء لذلك.

٢-١١-٨- باب الاشتغال:

يذكر ابن النحّاس ستّة ضوابط لباب الاشتغال من غير أن يعطي أمثلة توضّح هذه الضوابط. وأميل إلى أنّه بعد أن نظر في كتابي ابن عصفور: (المقرّب) و(شرح جمل الزجاجي)، خرج بهذه الضوابط[٣]،موافقا له في بعضها.

يقول ابن عصفور: "اعلم أنّه لا يجوز أن يتعدّى فعل المضمر المتّصل إلى مضمره المتّصل نحو: ضربتني وضربتك، وزيد ضربه، يعني ضرب نفسه [الضابط الرابع] ولا فعل الظاهر إلى مضمره المتّصل- نحو: ضربه زيد، يعني ضرب نفسه [الضابط الثالث] إلاّ في باب ظننت وفقدت وعدمت، نحو: ظننتني قائماً، وظننتك قائماً، يعني: ظننت نفسي وظننتَ نفسك، وزيد ظنّهُ قائماً، وفقدتُني وفقدتَك وعدمتُني وعدمتَك، يعني: فقدت نفسي- وفقدت نفسك وعدمت نفسي وعدمتَ نفسك وزيدٌ فقده وعدمه، فقد فقد نفسه وعدمها"[٤].

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر: ٥٦/١.

(٢) انظر: شرح المفصّل: ٣٥٣/٣.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر: ٧٤/٢-٧٥،وانظر هذه الضوابط في الصفحتين : ٥١- ٥٢ من هذه الدراسة.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٣٧٣/١. وانظر ذلك أيضاً في المقرّب، ص٩٩ على اختلاف التعبير. وللمزيد انظر: شرح جمل الزجاجي باب الاشتغال: ٣٦١/١-٣٧٥. والمقرّب: ص٩٤-٩٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويضيف: "لا يجوز أن يتعدّى فعل المضمر المتّصل إلى ظاهره في باب من الأبواب، نحو: زيد اضرب، وزيداً ظنّ قائماً، يعني: ضرب نفسه وظنّ نفسه قائماً"[1]. [الضابط الخامس].

– وينكر ابن النّحّاس مجموعة آراء كان فيها جامعاً لآراء سابقيه أو ناقلاً، وأظنّ أنّ هذه الآراء كان يرمي فيها إلى أهداف تعليمية؛ لأنّ الناظر في هذه الآراء يجدها سهلة لو لا تحتاج إلى أن تفرد برأي خاص.

فهو ينقل مثلاً معاني استعمال المفرد، جمعها من كلام النحاة، وذكر أنّها تأتي بأحد معان خمسة[2]. وينقل أيضاً إجماع النحاة على أنّه يجوز تثنية الكلمتين إذا اتفقتا لفظاً ومعنى، وإن اختلف اللفظان وقف على السماع، وإن اختلف المعنيان جوّزه بعضهم ومنعه آخرون[3].

وينقل أيضاً اختلاف النحاة في (أيمن الله) وينقل مذهب البصريين ومذهب الكوفيين[4]. وينقل أيضاً رأياً في (مهيمن)، أهي تصغير (مؤمن) أم اسم فاعل[5]. ويبدو لي أنّ من يقول: إنّ (مهيمن) تصغير (مؤمن) قد جانب الصواب كثيراً، إذ من المعلوم أن (مهيمن) اسم فاعل وهي صفة من صفات الله الحسنى (المهيمن).

---

(١) البيت لذي الإصبع العدواني في ديوانه، ص٨٩.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر: ٢/٢٢-٢٣.

(٣) انظر: عقود الزبرجد: ٣/٣٣٢.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر: ٣/١٣٣. وهي مسألة خلافية في كتاب الأنصاف، مسألة رقم ٥٩ انظر: ١/٣٧٧-٣٨١.

(٥) الأشباه والنظائر: ١/١٤١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- الآراء التي خالف فيها النحاة

٣-١- حذف الفاعل:

يرى ابن النّحّاس أنّ الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع هي: إذا بني الفعل للمفعول، وفي المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهراً، وإذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى[١].

وهو بهذا يخالف شيخه ابن يعيش الذي يقول: وأمّا حذف الفاعل ألبته، وإخلاء الفعل عنه فغير معروف في شيء من كلامهم فكان ما قلناه، وهو الحمل على الإضمار بشرط التفسير أولى. إذ كان له نظير من كلام العرب، فكان أقلّ مخالفة[٢].

ويخالف أيضاً شيخه ابن مالك الذي يرى أنّ الفاعل لا يحذف وإنّما يضمر، ولكن يجوز حذف الفعل وفاعله معاً لدليل يدلّ عليهما. يقول ابن مالك: "أجاز الكسائي وحده حذف الفاعل إذا دلّ عليه دليل، ومنع غيره ذلك، لأنّ كل موضع ادّعى فيه الحذف، فالإضمار فيه ممكن، فلا ضرورة تحوج إلى الحذف، فمن المواضع التي توهم الحذف قوله تعالى: (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ) (يوسف: ٣٥)، وقوله تعالى: (وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثَالَ) (إبراهيم: ٤٥)..فتقدير الأول: ثمّ بدا لهم البداء، وتقدير الثاني: وتبيّن لكم العلم"[٣].

ولابن مالك رأي آخر في حذف الفاعل في الآيتين السابقتين، إذ يرى أن الفاعل في قوله تعالى: "وتبين لكم كيف فعلنا بهم" مؤول ففاعل (تبين) مضمون (كيف فعلنا بهم). كأنّه قال: وتبيّن لكم كيفيّة فعلنا بهم. وجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل[٤].

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر: ٦٨/٢.

(٢) شرح المفصل: ٢٠٧/١.

(٣) شرح الكافية: ٢٦٨/١. وقد ذهب إلى هذا أيضاً الزمخشري في كشافه: ٣١٩/٢ بقوله: (بدا لهم رأي). ويرى أبو حيّان أنّ فاعل (تبين) مضمر ولا يجوز أن يأتي اسم استفهام أو شرط لأنّه لا يعمل ما قبلهما فيهما، انظر البحر المحيط: ٤٢٥/٥.

(٤) شرح التسهيل: ٥٥/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثمّ يعترض ابن مالك على تقدير أن يكون فاعل (بدا) في قوله تعالى: "ثمّ بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات" هو المصدر (بداء) بقوله: "لا يجوز الإسناد إلى مصدر الفعل حتى يشعر برأي". ويقول: "إذا توهم حذف فاعل فعل موجود فلا سبيل إلى الحكم بحذفه بل يقدّر إسناده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى"[1].

ولا أعلم لم لم يكن الفاعل في الآية الثانية مع الفعل (بدا) مؤولاً كما أوّله في الآية الأولى مع الفعل (تبيّن)، كأن يقول: بدا...السجنُ أو سجنه.

وأميل إلى القول بأنّ ما ذكره ابن النّحّاس من مواضع حذف الفاعل فيه نظر. فقوله: يحذف الفاعل إذا بني الفعل للمفعول فيه إقرار منه بأنّ هذا الفعل خرج عن إرادة ذكر الفاعل (أو البناء للفاعل) إلى إرادة ذكر المفعول (أو البناء للمفعول).

أي أنّ الفاعل هنا أصلاً غير موجود حتّى يحذف؛ إذ لو كان موجوداً أو مذكوراً وحذف لعلم من هو هذا الفاعل، وهذا يخالف مقصد المتكلّم من بناء الفعل للمفعول. وأوافق ابن النّحّاس في قوله (البناء للمفعول)، وليس البناء للمجهول لأنّه في الحقيقة تمّ بناء الفعل للمفعول الذي احتلّ موقع المسند إليه. أي أنّ الفاعل هنا لم يحذف إنّما لم يذكر؛ لأسباب دلاليّة في نفس المتكلّم.

أما الموضع الثاني وهو أن يحذف في المصدر إذا لم يكن معه فعل مظهر، فأخالف فيه ابن النّحّاس؛ لأنّ المصدر المضاف إلى المفعول لا يحتاج إلى فاعل لإيصال المعنى المراد. ففي المثالين اللذين ذكرهما ابن النّحّاس على حذف الفاعل مع المصدر، وهما: (يعجبني ضرب زيد) و(يعجبني شرب الماء) لا حاجّة لأنّ أقدر فاعلاً للمصدر. فالمصدر دالّ على الحدث بإطلاقه فإذا حدّد بالفاعل، ذهب المراد من استخدامه فعندما قال: يعجبني ضرب زيد، أراد أن يصف

---

(١) شرح التسهيل: ١/٥٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إعجابه بالحدث الواقع على زيد من غير اهتمام بالمحدِث أو بزمن الحدث، فالذي يهمّه أنّ الحدث بإطلاقه وقع على زيد. فالفاعل إذن غير محذوف وغير مراد.

ويذكر ابن النّحّاس في الموضع الثالث أنّ الفاعل يحذف إذا لاقى ساكناً من كلمة أخرى، ويفهم من هذا أن الفاعل غير موجود أو غير مذكور. ولم يوضّح ابن النّحّاس إذا كان حذف الفاعل نطقاً أو كتابة أو تركيباً، ففي مثاليه (اضربوا القوم) و(اشربي الماء) اللذين ضربهما دليلاً على هذا الحذف- الفاعل مذكور ولكنّه مقصّر في النطق.

وأمّا حذف الفاعل مع نوني التوكيد فهو لسبب صوتي- إن كان محذوفاً- وأميل إلى أنّه غير محذوف بل مقصّر؛ لأنّه ما زال هناك شيء يدل عليه وهو الضمة في (يقومُنّ) فهي تدل على واو الجماعة، والكسرة في (تضربِنّ) تدلّ على ياء المخاطبة.

وأرى أنّ حديث الكسائي عن حذف الفاعل، ثمّ حديث ابن مالك عن إضماره- في شرح الكافية- غير دقيق، فالفاعل موجود في الآيتين إمّا على التأويل* كما ذكر ابن مالك نفسه في شرح التسهيل وإمّا على الحقيقة، أي أن تكون جملة (ليسجنّن) هي الفاعل وجملة (كيف فعل بهم) هي الفاعل أيضاً، إذ لا يوجد في الآيتين السابقتين ما هو أنسب منهما لأن يكون فاعلاً، فالمراد مع الفعل (بدا) سجن يوسف -عليه الصلاة والسلام- والمراد مع الفعل (تبيّن) هو كيفية فعل الله بهم.

أمّا حذف الفعل مع فاعله فلا يكون إلاّ في سياقات معينة كأن يكون جواباً لسؤال أو ما شابه ذلك.

---

* يرى عبد الفتاح الحموز أن اللام المفتوحة وما في حيّزها مسبوك منها مصدر مؤول في موضع رفع على الفاعل. انظر التأويل النحوي: ٢/٢٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣-٢- اجتماع الفضلات:

يذكر ابن النّحّاس خلاف النحاة في اجتماع الفضلات، وليس بينها مفعول مرجّح، ورأى بأن يكون الأولى إقامة المفعول المقيّد. ثمّ ظرف المكان، ثم ظرف الزمان، ثمّ المصدر المختصّ، وعلّل ذلك بأنّ المفعول المقيّد لا يحتاج إلى مجاز في كونه مفعولاً به، وغيره يحتاج إلى التوسع فيه بجعله مفعولاً[١].

وهو هنا يخالف ابن عصفور الذي جعل المفعول المسرّح، إذا اجتمع مع غيره لم يقم سواه، فإن لم يكن له مفعول مسرّح أقمت أيّ البواقي شئت، إلاّ أنّ إقامة المصدر المختصّ في اللفظ أولى من إقامة غيره[٢].

٣-٣- ذوات:

يرى ابن النّحّاس أنّ إعراب (ذوات) كإعراب جمع المؤنّث السالم[٣]. ويخالف ابن النّحّاس في هذا شيخيه: ابن يعيش وابن مالك؛ إذ يقول ابن يعيش: "ذهب بعضهم إلى أنّك تقول في المؤنّث: (ذاتُ قالت ذاك) وفي التثنيه والجمع، ويكون مضموماً في كل حال، وحكي أنّه يجوز أن تقول في جماعة المؤنّث: (ذواتُ قلن)[٤]"

ويقول ابن مالك: "ومنهم من يقول: (ذات) إذا أراد معنى (التي)، و(ذوات) إذا أرد معنى (اللاتي)"[٥].

ويفهم من كلام ابن يعيش وابن مالك أنّ (ذوات) اسم مبني، وأنّه مبني على الضمّ[٦].

---

(١) انظر: عقود الزبرجد: ٢٠١/١.

(٢) انظر: المقرّب: ص٨٧.

(٣) انظر: ذلك في: النكت الحسان، ص٤٧. وارتشاف الضرب: ١٠٠٨/٢، وهمع الهوامع: ٢٧١/١.

(٤) شرح المفصل: ٣٨٦/٢.

(٥) شرح الكافية: ١١٥/١.

(٦) يقول ابن مالك في شرح التسهيل: "وتاء ذات وذوات مضمومة أبداً": ١٩٠/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأميل إلى أن تكون (ذوات) اسماً مبنيّاً؛ وذلك لورودها مثنّاه (ذواتا)، كما في قوله تعالى: (ذَوَاتَى افنَانٍ) (الرحمن: ٤٨). ولو كانت جمع مؤنّث سالم لما ثنّيت.

٣-٤-(ما الحجازية):

يخالف ابن النّحّاس ابن عصفور في شرط إعمال (ما) عمل (ليس)، إذ يرى ابن عصفور أنّها تعمل بشرط ألاّ يتقدّم الخبر، وليس بظرف ولا مجرور[١].

ويعقّب ابن النّحّاس على ابن عصفور فيقول: تحرّز ابن عصفور من قولنا: ما في الدار زيد، وما عندك زيد، فإن الظرف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من التوسّعات، ويضيف وهذا شيء اختصّ به ابن عصفور، لا أعلمه لغيره، فإنّ الناس نصّوا على أنّ الخبر متى تقدّم مطلقاً بطل العمل ظرفاً أو مجروراً كان أو غيره[٢].

٣-٥- إبدال الواو تاء:

يرى ابن النّحّاس أنّ الواو تبدل تاء على اللغة الفصحى في مثل: (اتّخذ)؛ إذ أصله (وخذ)، لأنّها لغة فيه[٣].

ويرى سيبويه أنّه ربّما أبدلت التاء مكان الواو، إذا كانت أوّلاً مضمومة؛ لأنّ التاء من حروف الزيادة والبدل، وليس إبدال التاء في هذا بمطّرد. فمن ذلك قولهم: تراث وإنّما هي من (ورث)، والتخمة من الوخامة، والتكأة من توكّأت، والتكلان من توكلت، والتجاه من واجهت[٤].

ويقول سيبويه أيضاً في باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء، وذلك في الافتعال، وذلك قولك: متّقد ومتّعد، واتّعد واتّقد، واتّهموا في الاتّحاد والاتّقاد، من

---

(١) انظر: المقرّب: ص١١٢.
(٢) الأشباه والنظائر: ٥٨/٣.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٣٥٤/١.
(٤) الكتاب: ٤٣٣/٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

قبل أنّ هذه الواو تضعف ههنا، فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم، وتقع بعد الياء، فلمّا كانت هذه الأشياء تكنفها مع الضعف الذي ذكرت لك، صارت بمنزلة الواو في أوّل الكلمة، وبعدها واو، في لزوم البدل لما اجتمع فيها، فأبدلوا حرفاً أجلد منها، لا يزول، وهذا كان أخفّ عليهم[1].

ويرى ابن يعيش أنّ التاء تبدل من الواو إبدالاً قياسياً في باب افتعل وما تصرّف منه إذا بنيته مما فاؤه واو أو ياء فإنّك تقلب فاءه تاء، وتدغم التاء في تاء افتعل[2].

ويقول ابن منظور: "اتّخذ فلان مالا يتّخذ اتخاذاً، وتخذ يتخذ تخذاً وتخنت المال أي كسبته، ألزمت التاء الحرف كأنّها أصليّة، قال الله عزّ وجلّ: **(قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا)** (الكهف: ٧٧)، وأصلها افتعلت[3].

ويفهم مما سبق أنّ ابن النّحّاس يخالف ما عليه النحاة من القياس على الكثير المطّرد بدليل قول تلميذه أبي حيّان فإنّه كان يغرب بنقل هذه اللغة (وخذ)، أي أنّ هذه اللغة موجودة إلى جانب وجود (تخذ) كما في لسان العرب وإلى جانب (أخذ) أيضاً. وقد تكون (وخذ) هذه تسهيلاً للهمزة في (أخذ) وتسهيل الهمز كثير في لغة العرب. وأمّا إذا كان ابن النّحّاس قد قاس (وخذ) على وزن: وضم، ووكأ، ووكل، ووجه، فيكون قد خالف شرط سيبويه في أنّه ربّما أبدلت التاء مكان الواو إذا كانت أولاً مضمومة؛ لأنّ التاء من حروف الزيادة والبدل، وليس إبدال التاء في هذا بمطّرد.

وأميل إلى ما ذكره سيبويه ومن بعده ابن يعيش في باب الافتعال أنّ الواو تبدل تاء إبدالاً قياسياً.

---

(١) الكتاب: ٣٣٤/٤.

(٢) شرح المفصل: ٣٩٣/٥.

(٣) لسان العرب، مادة (أخذ).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكان الشايب قد فسّر تطور (افتعل) على النحو الآتي: تَ+فَعَلَ - تَفَعَلَ ومضارعه: يَتَفَعَل. ومن ثمّ انتقل النبر من التاء إلى الياء، فسقطت حركة التاء يَتْفَعَل، ومن المضارع اشتقّ الماضي، فالتقى الصامتان. فنشأت حركة جديدة، وكوّنت مقطعاً جديداً مستقلاً هذه الحركة هي الكسرة، ولتحقق الكسرة تخلّق الهمزة، فيكون الفعل (اتفعل) ثم حصل قلب مكاني فنشأت صيغة (افتعل). والذي حكم هذا القلب قانون صوتيّ عام، بدأ بالأفعال التي تبتدئ بصوت صفيري، ثمّ عمّ تدريجياً[1].

وفي كلام الشايب في تفسير تطوّر (افتعل) نظر، فهو يؤكّد أنّ أصل (افتعل) هو (اتفعل) ثمّ حصل قلب مكاني مع العلم أنّ (اتفعل) مع المعتل المثال لا يحدث فيه إعلال، فإذا قلت: (اتوعد) أو (اتيبس) لن تحذف الواو أو الياء. فلماذا إذن حدث القلب المكاني؟ ثمّ أتمّ هذا القلب قبل أن تستخدم العربيّة وزن (افتعل) أم بعد الاستخدام فإذا كان بعد الاستخدام فالنتائج التي توصّل إليها الشايب غير دقيقة. وإذا كان قبل الاستخدام- على فرض أنّ هناك قلباً مكانياً. فلا مبرّر لهذا القلب، ولا ينظر إلى لهجة عربية كاللهجة المصريّة. لتفسير مثل هذه الظاهرة. وأميل إلى أنّ اللهجة المصريّة تستخدم الوزن (اتفعل) للتعبير عن الفعل المبنيّ للمفعول، لا عن معنى (افتعل).

ثمّ إذا كانت الزيادة أولاً فلم كانت بتاء مفتوحة، ثم تكوّن المضارع، ومن المضارع اشتقّ الماضي وكأنّ في هذا مخالفة لما هو معروف من أنّ المضارع مشتقّ من الماضي وليس العكس. وإذا كان ذلك كذلك فكيف نفسّر وجود (انفعل) هل كان: نَ+فَعَلَ فتكون نَفَعَلَ ومن ثمّ

---

(١) خواطر وآراء صرفية، ص ص١٥-١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أخذ المضارع يَنْفَعِل وبالنبر وانتقاله يتكون يَنْفَعِل ثمّ اشتق الماضي فالتقى صامتان، فنشأت حركة جديدة هي الكسرة ثمّ تخلّصت الهمزة فتكون الفعل (انفعل) إلاّ أنّه لم يحدث فيه قلب مكاني. وفي هذا أيضا تجاهل لبعض قواعد علم الأصوات ؛ لأنّ المقطع الذي لا ينبر لا يحذف.

ولرى أن بناء (افتعل) جاء بزيادة الهمزة والتاء تماماً كما كانت الزيادة في : فاعل، وتفاعل، وتفعّل، واستفعل، أي أنّ الزيادة ليست بالضرورة أولاً.

٣-٦- ما لا يؤدي إلى ضرورة أولى مما يؤدّي إليها:

يرى ابن النّحّاس أنّ المحذوف في قول الشاعر:[البسيط]

لاهِ ابن عمّك (لا أفْضَلْتَ في حَسَبٍ عنّي ولا أنتَ ديّاني فتَخْزوني[١])

هو حرف البناء لا حرف الجر؛ لأنّ القول بحذفها يؤدّي أن يكون في البيت ضرورة، وما لا يؤدّي إلى ضرورة أولى مما يؤدّي إليها[٢].

ويرى سيبويه أنّ من العرب من يحذف حرف الجر، وحذفه: حيث كثر في كلامهم، وتخفيفاً، وهو منويّ، ومن ذلك قولهم: لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة، واللام الأخرى؛ ليخفّفوا على اللسان، وذلك ينوون[٣].

ويذهب ابن يعيش إلى أنّ المحذوف في قوله:

لاه ابن عمّك

لام الجرّ، والباقية فاء الفعل، يدلّ على ذلك فتح اللام، ولو كانت الجارّة لكانت مكسورة[٤].

---

(١) الأشباه والنظائر: ١/٢٩٣.

(٢) الكتاب: ٣/٤٩٨.

(٣) شرح المفصل: ٤/٥١٧-٥١٨.

(٤) شرح الكافية: ١/٣٦٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أما ابن مالك فقد جاء بالبيت السابق شاهداً على الاستغناء بـــ(عن) عن لفظ (على) [1]، ويرى أنّ حرف الجر لا يحذف بغير دليل، فإذا حذف كان حذفه مع بقاء عمله شاذاً[2].

ويرى ابن عصفور أنّه لا يجوز إضمار حرف الجر وبقاء عمله، إلاّ في ضرورة- وذكر البيت السابق شاهداً- أو في نادر الكلام، نحو ما حكي من قول بعضهم: خيرٍ عافاك الله، أي: على خيرٍ[3].

ويظهر لي مما سبق أنّ ابن النّحّاس يخالف سيبويه وشيخه ابن يعيش فهما يريان أنّ المحذوف لام الجرّ، وهو يرى أنّ المحذوف فاء الكلمة اعتماداً على القاعدة التي ذكرها: (ما لا يؤدّي إلى ضرورة أولى مما يؤدّي إليها).

ويوافق ابن النّحّاس شيخه ابن مالك وابن عصفور في أنّه لا يجوز حذف حرف الجرّ، وبقاء عمله، إلاّ أنّ ابن مالك يجيز ذلك بوجود دليل، وابن عصفور يجيزه في الضرورة ونادر الكلام.

وأخلص إلى أنّ كلام سيبويه وابن يعيش أكثر دقّة مما ذهب إليه ابن النّحّاس. مع أنّ سيبويه قدّر محذوفاً آخر لاما ثانية غير لام الجرّ، وقد يكون اعتماد سيبويه في هذا على الرسم الإملائي (لاه)، أو على الأصل اللغوي للفظ الجلالة (الله) [4].

وأميل إلى رأي ابن يعيش في أنّ المحذوف لام الجرّ، لدلالة المعنى على ذلك، كما أنّ كلمة (لاه) وردت في شاهد شعري هو نفسه محكوم للضرورة الشعرية.

---

(١) شرح الكافية: ١/٣٦٤.

(٢) نفسه: ١/٣٧٤-٣٧٥..

(٣) المقرّب: ص٢١٦.

(٤) لسان العرب، مادة (لوه).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- خاتمة:

لقد صاحبت بهاء الدين محمد بن إبراهيم ابن محمد بن النّحّاس ما يزيد على عـــام حاولـت فيه أن أتعرف حياته وثقافته، ومنهجه النحوي من آرائه المبثوثة في مظان النحو واللغة .

كما تبينت لي مكانة هذا العالم النحوي من مصادر ترجمته ومن كتب النحو مظان آراء ابـن الـنّحّاس النحوية . وكنت قد تحدثت عن حياة بهاء الدين بن النّحّاس اسمه ولقبه وكنيـته مثبـتا ما اتفقت عليه أكثر المصادر وما ذكرته أقربها إلى ابن النّحّاس عصرا كما حققـت تـاريخ ولادته ومكانها ووفاته ومكانها .وشيوخه وتلاميذه ، فكان منهم من مشاهير النحاة كابن يعيش وابن مالك وأبي حيان .

ومما تميز به ابن النّحّاس أمانته العلمـية فهو ينسب ما ينقلـــه من أقـوال وآراء إلـى أصحابها وتواضعه وبدا لي ذلك جليا في مقدمة شرحه لقصيدة الشوا الحلبي في ما يقـال بالواو والياء من الأفعال. أما ثقافته فقد كانت واسعة ومتنوعة في أكثر علوم عصره فهـو عالم في العربية والآداب والخلاف والتفسير. وإذا كان ابن النّحّاس قد وافق النحاة في كثـير من الآراء أو تابعهم فيها فإنه قد تفرد ببعض الآراء وخالف في بعضها . ولم يذكر ابن النّحّاس انتماءه إلى مذهب نحوي معين ولكنه يميل إلى المذهب البصري .

وتضمنت هذه الرسالة أيضا جمعا لآرائه في فصل خاص ، درست أكثرها – بعد ذلك في ثلاثة أقسام : ما تفرد به ، وما وافق فيه النحاة ، وما خالفهم فيه بعد حديث قصير عـــن أثر ابن النّحّاس في الدرس النحوي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولست مستقصيا ما ورد في هذه الدراسة من نتائج فإنّ أهمّ نتيجة أني لفت النظـــــــــر والانتباه إلى عالم نحوي – لعلي أسدّ بهذه الرسالة فراغا في المكتبة العربية النحويـــــة تفيد منها الدارسون ، وبعد فما أبرأ إليكم من العثرة والزلة ولا أستنكف من الرجوع إلى الصواب عن الغلط فإن ابن آدم منقاد إلى الضعف والعجز والعجلة ، فهذا ما سمح بـــه الخاطر ، ومنحته المقدرة على قدر الاستطاعة ، وأرجو أن أكون قد وفّيت البـــحـــث والرجل حقيهما ، والكمال لله وحده ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

النتائج:

- لعل أبرز ما توصلت إليه من نتائج الآتي:
- لـــم تصـــرح كتـــب التراجم أو كتب النحاة بمذهب ابن النحّاس النحوي يميل إلى المذهب البصري.
- على الرغم من أنّ ابن النحّاس كان مجاريا النحاة في كثير من الآراء، إلا أنّه تفرد ببعضـــها وخالف النحاة في أخرى. ويكون في بعض المواطن مجرّد ناقل لرأي أو خلاف دون أن يبدي حكمه بترجيح رأي . وقد أرجع ذلك إلى تواضعه.
- اخـــتلف أســـلوب عـــرض ابن النّحّاس للآراء النحويّة ، فتارة يتوسّع في عرض المسألة بوضوح ، وتارة يوجز في هذا العرض من غير تمثيل ، فلا يكون كلامه و واضحا ، كما في حديثه عن ضوابط الاشتغال مثلا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- يهتمّ ابن النّحّاس بقضايا الخلاف النحويّ ؛ لذا يمكن أن يعتمد على ما نسب إليه في الـتعرّف إلى مسائل الخلاف النحويّ عند النحاة ، كما يهتم بتتبع آراءهم مجّلا لهم إجلالا كبيرا .

- لـم يكـن لابن النّحّاس مصطلحات تميّزه من غيره من النحاة ، إلاّ أنّه ذكر بعض مصطلحات المناطقة، مثل : المادّة والصورة.

- يؤخـذ علـى مصادر ترجمة ابن النّحّاس أنّها أهملت ذكر نشأته في صباه إلى أن أصبح عالما نحويّا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخّص :

بهاء الدين ابن النّحّاس : حياته وآراؤه النحوية

تتألف هذه الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول :

أما المقدّمة فقد عرضت فيها سبب اختيار موضوع الدراسة ، وهو محـــــــاولة إخراج كتاب نحـــــــويّ يضم آراء بهاء الدين بن النّحّاس، ودراستها، وبيان أهميتها، وإضافة هذا الكتاب إلى المكتبة العربية.

ففي الفصل الأول تناولت حياة بهاء الدين بن النّحّاس تحليل مصادر ترجمة حياته ، واسمه ، ولقبه ،وكنيته ، ومولده ، ونشأته ، ووفاته ، وشيوخه وتلاميذه ، وصفاته وأخلاقه ومكانته العلمية ، وآراء العلماء فيه، ومصنّفاته .

وفي الفصل الثاني جمعت آراء بهاء الدين بن النّحّاس وبوّبتها .

وفي الفصل الثالث درست بعض آراء بهاء الدين بن النّحّاس في ثلاثة أقسام : ما تفرّد به ، وما وافق فيه النحاة ، وما خالفهم فيه .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract:

Bahā' Uddīn Ibn An-Naḥḥās: Life and Grammatical Views.

This study consists of an introduction and three chapters. In the introduction, I demonstrated the reason for choosing the subject of this study, which is an attempt to produce a grammatical book containing Ibn An-Naḥḥās's grammatical views, and study it to show its importance, and to add this book to the Arabic library.

In the first chapter I discussed the life of Ibn An-Naḥḥās in respect to his name, nick name, date and place of birth, death, teachers and students, morals and characters, his books, and occupational status. Finally, I discussed attitudes of different scholars towards him.

In the second chapter, I gathered Ibn An-Naḥḥās's views and classified it.

In the third chapter, I studied some of Ibn An-Naḥḥās's views, discussing his uniqueness, agreement and disagreement with other grammarians.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفهارس العامة

- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس الأشعار
- فهرس الأعلام
- فهرس الكتب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الآيات

السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
البقرة	٢٢١	٥٥
آل عمران	٢١	١٤٣
آل عمران	٩١	١٤٣
آل عمران	١٥٤	٥٧
النساء	٣	١٧٢
النساء	١٦٦،٧٩	١٥٥
الأعراف	٤	١٥٥، ١٥٦
الأعراف	١٩	١٦٨
يونس	٢٧	٧٤
يوسف	٣	١٨٤
إبراهيم	٤٥	١٨٤
النحل	٩٨	١٥٦
الكهف	٧٧	١٨٩
الكهف	٩٦	١٢٠
الشعراء	١٦٦	٦٠
النمل	٥٥	٦٠
سبأ	٣٣	٦٢
فاطر	١	٨٣
الشورى	١١	٧٤
الأحقاف	١٣	١٤٣
محمد	٢١	٥٧
الفتح	٤٨	١٥٥
الرحمن	٤٨	١٨٨
الجمعة	٨	١٤٣
المنافقون	٥	١١٩ ،٣٦
الحاقة	١٩	١٢٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نوح	١٧	١٧٤
البروج	١٠	١٤٢
البروج	١٤-١٦	١٢٦
الإخلاص	٤	٥٩، ١٣٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

" أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد "	٦١، ٦٣
" أنا أفصح العرب بيد أني من قريش "	٧٣، ١٥٢
" إنّ الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فمسخهم.... "	١١٩

ملحق بالأحاديث التي وردت فيها (بيد):

" نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا..." صحيح البخاري ٢٩٩/١ حديث رقم ٨٣٦

" نحـــن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد كل أمّة أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم..." صحيح البخاري ٣/ ١٢٨٥ حديث رقم ٣٢٩٨

"نحن الآخرون ونحن السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكـــتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم..." صحيح مسلم ٢/ ٥٨٦ حديث رقم ٨٥٥

نحـــن الآخرون الأولون يوم القيامة ونحن أول من يدخل الجـــنة بـــيد أنهـــم أوتـــوا الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم..." صحيح مسلم ٥٨٥/٢ حديث رقم ٨٥٥

"نحن الآخرون ونحن السابقون يوم القيامة بيد أنّ كل أمّة أوتيت الكتاب من قبلنا و أوتيناه من بعدهم" صحيح مسلم ٥٨٦/٢ حديث رقم ٨٥٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فهرس الأشعار

حرف الروي	البحر	الصفحة
أرقب	الكامل	٨
يخرب	الكامل	٨
قد	الكامل	٧١
نكّرا	الطويل	١٠٠
تتمرّدا	الطويل	١٠٠
بيقرا	الطويل	٧٤
بالنار	البسيط	٤٧
أجرّ	المتقارب	١٠٧،٥٦
احبس	الطويل	١٢٠
فزع	البسيط	١٤٣
طمع	البسيط	١٤٣
بلقع	الطويل	٦٩
الزعازع	الطويل	٥٠
سمعا	الطويل	٥٧
بخيلا	الخفيف	٧٠
كملا	البسيط	٨٢
بطلا	البسيط	٤٧
لسالا	الوافر	٦٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لسالا	الوافر	٦٤
أهل	الطويل	٤٧
النخل	الطويل	٤٧
سلم	الطويل	٥٩
لماما	الطويل	١٠٠
للظعن	البسيط	١٣٨،٥٨
الحزن	المديد	٥٩

غضبان	البسيط	٦٣
فتخزوني	البسيط	١٩٢،٧١
بأرسان	الطويل	٧٣
جنون	الخفيف	٧٩
فاطّعنا	مجزوء الرمل	٨٦
فاجتلدنا	مجزوء الرمل	٨٦
أصبنا	مجزوء الرمل	٨٦
القاني	الكامل	١٤
أجفاني	الكامل	١٤
يكون	الطويل	١٤٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عساني	الوافر	١٤٤
كلامها	الطويل	٤٦
شامها	الطويل	٤٧

الأبيات غير الكاملة:

فوالله لولا الله لا شيء غيره	الطويل	٦٤
فوالله لولا الله تخشى عواقبه	الطويل	٦٥
أتاك أتاك اللاحقون	----	١٢٠،٣٧
فهيهات هيهات العقيق وأهله	----	٣٧
الله نجاك بكفي مسلمت	رجز	٩٥
ولكنني من حبها لعميد	----	٦٩
يا أبتا علك أو عساكا	رجز	١٤٤
ككما يؤثفين	رجز	١٥٧
لاه ابن عمك	----	١٢٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الأعلام

إبراهيم أنيس، ١١٣

إبراهيم الخليل، ١٠

إبراهيم بن لاجين، ٢٠

إبراهيم بن هبة الله، ١٦

أحمد بن أبي بكر بن عرّام، ١٦

احمد بن محمد التلمساني، ٤

أحمد بن محمد بن جبارة، ١٦

الأخفش، ٥٧، ٦٣، ٦٤، ٦٧، ٧٤

الأزهري، ٨٨

الأسنوي، ٣، ٢٥، ١٠٠

الألوسي، ١٥٨

امرؤ القيس، ٧٤

ابن الأنباري، ٤٦، ٤٨، ٨٨، ١٣٠

ابن برّي، ٣، ٢٣، ٤٠

ابن برهان، ١٨

بروكلمان، ٥، ٢٦

بطرس البستاني، ٥

البقاعي، ١٥٨

أبو بكر محمد بن قاسم، ١٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البوصيري، ١٣،

تقيّ الدين المقريزي، ٤،

التجيبي، ٢،

الجرجاني، ٥٤،

جرير

ابن الجزري، ٢، ٤،

الجزولي، ٣٥، ٤٦، ٥٦،

أبو جعفر النحّاس، ٣، ٢٣، ٧٢،

جمال الدين بن عمرون، ٩، ١١، ٣٨، ٥٤،

جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بدوي، ٤

ابن جنّي، ٣، ٥، ١٠، ٢٦، ٤١، ٩٩، ١١٠، ١١١، ١٤٥، ١٧١، ١٧٥، ١٨٢

أبو الجود، ١٣

الجوهري، ٢٤، ٨٩،

ابن الحاجب، ٣٥، ١٧٤

حاجي خليفة، ٤، ٢٥

الحريري، ٨٦

الحسن بن عمر بن حبيب، ٤

حنّا حدّاد، ١٥٢، ١٥٩، ١٦٠

أبو حنيفة، ١٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبــو حــيّان الأندلسي، ٣، ٤، ٥، ١٥، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣٧، ٤٥، ٨٨، ١٠٠، ١٣٠، ١٥٧، ١٥٨، ١٨٩

ابن خروف، ٦٢

خلف الأحمر، ٣٨

الخليل، ١٠٢، ١٤٥، ١٧١

ابن خليل، ٩، ١١،

خليل بن أيبك الصفدي، ٣، ٢٥، ٢٧

خير الدين الزركلي، ٥، ٢٦

داوود الظاهري، ٧٥

ابن الدهان، ٦٣

رؤبة، ١٤٤

رجب بن قراجا، ٢١

ابن أبي الربيع، ٩، ١٤، ٣٦

ابن رشيد السبتي، ٢، ١٤، ٢٥

الرماني، ٦٤

ابن رواحة، ٩، ١٠

الزجّاج، ١٥٦

الزجّاجي، ١٥٧

الزمخشري، ١٥، ٣٥، ٦٠، ٧٧، ٧٨، ٨٩، ١٤٠، ١٥٧

السخاوي، ٣، ٢٣، ٨٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن السرّاج، ٣٥، ٤٢، ٤٥، ٥٤، ٦٦

سلمان القضاة، ١٤٦

سنان الدين الرومي، ٢٥

سيبويه، ٣٣، ٤٢، ٤٥، ٥٢، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٧، ٩٦، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٦، ١١٠، ١١٤، ١١٨، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩ ، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٧، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤ ، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٩٠، ١٩١، ١٩٤.

ابن سيده، ٨٩، ٩٠

السيرافي، ٧٨

ابن سينا، ١٥

السيوطي، ٤، ٥، ٢٦، ٣٢، ٥٨، ١٠٠، ١٠٥، ١٠٨، ١١١، ١١٦، ١٥٠، ١٧٩.

الشاطبي، ١٣

شجاع المدلجي، ١٣

الشريف الجرجاني، ١١٢

الشلوبين، ٤٦

شمس الدين الذهبي، ٣، ١٩

الشواء الحلبيّ، ٣، ٢٥

عامر بن ربيعة، ٧٠

عبد الباقي عبد المجيد اليماني، ٣، ٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عبد الرحمن بن سعود بن أحمد، ١٦

عبد القادر المغربي، ١٤٦

أبو عبد الله الفاسي، ٩، ١١

عبد المنعم الإسكندراني، ٤٠

ابن عدلان، ٢٠

ابـــن عصفور، ٣، ٥، ٢٦، ٣٥، ٦٣، ٦٧، ٦٨، ٧٨، ٩٠، ١٠٥، ١٣٠، ١٣٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٣ ، ١٩٤

العكبري، ٣، ٢٣

علاء الدين بن النفيس، ١٥

علم الدين اللورقي، ٩، ١٢

علي بن سليمان، ٧٢

أبو علي الفارسي، ٢٤، ٣٥، ٣٩، ٤٥، ٧٨، ٨٣، ٨٩

ابن العماد الحنبلي، ٤

عمر بن الخطاب، ٥٧

عمر رضا كحالة، ٥

عمران بن حطان، ١٤٤

غالي بن عثمان بن جني، ٧٢، ٩٣

الفارسي، ٣٧

الفراء، ٤٦، ٤٨، ٣٧، ٦٢، ٦٣، ١٣٠، ١٤٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفرزدق، ٥٠

فوزي الشايب، ١٩٠، ١٩١

الفيروزآبادي، ٤

ابن القيّم الجوزيّة، ١٤٦

الكسائي، ٤٦، ٤٨، ٦٢، ٩٩، ١٨٤، ١٨٦

الكفوي، ١١٢

الكمال الضرير، ٩، ١٣

ابن كيسان، ٦٢

ابن اللتّي، ٢، ٩

المازني، ٥٣

ابن مالك، ٥، ٩، ١١، ١٣، ١٦، ٣٦، ٣٧، ٥٨، ٦٣، ٨٧، ١١١، ١١٥، ١١٦، ١٢٠، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٨، ١٦٠ ، ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٤.

المبرّد، ٢٦، ٥٣، ٦١، ٩٦،

محمد بن إبراهيم المناوي، ١٩

محمد باقر الخوانساري، ٥

محمد راغب الطبّاخ الحلبي، ٥

محمد بن شاكر الكتبي، ٣

محمد الطاهر بن عاشور، ١٥٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محمد عبد الله درّاز، ١٥٩

محمد بن محمد بن محمد بن سيّد الناس، ١٧

محيي الدين محمد بن عبد العزيز المازوني، ٢٤

ابن المرحل، ١٨

مصطفى جمال الدين، ١١٢

المعرّي، ٦٤

ابن معطٍ، ٣٥، ٤٩، ٥١

ابن مكتوم، ٢١، ١٠٠

الملك المنصور، ٩

ابن منظور، ١٧٥

المهدوي، ٨٣

ابن نباتة، ٢١

أبو نواس، ١٣٨

هشام ٣٨، ٦٢

ابن هشام، ٥، ١٨، ١١١، ١٣٨

الواحدي، ٥٦

وجيهة بنت علي بن يحيى، ١٧

اليافعي، ٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابـــن يعـــيش، ٣، ٥، ٩، ١٠، ١١، ٢٣، ٨٩، ٩٩، ١٠٤، ١١١، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧ ، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٩، ١٩١، ١٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الكتب

اسم الكتاب	الصفحة
الإشارة الى وفيات الاعيان	٣
إشارة التعين	٣، ٤
الأعلام	٥
أعلام النبلاء	٥
أعيان العصر	٣
الاقتراح	٥
الإنصاف في مسائل الخلاف	١٠٠
الأنموذج	١٥
الإيضاح	٢٤
بغية الوعاة	٤، ٥
البلغة في تراجم أئمة النحو	٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تاريخ الأدب العربي ٥

تاريخ حوادث الزمان ٢

التبيين عن مذاهب النحوين ١٠٠

تنكزة النبيه ٤

تذكرة النحاة ٢٥، ٤٥

تقريب المقرب ٥، ٢٧

التكملة ٢٤

دائرة المعارف ٥

الدراسات اللغوية في مصر ٥

درة الغواص ٨٦

دول الإسلام ٣

ديوان حبيب ٢٤

ديوان أبي العلاء ٢٤

ديوان المتنبي ٢٤

روضات الجنات ٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شذرات الذهب ٤

شرح التسهيل ١٨٦

شرح جمل الزجاجي ١٩١

شروح ديوان امرئ القيس ٢٦

شرح عمدة الحافظ ٥

شرح قطر الندى ٥

شرح الكافية الشافية ١٨٦

شرح المفصل ١٠

شرح الملوكي في التصريف ١٠

صحاح الجوهري ٢٤

طبقات الشافعية ٣

العبر في خبر من غبر ٣

غاية النهاية ٤

فوات الوفيات ٣

الكافي في الإيضاح ١٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكتاب ٨، ١٢، ١٩، ٢٤

الكشاف ٦٠

كشف الظنون ٤

المحكم ٨٨

المدرسة النحوية في مصر والشام ٥

مرآة الجنان ٣

مستفاد الرحلة والاغتراب ٢

معجم المؤلفين ٥

المقرب ٣، ٤، ٢٥، ٤٥، ٥٨، ٦٧، ٧٤، ٩٥، ١٣٠، ١٩١

المقفى الكبير ٤

ملء العيبة ٢

النجوم الزاهرة ٤

نفح الطيب ٤

الوافي بالوفيات ٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصادر و المراجع

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: المصادر والمراجع العربية المطبوعة:

١. **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ،أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨م.

٢. **الإشارة إلى وفيات الأعيان**،شمس الدين الذهبي،تحقيق: إبراهيم صالح ، ط ١، دار ابن الأثير ، بيروت ، ١٩٩١م.

٣. **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: عبد المجيد دياب، ط١، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨٦م.

٤. **الأشباه والنظائر في النحو**، جلال الدين السيوطي، وضع حواشيه: غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

٥. **الأعلام**، خير الدين الزركلي ، ط ٥، دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٨٠م.

٦. **أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**، محمد راغب الطباخ الحلبي، صححه وعلّق عليه: محمد كمال، ط٢، دار القلم العربي، حلب، ١٩٨٩م.

٧. **أعيان العصر وأعوان النصر**، صلاح الدين خليل أيبك الصفدي، تحقيق: محمود سالم محمد وآخران،ط١، دار الفكر العربي المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

٨. **الاقتراح في علم أصول النحو**،السيوطي، قدّم له: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم،ط ١، جروس برس.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٩. **أمالي ابن الحاجب**،ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قداره، دار عمار، عمّان، دار الجيل ، بيروت،١٩٨٩م.

١٠. **الإمام ابن القيم الجوزية وآراؤه النحوية**، أيمن عبد الرزاق الشوا، تقديم:مازن المبارك، ط١، دار البشائر، دمشق، ١٩٩٥م.

١١. **امـــرؤ القـــيس أمـــير الشعر العربي في الجاهلية**، دراسة أدبية لشعره، شرح ديوانه: علي إبراهيم أبو زيد، ط١، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٣ م.

١٢. **الإنصاف في مسائل الخلاف**، كمال الدين أبو البركات الأنباري، قدّم له ووضع حواشـــيه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٩٩٨م.

١٣. **أوضـــح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام الأنصاري،محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت،د.ت.

١٤. **البحث النحوي عند الأصوليين**، مصطفى جمال الدين ،وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠م.

١٥. **بحوث ومقالات في اللغة**، رمضان عبد التواب، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م.

١٦. **الـــبداية والـــنهاية** ، ابن كثير، تحقيق: أحمد عبد الوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٤م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٧. **البدر الطالع في محاسن من بعد القرن السابع**، محمد بن علي الشوكاني ، حققه : حسين بن عبد الله العمْري ، ط ١،دار الفك، دمشق، ١٩٩٨م.

١٨. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٦٥م.

١٩. **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، تحقيق: محمد المصري، ط١، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الكويت، د. ت.

٢٠. **البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب**، عبد الله بن حمد بن عبد الله الداير، مكتبة الرشد، الرياض، د. ت.

٢١. **بنية الجملة العربيّة بين التحليل والنظرية**، المنصف عاشور كلية الآداب، جامعة تونس، ١٩٩١م.

٢٢. **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، عبد الفتاح الحموز، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٤م.

٢٣. **تاريخ الأدب العربي**، بروكلمان، نقله إلى العربية : رمضان عبد التواب، راجع الترجمة: السيد يعقوب بكر، ط ٢، دار المعارف، د.ت.

٢٤. **تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه المعروف** بتاريخ ابن الجزري، شمس الدين محمد بن إبراهيم بن أبي بكر الجزري القرشي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٩٩٨م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٥. **تـــاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، محمد المختار ولد أباه، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ١٩٩٦م.

٢٦. **تـــاريخ ابـــن الـــوردي**، زيـــن الدين عمر بن مظفر بن الوردي ، دار الكتب العلمية،بيروت، ١٩٩٦م.

٢٧. **التبييـــن عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**،أبو البقاء العكبريّ، تحقيق ودراســـة : عـــبد الرحمن بن سليمان العثيمين ،ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ١٩٨٨م.

٢٨. **تذكـــرة النبيه في أيام المنصور وبنيه**، الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر بن حسين، حققه: محمد أحمد أمين،مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.

٢٩. **تذكـــرة النحاة**، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.

٣٠. **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، الطيب البكوش تقديم: صالح القرمادي، د.ن ،د.ت.

٣١. **التعريفات**،الشريف علي بن محمد الجرجاني، ط١،دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.

٣٢. **تفســـير الـــبحر المحـــيط**، أبـــو حـــيّان الأندلســـيّ، تحقـــيق:عادل أحمد عبد الموجود،وعلي محمد معوض، ط١، دار الكبت العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٣. **تفسير التحرير والتنوير**، محمد الطاهر بن عاشور،الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

٣٤. **تقريب المقرب**، أبو حيّان الأندلسيّ، تحقيق:محمد جاسم الدليمي، بيروت، ١٩٨٧م.

٣٥. **جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام**، ابن قيّم الجوزيّة قرأه وعلق عليه وخرّج أحاديثه: مشهور بن حسن آل سلمان، ط ١، دار ابن الجوزيّ سورية، ١٩٩٧م.

٣٦. **الجنى الداني في حروف المعاني**، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

٣٧. **الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية**، محيى الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، د. ت.

٣٨. **حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفيةابن مالك**، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه. د. ت.

٣٩. **حاشية على شرح الفاكهي**، زين الدين الحمصي الشافعي، ط٢، شركة ومطبعة مصطفى الحلبي، د. ت.

٤٠. **حاشية العلامة ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك**، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه. د. ت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤١. **الحديث النبوي الشريف وعلومه**،مكتبة الأسرة الإلكترونية،مركز التراث لإبحاث الحاسب الآلي ،عمّان ،٢٠٠٠م.

٤٢. **الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين**، هادي عطية مطر الهلالي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م.

٤٣. **حروف المعاني**، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدّم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.

٤٤. **خزانة الأدب**، البغدادي، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

٤٥. **الخصائص**،ابن جنّي، تحقيق: محمد علي النجار،دار الشؤون الثقافية العامة،د.ت.

٤٦. **خصائص التشبيه في سورة البقرة**، إبراهيم علي حسن داود، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٨٦م.

٤٧. **دائرة المعارف**،بطرس البستاني، دار المعرفة، بيروت، د. ت.

٤٨. **الدارس في تاريخ المدارس** ، عبد القادر بن محمد النعيميّ الدمشقيّ، أعدّ فهارسه: إبراهيم شمس الدين، ط ١، دار لكتب العلمية ،بيروت، د.ت.

٤٩. **الدراسات اللغوية عند العرب**، محمد آل ياسين، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٩م.

٥٠. **الدراسات اللغويّة في مصر من القرن الخامس الهجريّ إلى القرن التاسع الهجريّ**، شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، بيروت، د.ت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥١. **الدليل الشافي على المنهل الصافي**، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى، تحقيق وتقديم:فهيم محمد شلتوت، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، د.ت.

٥٢. **دول الإسلام**، شمس الدين الذهبيّ، عني بطبعه:عبد الله بن إبراهيم الأنصاريّ، دار إحياء التراث الإسلامي ، قطر، د.ت.

٥٣. **ديوان امرئ القيس**، دار صادر، بيروت، د. ت.

٥٤. **ديوان امرئ القيس**، شرح :إبراهيم الحضرمي، قدّم له وحقّقه: أنور أبو سويلم، ط١، دار عمّار، عمّان، ١٩٩١م.

٥٥. **ديوان امرئ القيس**، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٤، دار المعارف، القاهرة، د. ت.

٥٦. **ديوان جرير**، دار صادر، بيروت، ١٩٦٤م.

٥٧. **ديوان جرير**، شرحه: عمر فاروق الطباع، ط١، دار الأرقم، ١٩٩٧م.

٥٨. **ديوان جرير شرحه وضبطه**:غريد الشيخ، ط١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات،بيروت، ١٩٩٩م.

٥٩. **ديوان جرير**، تحقيق نعمان محمد أمين طه، شرح: محمد حبيب، دار المعارف، القاهرة، د. ت.

٦٠. **ديوان جرير**، شرح:يوسف عيد، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.

٦١. **ديوان ذي الأصبع العدواني**، جمعه وحقّقه: عبد الوهاب محمد علي وآخرون، مطبعة الجمهور، الموصل، ١٩٧٣م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦٣. **ديوان ذي الرّمة**، شرحه وضبط نصوصه وقدّم له: عمر فاروق الطباع، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٩٩٨م.

٦٤. **ديـــوان الفرزدق**، شرحه وضبط نصوصه وقدّم له: عمر فاروق الطباع، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٦٥. **ديوان مجنون ليلى**، عدنان زكي درويش، دار صادر- بيروت، ١٩٩٤م.

٦٦. **ديـــوان الـــنابغة الذبيانـــي**، شرح وتعليق: حنا نصر الحتي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩١م.

٦٧. **الذيـــل علـــى طـــبقات الحـــنابلة**، ابن رجب شهاب الدين أحمد البغداديّ، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

٦٨. **الذيل على العبر في خبر من غبر**، ابن العراقي،تحقيق: صالح مهدي عباس،ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٨٩م.

٦٩. **الرمانـــي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٤م.

٧٠. **روح المعانـــي**، السيد محمود الألوسي، عنيت بنشره: إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، د. ت.

٧١. **روضـــات الجـــنات في أحوال العلماء والسادات**، الخوانساري،تحقيق: أسد الله إسماعيليان،مكتبة إسماعيليان، تهران، ١٣٩٢ه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧٢. زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم، هيفاء عثمان، وعباس فدامط ١، دار القاهرة ، ٢٠٠٠م.

٧٣. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف ومحيي هلال السرحان، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٧٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد، أشرف على تحقيقه: عبد القادر الأرناؤوط، حققه وعلّق عليه: محمود الأرناؤوط، ط١، ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٩٨٩م.

٧٥. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهريّة للتراث، القاهرة، د. ت.

٧٦. شرح ألفيةابن مالك للشارح الأندلسيّ، أبو عبد الله بن أحمد بن علي بن جابر الهواري، حققه: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهريّة للتراث، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٧٧. شرح ألفية ابن مالك،محمد بن غازي العثماني المكناسي، تحقيق: حسين عبد المنعم بركات، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م.

٧٨. شرح التحفة الوردية في علم العربية، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر ابن الوردي، تحقيق: صلاح روابي، ط١، دار الثقافة العربية، القاهرة، د. ت.

٧٩. شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨٠. **شرح التصريح على التوضيح**، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٨١. **شرح جمل الزجاجي**، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح. وزارة الشؤون والأوقاف الدينية، العراق، د. ت.

٨٢. **شرح ديوان امرئ القيس**، شرح وتحقيق: حجر عاصي، ط١، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٤م.

٨٣. **شرح ديوان جرير**، إيليا الحاوي، ط١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م.

٨٤. **شرح ديوان جرير**، محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، منشورات دار مكتبة الحياة.

٨٥. **شرح ديوان جرير**، مهدي محمد ناصر الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م.

٨٦. **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، شرح وتحقيق: حجر عاصي، ط١، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٤م.

٨٧. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ابن هشام الأنصاري،تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١،د.ن، د.ت.

٨٨. **شرح شواهد المغني**، جلال الدين السيوطي، تصحيح: محمد محمود الشنقيطي منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨٩. **شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك**، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي، تحقيق: عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، ط١، دارالكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م.

٩٠. **شـــرح ابـــن عقيل على ألفية ابن مالك**، ابن عقيل، تحقيق: محمود مصطفى حلاوي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م.

٩١. **شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ**، جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، الكتاب العشرون، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.

٩٢. **شرح عيون الإعراب**،المجاشعي، تحقيق: حنا حدّاد، ط١، مكتبة المنار،الزرقاء، ١٩٨٥م.

٩٣. **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ابن هشام الأنصاري، قدّم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.

٩٤. **شرح الكافية الشافية**، ابن مالك، تحقيق: علي محمد معوّض وعادل أحمد عبد الموجودط ١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ٢٠٠٠م.

٩٥. **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، ابن هشام الأنصاري، تحقيق:هادي نهر، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد،١٩٧٧م.

٩٦. **شـــرح المفصـــل**، ابـــن يعيش ، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ٢٠٠١م.

٩٧. **شرح المقرّب**، علي محمد فاخر، ط١، مطبعة السعادة، ١٩٩٠م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩٨. **شرح الملوكي في التصريف**، ابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٣م.

٩٩. **شـــروح ســـقط الزند**، أبو العلاء المعرّي، السفر الثاني، القسم الأول، تحقيق: مصـــطفى السقا وآخرون، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب سنة ١٩٤٥م.

١٠٠. **الطـــالع السعيد لجامع أسماء نجباء الصعيد**، أبو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلـــب الشـــافعي، تحقـــيق: سعد محمد حسن، مراجعة: طه الحاجري، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.

١٠١. **طـــبقات الشـــافعية**، جمـــال الدين الأسنوي، تحقيق: عبد الله الجبوري، بغداد، ١٩٧١م.

١٠٢. **طـــبقات الشافعية**، ابن قاضي شهبة، اعتنى بتصحيحه وعلق عليه: حافظ عبد العليم خان، ط١، علم الكتب، ١٩٨٧م.

١٠٣. **طـــبقات الشـــافعية الكبرى**، تاج الدين السبكي، ط ٢، دار المعرفة ، بيروت، د.ت.

١٠٤. **ظاهـــرة التخفـــيف في النحو العربي**، أحمد عفيفي مطر، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٦م.

١٠٥. **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، علي أبو المكارم،القاهرة الحديثة للطباعة، ١٩٦٨م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠٦. **العبر في خبر من غبر** ، شمس الدين الذهبيّ، تحقيق: صلاح الدين المنجّد، ط ٢، مطبعة حكومة الكويت، د.ت.

١٠٧. **عقـود الزبـرجد فـي إعراب الحديث النبوي**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: سلمان القضاة، دار الجيل- بيروت، ١٩٩٤م.

١٠٨. **العين**، الخليل، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، د. ن، د. ت.

١٠٩. **غاية النهاية في طبقات القراء**، شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري، عني بنشره: ج برجستراسر مكتبة الخانجي ، مصر، ١٩٣٣م.

١١٠. **الغيث المسجم في شرح لامية المعجم**، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

١١١. **الفرائد الجديدة**، الأسيوطي، تحقيق: عبد الكريم المدرس، د. ن، د. ت.

١١٢. **الفصـول الخمسون**، زين الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي المغرب]، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١١٣. **فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي**، إعداد:رمضان ششن وآخرين، تقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، استانبول، ١٩٨٦م.

١١٤. **فـوات الوفيات والذيل عليها**، محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د. ت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١٥. **فـيض نشـر الانشراح من روض طي الاقتراح**، أبو عبد الله محمد بن الطيّب الفاسـي، تحقـيق وشرح: محمد يوسف فجّال، ط١، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث دبي ، ٢٠٠٠م.

١١٦. **قراصنة الذهب في علمي النحو والأدب**، أحمد التانب عثمان زاده تحقيق: محمد ألتونجي، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٨٨م.

١١٧. **الكافـية فـي النحو**، ابن الحاجب النحويّ، شرحه: الاستراباذي النحويّ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت.

١١٨. **الكتاب**سيبويه، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون، ط ١، دار الجيل، بيروت، د.ت.

١١٩. **الكشاف**، الزمخشري، ، ط ١، دار الفكر، ١٩٧٧م.

١٢٠. **كشـف الظـنون عـن أسامي الكتب والفنون**، حاجي خليفة، عني بتصحيحه وطبعه: محمد شرف الدين، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، د.ت.

١٢١. **الكلـيّات**، أبـو البقاء الكفوي، قابله على نسخة خطية: عدنان درويش ومحمد المصري، ط ١، مؤسسة الرسالة ، بيروت،١٩٩٢م.

١٢٢. **الكنى والألقاب**، عباس القمي، ط ٣، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٩٦٩م.

١٢٣. **كـنوز الذهب في تاريخ حلب**، سبط ابن العجمي الحلبي، تحقيق: شوقي شعث وفالح البكور، ط١، دار القلم العربي، حلب، ١٩٩٧م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٢٤. **الكواكب الدرية**، محمد بن أحمد الأهدل، أشرف عليه وقدم له: محمد الإسكندراني، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٥م.

١٢٥. **لسان العرب**، ابن منظور، دار صادر، بيروت، د. ت.

١٢٦. **مجموع أشعارالعرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه:وليم بن الورد البروسي، ط١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.

١٢٧. **المدرسة الكوفية**، مهدي المخزومي، ط١، مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٨م.

١٢٨. **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٠م.

١٢٩. **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، أبو محمد ابن عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي، وضع حواشيه : خليل المنصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

١٣٠. **مستفاد الرحلة والاغتراب**، القاسم بن يوسف التجيبي السبتي، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، ١٩٧٥م.

١٣١. **معاني القرآن**، الفراء، ط ٣، عالم الكتب ، بيروت، ١٩٨٣م.

١٣٢. **معاني القرآن وإعرابه**، الزجاج، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، ١٩٨٨م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٣٣. **معـــترك الأقران في إعجاز القرآن**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، د. ت.

١٣٤. **معجـــم الأدوات والضـــمائر في القرآن الكريم**،وضعه إسماعيل أحمد عمايرة، وعبد الحميد مصطفى السيد، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

١٣٥. **معجـــم شـــواهد النحو الشعرية**، حنا جميل حدّاد، ط ١، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٤م.

١٣٦. **معجم المؤلفين** ، عمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

١٣٧. **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية**،إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

١٣٨. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٩٩٥م.

١٣٩. **مفتاح العلوم**، يوسف بن أبي بكر السكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م.

١٤٠. **المقتضـــب**،المـــبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

١٤١. **المقرّب**، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الحواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، د. ت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٤١. **المقفى الكبير**، تقي الدين المقريزيّ، تحقيق: محمد اليعلاوي، ط ١ن دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م.

١٤٢. **ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجه الوجيهة إلى الحرمين مكّة وطيبة**، أبو عبد الله محمد بن بن عمر بن رشيد الفهدي السبتي، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ١٩٨١م.

١٤٣. **من أسرار التعبير في القرآن**: حروف القرآن، عبد الفتاح لاشين، ط١، شركة مكتبات عكاظ، ١٩٨٣م.

١٤٤. **من أسرار اللغة**، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٤م.

١٤٥. **المنصف**، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م.

١٤٦. **المنهل الصافي**، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.

١٤٧. **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، محمد علي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية، جورج زيناتي، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.

١٤٨. **النبأ العظيم**، نظرات جديدة في القرآن، محمد عبد الله دارز، ط٢، دار القلم، كويت، ١٩٧٠م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٥٠. **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغـــرى بردى، قدّم له وعلق عليه:محمد حسين شمس الدين،ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٩٢م.

١٥١. **نصـــوص لغويـــة مهـــداة إلى شيخ المدرسة الرمضانية** ،تحرير: يوسف عبد العال، مجلة آخر ساعة، ١٩٩٩م.

١٥٢. **نظـــرية الأصـــل والفـــرع فـــي النحو العربي**، حسن خميس الملخ، ط١، دار الشروق، عمان، ٢٠٠١م.

١٥٣. **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعـــي، خـــرج آياته وأحاديثه:عبد الرزاق غالب المهدي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

١٥٤. **نفـــخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب** ، أحمد بن محمد المقري التلمساني، حققه: إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ن ١٩٦٨م.

١٥٥. **النكـــت الحســـان فـــي شـــرح غايـــة الإحسان** ، أبو حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة:عبد الحسين الفتيلي ، ط ١،مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٩٨٥م.

١٥٦. **نكت الهميان في نكت العميان** ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، المطبعة الجمالية ، مصر ، ١٩١١م.

١٥٧. **هدية العارفين** ، إسماعيل باشا البغدادي ، دار الفكر، ١٩٩٠م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٥٨. ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي، علي فوده نيل، ط١، شركة مطابع المطوع، الدمّام، ١٩٨٥م.

١٥٩. همـــع الهوامـــع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

١٦٠. الوافـــي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي باعتناء: س. ديدرينغ فرانز ستاير بفيسبادن. د. ن، د. ت.

ثالثا : المصادر والمراجع الإنجليزية:

١٦١. **Arabic phonology** , Michel K. Brame .June, 1970 .

رابعا : المصادر والمراجع المخطوطة :

١٦٢. هداء مهاة الكلتين وجلاء ذات الحلتين في شرح أبيات نظمها محاسن الشوا الحلبي فيما يقال بالواو والياء ، تأليف الشيخ الإمام المفيد الضابط النحوي بهاء الدين محمد إبراهيم الحلبي المعروف بابن النحّاس ، مكتبة كوبريلي ، إستانبول ، تحت رقم : ١٤٩٩.

خامسا : الدوريّات:

١٦٣. بـــيد ولا ســـيّما بين ثبات المصطلح وتمرّد الاستعمال، حنا حدّاد، مجلة مجمع اللغـــة العربـــية الأردنـــي، العدد المزدوج (٤٢-٤٣)، السنة السادسة عشرة، (كانون الثاني- كانون الأول)، ١٩٩٢م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٦٤. **خواطر وآراء صرفية**، فوزي الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٤٧)، السنة الثامنة عشرة.

١٦٥. **أبـــو الفتح بن جنيّ وأثره في اللغة العربية**، محمد أسعد طلس، مجلة المجمع العلمي بدمشق ، مجلد ٣٢، جزء ١، كانون الثاني، ١٩٥٧م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University